الجمهـــورية التونـــسية

مشروع قانـون
المالـية 2021

تقريـــر حـــول ميزانية الدولة لـــسنة 2021

ملحق 01

تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021

الفهرس

الصفحة

تـــقديـــــم	**04**
الجزء الأول: توازن ميزانية الدولة لسنة 2021	**06**
التوازن المحين لميزانية الدولة لسنة 2020	07
مشروع توازن ميزانية الدولة لسنة 2021	29
الجزء الثاني: موارد ميزانية الدولة لسنة 2021	**37**
الجزء الثالث: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2021	**46**
الجزء الرابع: خدمة الدين العمومي	**139**

تقـــديـــــم

عرفت تونس مع مطلع 2020 كسائر بلدان العالم أزمة صحية ناتجة عن انتشار جائحة فيروس "كوفيد-19" التي كشفت عن عديد النقائص والتحديات في العديد من المجالات. مما جعل الاقتصاد الوطني على غرار كل اقتصاديات العالم يمر بأزمة شديدة خاصة بالعلاقة مع ما فرضته الجائحة من إجراءات عزل صحي وحظر شامل للتجوال أثرت بشكل كبير على الدورة الاقتصادية في البلاد.

وبالإضافة إلى ذلك تراجع الطلب العالمي على بعض المنتجات التونسية وعلى خدمات السياحة، وهو ما أثر سلبا على العديد من القطاعات مما أدى إلى تراجع النمو المرتقب لسنة 2020.

وقد أدت هذه الوضعية الصعبة الى تراجع كبير في حجم موارد الدولة مما تطلب العمل على تعبئة موارد وتمويلات خارجية إضافية.

وفي إطار الحرص على مجابهة التداعيات السلبية للأزمة والحد من تأثيراتها على عدد من القطاعات، تم اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية ذات طابع اقتصادي ومالي لحماية النسيج الاقتصادي الوطني المتضرر بما يمكنه من الحفاظ على مواطن الشـــغل وضمان حد أدنى من الدخل على غرار المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات المصدرة كليا.

أما الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي فهي موجهة أساسا للفئات الاجتماعية الهشة والمعوزة ومحدودة الدخل وذات الإحتياجات الخصوصية.

كما تشير التقارير الأولية الصادرة عن الهيئات المختصة، الى أن آفاق التنمية بالنسبة لسنة 2021 ستشهد بداية التعافي لذا وجب إعطاء الأولوية القصوى للقيام بإجراءات

احتوائية تشمل بالخصوص دعم النظم الصحية والحد من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية.

واعتبارا لهذه المستجدات، تم خلال إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021، اعتماد تصور جديد من خلال رؤية الحكومة لتحديد الأولويات خلال هذه المرحلة يرتكز أساسا على:

- ✓ العودة التدريجية للنسق الاقتصادي والمحافظة على مواطن الشغل ودفع النمو.
- ✓ ضمان انطلاقة جديدة ومستدامة للاقتصاد الوطني تضمن تلافي نقائص الوضع الحالي واقتناص الفرص التي قد يطرحها الواقع ما بعد الجائحة.

أما على صعيد **المالية العمومية** فإن هذا التصور المعتمد يهدف إلى:

- ✓ إيقاف نزيف المالية العمومية من خلال تحسين الموارد الذاتية للدولة وعبر إجراءات تستهدف استعادة نسق نمو إيجابي بداية من سنة 2021.
- ✓ إحكام التصرف في النفقات من خلال ترشيد نفقات الدولة ومزيد إحكام التصرف فيها والانطلاق في بلورة برنامج شامل بإعادة هيكلة القطاع العمومي.
- ✓ استعادة نسق الإنتاج الطبيعي في القطاعات الإستراتيجية الداعمة لموارد الدولة

الجزء الأول

توازن ميزانية الدولة لسنة 2021

التوازن المحين لميزانية الدولة

لسنة 2020

تطور الظرف الاقتصادي

على المستوى العالمي

1. النمو

من المتوقع أن يسجل النمو العالمي نسبة -4.4% سنة 2020 ونسبة 5.2% سنة 2021. وتجدر الإشارة إلى أن النمو في منطقة الأورو سيشهد تطورا بحوالي 5.2% سنة 2021 مقابل -8.3% منتظرة سنة 2020 و1.3% مسجلة سنة 2019.

ويبقى تحقيق النمو المتوقع لسنة 2021 رهين تطور الوضع الصحي العالمي ومدى سيطرة المجتمع الدولي والمنظمات الصحية العالمية على جائحة "كوفيد-19".

	نمو 2019 (%)	توقعـــات	
		نمو 2020 (%)	نمو 2021 (%)
النّمو العالمي	**2.8**	**-4.4**	**5.2**
الإقتصادات المتقدمة	**1.7**	**-5.8**	**3.9**
الولايات المتحدة	**2.2**	**-4.3**	**3.1**
منطقة اليورو	**1.3**	**-8.3**	**5.2**
ألمانيا	*0.6*	*-6.0*	*4.2*
فرنسا	*1.5*	*-9.8*	*6.0*
إيطاليا	*0.3*	*-10.6*	*5.2*
إسبانيا	*2.0*	*-12.8*	*7.2*
إقتصادات الأسواق الصاعدة و الإقتصادات النامية	**3.7**	**-3.3**	**6.0**
الصين	**6.1**	**1.9**	**8.2**
الهند	**4.2**	**-10.3**	**8.8**
البرازيل	**1.1**	**-5.8**	**2.8**

المصدر : أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي أكتوبر 2020

2. أسعار النفط

تدهورت أسعار النفط في الأسواق العالمية ليبلغ مستوى 18.5 دولار للبرميل الواحد خلال شهر أفريل 2020 نتيجة لتراجع الطلب بنسبة تفوق 50% على هذه المادة وذلك بالعلاقة مع الشلل الذي أصاب معظم اقتصاديات العالم.

وقد بلغ معدل الأسعار خلال التسعة أشهر من السنة الجارية حوالي 41 دولار للبرميل.

ومن المنتظر أن يبلغ معدل سعر برميل النفط "البرنت" لكامل سنة 2021 مستوى **45 دولار للبرميل** مقابل 43 دولار للبرميل محين لسنة 2020.

تطور سعر برميل النفط بالدولار

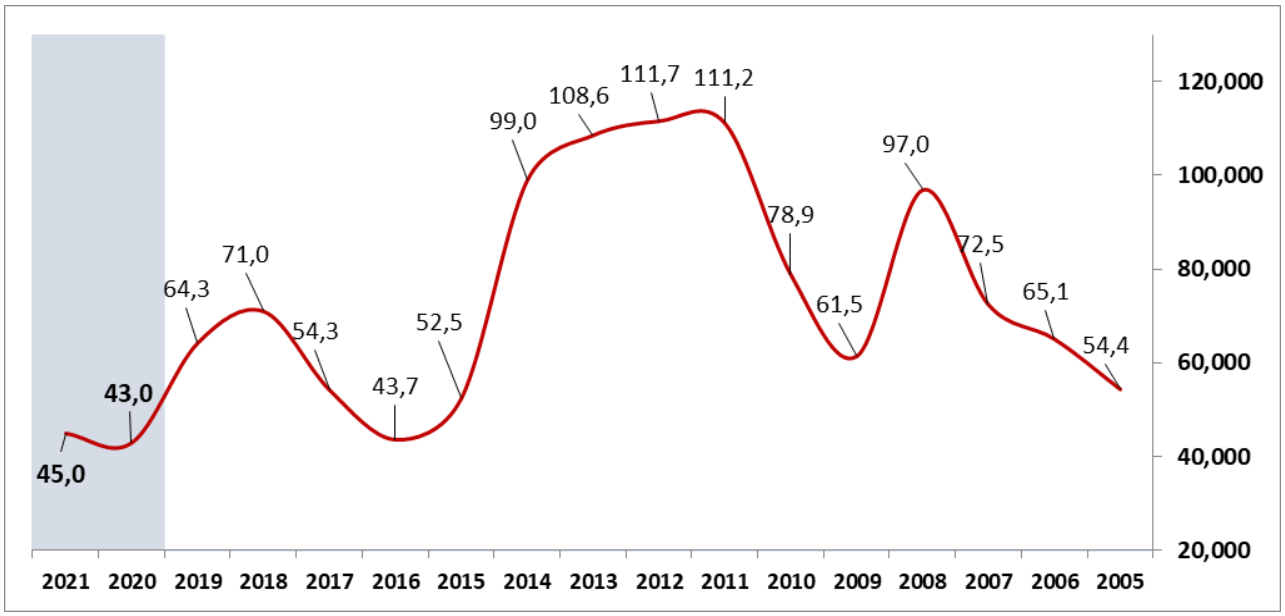

على المستوى الوطني

1. النمو

اعتبارا لجملة التغيرات الحاصلة سنة 2020 واستنادا إلى المؤشرات الإيجابية على مستوى النموّ العالمي، ينتظر أن يحقق الاقتصاد التونسي خلال سنة 2021 نسبة نمو بـ 4% بما يساهم في تحسين الدخل الفردي من 9575 د سنة 2020 إلى 10270 د سنة 2021.

وتستند هذه التوقعات بالأساس على تطوّر قطاعات الصناعات المعملية بـ 5% والصناعات غير المعملية بـ10.7% والخدمات المسوقة بـ5.3% إلى جانب تراجع أداء القطاع الفلاحي بـ2.6%.

نسبة نمو الاقتصاد الوطني (%)

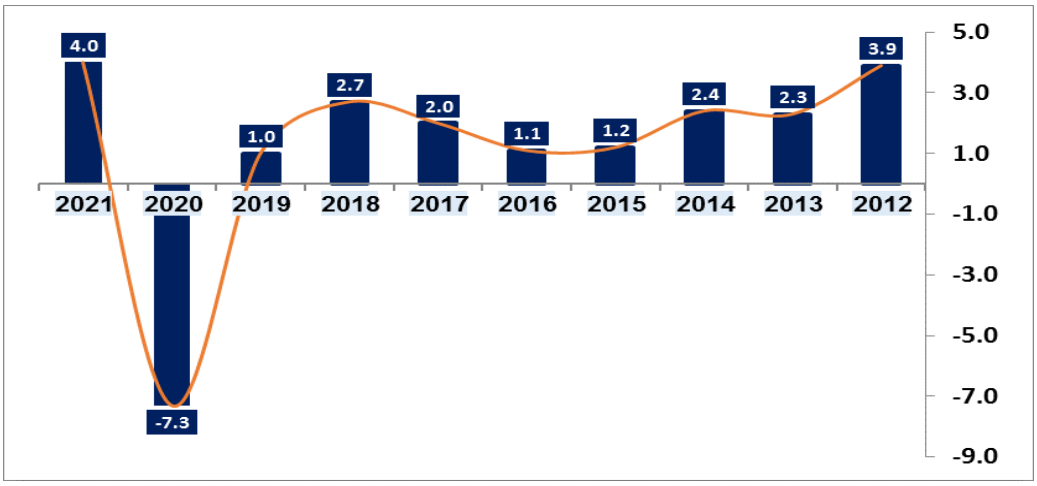

2. المبادلات التجارية

ترتكز تقديرات المبادلات التجارية لسنة 2021 على فرضيات انتاج حذرة وتطور إيجابي للطلب الخارجي الموجه لتونس مع استعادة تدريجية للنشاط الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس يتوقع تطوّر صادرات السلع بنسبة 9.3%بالأسعار الجارية بالعلاقة مع استرجاع النسق الإيجابي لإنتاج وتصدير الفسفاط ومشتقاته.

أمّا بالنسبة للواردات، فينتظر أن تتطور بنسبة 9.9% في علاقة بمتطلبات الاسترجاع التدريجي لنسق الإنتاج والاستثمار.

وتجدر الاشارة إلى أن سنة 2021 تمثل السنة الأولى من تنفيذ برنامج تفكيك المعاليم الديوانية والذي سيشمل خاصة المواد الأولية كالمعادن في إطار اندماج تونس في منطقة التجارة الحرة الافريقية.

تطور المبادلات التجارية (%)

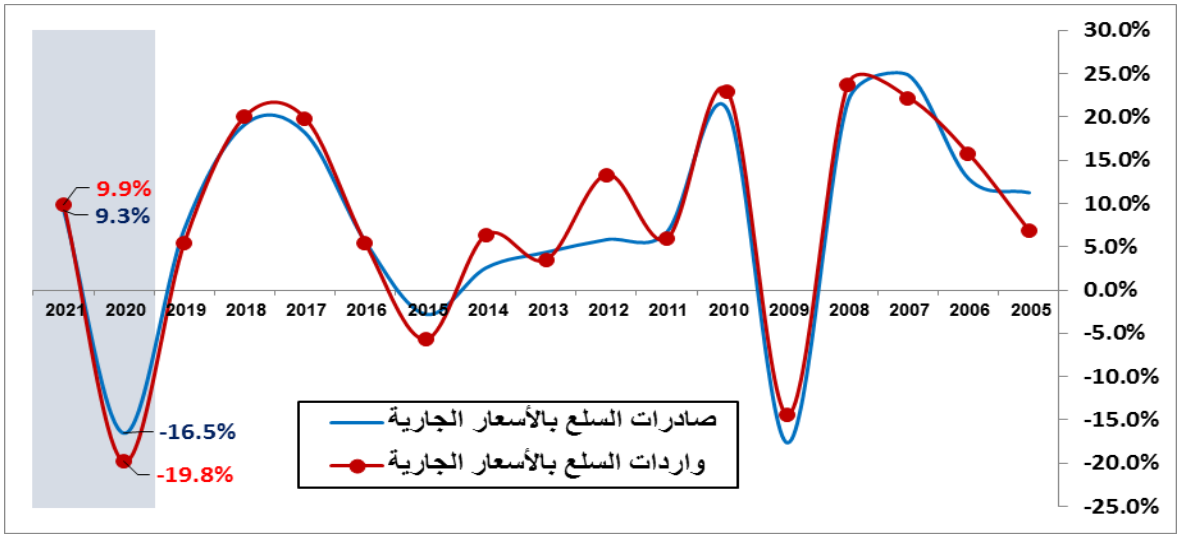

3. أسعار الصرف

شهد **سعر صرف الدينار** تعافيا مقابل أهم العملات الأجنبية حيث بلغ معدل سعر صرف الدولار 2.835د في موفى سبتمبر2020 مقابل 2.977د في نفس الفترة من 2019 وبلغ معدل سعر صرف الأورو 3.177 د في موفى أوت 2020 مقابل3.356 د في نفس الفترة من 2019.

التطور السنوي لأسعار الدولار مقابل الدينار

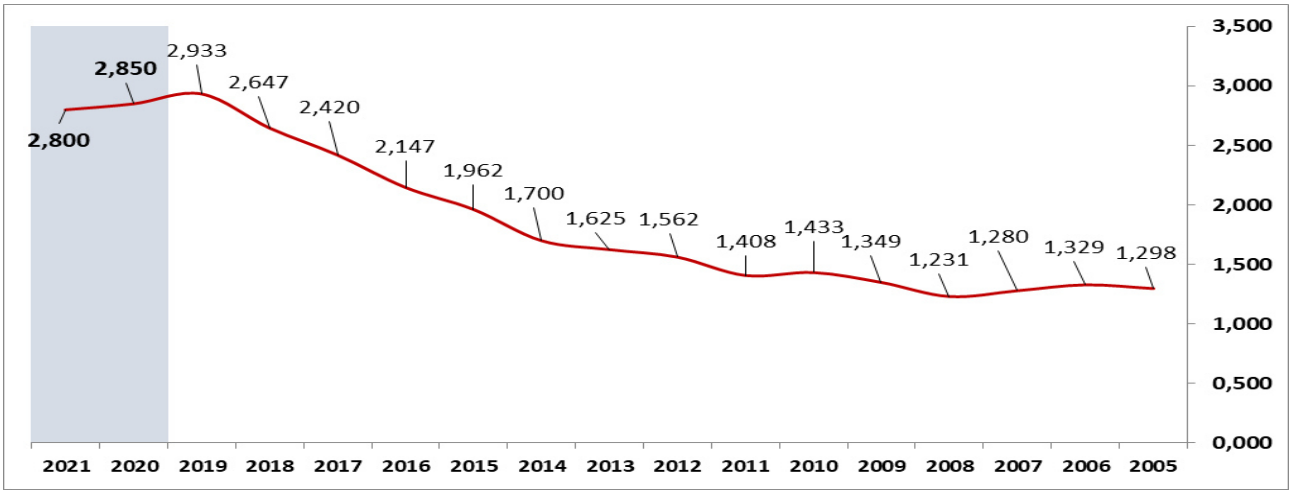

I. تنفيذ ميزانية الدولة الى موفى أوت و النتائج المنتظرة لسنة 2020

على مستوى الموارد:

بلغ حجم موارد الدولة إلى موفى أوت 2020 ما قدره **28963 م د** مقابل 47227 م د مقدرة أي بنسبة إنجاز في حدود 61.3%

ومن المنتظر أن يبلغ حجم موارد الدولة **51699 م د** لسنة 2020 مقابل 47227 م د أي زيادة بـ 4472 م د أو 9.5% مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 9425 م د أو 22.3 % مقارنة بسنة 2019.

ويتوزع المبلغ المذكور بين **موارد الميزانية** في حدود **29971 م د** وموارد **الخزينة** في حدود **21728م د**

1. مــوارد الميزانية

بلغت الموارد الذاتية للميزانية إلى موفى أوت 2020 ما قدره **18669م د** مقابل 20929 م د خلال نفس الفترة من سنة 2019 مسجلة بذلك تراجعا بـ**10.8%** أو **-2260 م د** ونسبة إنجاز في حدود 52.0% بالرجوع إلى تقديرات قانون المالية الأصلي لسنة 2020.

وعلى هذا الأساس **من المنتظر** أن تبلغ جملة الموارد الذاتية لسنة 2020 ما قدره **29971 م د** أي تراجعا بـ **-6.9%** أو -2214 **م د** بالمقارنة مع نتائج 2019 وتراجعا بــ -5888 **م د** بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي، وتتأتى هذه الموارد من:

- 26107 م د من مداخيل جبائية.
- 2807 م د من مداخيل غير جبائية.
- 1057 م د هبات خارجية.

أ- المداخيل الجبائية

بلغت المداخيل الجبائية في موفى أوت 2020 ما قدره **16705 م د** مسجلة بذلك تراجعا بـ -10.5% **أو** -1953 م د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

وعلى ضوء هذه النتائج **من المنتظر** أن تسجل المداخيل الجبائية لكامل سنة 2020 ما قدره **26107 م د** أي تراجعا بـ **-2794 م د** مقارنة مع نتائج 2019 وتراجعا بـ **-5652 م د** مقارنة بقانون المالية الأصلي.

ويعود هذا الانخفاض أساسا الى التراجع الحاد وغير المسبوق للنشاط الاقتصادي **نتيجة** الأزمة التي شهدتها تونس والعالم إثر تفشي جائحة "كوفيد-19" وتداعيات اللجوء الى الحجر الصحي الشامل والموجه إضافة الى الانعكاس المالي للإجراءات المتخذة لتطويق التداعيات على الأفراد والمؤسسات الاقتصادية المتضررة.

ومن المنتظر أن تسجل المداخيل الجبائية بالنظام الداخلي تراجعا بـ -1930 م د أو -9% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 أو -3881 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي.

كما ستسجل المداخيل الجبائية المتأتية من التوريد تراجعا بـ -864 م د أو 11.6% مقارنة مع نتائج 2019 أو -1771 م د بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي، وذلك بالعلاقة مع تراجع نسق الواردات بالأسعار الجارية.

وتتوزع هذه المداخيل الجبائية كما يلي:

▪ الأداءات المباشرة:

من المنتظر أن تبلغ **11637 م د** مقابل **13662 م د** مقدرة بقانون المالية الأصلي أي تراجعا بـ -8% بالمقارنة مع سنة 2019 أو -2025 م د بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي، ويعود ذلك بالأساس إلى:

- **تراجع في الضريبة على الشركات البترولية** بـ -509 م د أو -45.4 % مقارنة بسنة 2019 و -754 م د بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي للأسباب التالية:

  - انخفاض معدل سعر برميل النفط من 65 دولار للبرميل مقدر بقانون المالية لسنة 2020 الى 43 دولار للبرميل بقانون المالية التعديلي لسنة 2020.
  - تراجع سعر صرف الدولار مقابل الدينار من 2.850 دينار للدولار في أكتوبر 2019 إلى 2.743 دينار للدولار موفى أوت 2020.
  - تراجع الإنتاج الوطني من المحروقات (النفط والغاز) بحوالي 25%.

- **تراجع** الضريبة **على الشركات غير البترولية** بـ -511 م د أو -18.8% بالمقارنة مع سنة 2019 و -442 م د بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي، باعتبار تداعيات تفشي وباء "كوفيد-19" خاصة الحجر الصحي الشامل والوضعية المالية الحرجة للمؤسسات،

- **استقرار مردود الأداء على الدخل** بالمقارنة مع النتائج المسجلة في 2019 وذلك بالرغم من إقرار زيادة بعنوان القسط الثاني من برنامج الزيادة في الأجور للوظيفة

العمومية بداية من سنة 2020، والزيادة بعنوان القسط الثالث بداية من أوت 2020، إلى جانب إقرار جملة من الزيادات الخصوصية لبعض الأسلاك،

وبالمقارنة مع قانون المالية الأصلي فقد سجل هذا المردود نقصا بـ -829 م د.

■ الأداءات غير المباشرة:

من المنتظر أن تبلغ 14470 م د وتسجل بذلك تراجعا بـ -1783 م د أو -11% مقارنة بسنة 2019 وتراجعا بـ -3627 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي.

وتجدر الإشارة الى ان حوالي 63% من هذا التراجع يعود الى الأداء على القيمة المضافة (-2302 م د) بالعلاقة مع تراجع النشاط الاقتصادي من جراء تداعيات أزمة "كوفيد-19" والحجر الصحي الاجباري والذي انعكس بدوره سلبا على الطلب الداخلي إجمالا.

وتميزت الأداءات غير المباشرة سنة 2020 أساسا بـ:

- **تراجع مردود المعاليم الديوانية** بـ -10.6% أو -136 م د مقارنة بسنة 2019 و -373 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي. ويعود هذا التراجع المنتظر الى انخفاض حجم الواردات (-19.8%) مقابل +9% مقدرة بقانون المالية 2020.
- **انخفاض في الأداء على القيمة المضافة** بـ-14.4% أو -1124م د مقارنة بسنة 2019 و -2302 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي.

- **تراجع مردود المعلوم على الاستهلاك** بـ -2.7% أو -78 م د مقارنة بسنة 2019 و-363 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي وذلك بالعلاقة مع تراجع الطلب خلال هذه الفترة من سنة 2020.
- **تراجع الأداءات والمعاليم الأخرى** بـ -10.3% أو -444 م د مقارنة بسنة 2019 و -589 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2020.

ويبين الجدول الموالي المداخيل الجبائية وتطورها:

	2019		2020		
	أوت	نتائج	ق م	أوت	ق م ت
الأداءات المباشرة	**8226,1**	**12648,4**	**13662,0**	**7543,3**	**11637,0**
	33,4%	*39,5%*	*9,6%*	*-8,3%*	*-8,0%*
الضريبة على الدخل	**5847,7**	**8813,2**	**9651,0**	**5759,0**	**8822,0**
الضريبة على الشركات	**2378,4**	**3835,2**	**4011,0**	**1784,3**	**2815,0**
الضريبة على الشركات البترولية	*698,2*	*1121,4*	*1366,0*	*375,5*	*612,0*
الضريبة على الشركات غير البترولية	*1680,2*	*2713,8*	*2645,0*	*1408,8*	*2203,0*
الأداءات غير المباشرة	**10431,9**	**16252,4**	**18097,0**	**9161,4**	**14470,0**
	4,9%	*5,3%*	*8,9%*	*-12,2%*	*-11,0%*
المعاليم الديوانية	**838,9**	**1284,4**	**1521,0**	**739,1**	**1148,0**
الأداء على القيمة المضافة	**5074,0**	**7797,3**	**8975,0**	**4262,1**	**6673,0**
معلوم الاستهلاك	**1815,7**	**2872,1**	**3157,0**	**1749,0**	**2794,0**
أداءات ومعاليم أخرى	**2703,4**	**4298,6**	**4444,0**	**2411,3**	**3855,0**
المداخيل الجبائية	**18658,0**	**28900,9**	**31759,0**	**16704,8**	**26107,0**
	15,8%	*17,9%*	*9,2%*	*-10,5%*	*-9,7%*

ب- المداخيل غير الجبائية:

بلغت المداخيل غير الجبائية المستخلصة دون اعتبار الهبات إلى موفى أوت 2020 ما قدره **1434 م د** مقابل 2211 م د في موفى أوت 2019 أي بتراجع قدره **-777 م د**.

ويعود هذا الانخفاض أساسا الى:

- ✓ **تراجع مداخيل تسويق النفط** بحوالي -50% وذلك بالعلاقة مع انخفاض الإنتاج الوطني بقرابة -25% وانخفاض معدل سعر برميل النفط بالأسواق العالمية من 65 دولار للبرميل بقانون المالية الأصلي إلى معدل 43 دولار للبرميل محينة لسنة 2020، بالإضافة إلى تراجع سعر صرف الدولار مقابل الدينار.
- ✓ **تراجع مردود أتاوة عبور الغاز الجزائري للتراب التونسي** نتيجة الانخفاض الحاد في الطلب الإيطالي للغاز التونسي حيث تم اعتماد عبور 15مليار متر مكعب مقدرة بقانون المالية الأصلي مقابل عبور 9مليار متر مكعب محينة نهاية 2020.
- ✓ **تراجع عائدات مساهمات** المنشآت والمؤسسات العمومية.
- ✓ في المقابل تم تعبئة موارد لفائدة صندوق "18-18" بما قدره **+200 م د.**

وعلى ضوء هذه النتائج **من المنتظر** أن تسجل المداخيل غير الجبائية دون الهبات الخارجية لكامل سنة 2020 ما قدره **2807 م د** أي بتراجع بـ -7.5 **%** أو **-228 م د** مقارنة مع نتائج 2019 و-993 م د بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي.

ويبين الجدول الموالي المداخيل غير الجبائية وتطورها:

	2019		2020		
	أوت	نتائج	ق م	أوت	ق م ت
عائدات المساهمات	834,7	1067,7	1389,0	773,7	968,0
مداخيل تسويق المحروقات	407,0	532,4	700,0	0,0	347,0
مداخيل عبور الغاز	207,2	322,7	550,0	30,0	279,0
مداخيل المصادرة	300,0	300,0	150,0	0,0	150,0
مداخيل غير جبائية أخرى	461,8	811,8	1011,0	630,0	1063,0
المداخيل غير الجبائية	2210,7	3034,6	3800,0	1433,8	2807,0

ت- الهبات

من المنتظر أن يتم تعبئة هبات خارجية في حدود **1057م د** سنة 2020 مقابل 249م د مسجلة سنة 2019 و300 م د مقدرة في قانون المالية الأصلي،

وتتأتى هذه الهبات من الاتحاد الأوروبي (290 مليون أورو) ومن منظمة الصحة العالمية (30 مليون دولار) ومن صندوق الإنماء الكويتي (1 مليون دينار كويتي).

2. موارد الخزينة:

بلغت موارد الخزينة لتمويل الميزانية إلى موفى أوت 2020 حوالي **10294 م د** مقابل 11368 م د مقدرة بقانون المالية الأصلي أي ما يعادل نسبة إنجاز في حدود **90.6%**.

ومن المنتظر أن تبلغ جملة موارد الخزينة لسنة 2020 ما قدره 21728 م د مقابل 11368 م د مقدرة بقانون المالية الأصلي.

وتقدر موارد الاقتراض التي سيتم تعبئتها لتمويل الميزانية لسنة 2020 بـ **21549 م د** مقارنة بـ 11248 م د مقدرة بقانون المالية الأصلي لسنة 2020 أي **بزيادة +10301 م د.**

ويبين الجدول الموالي تطور موارد الخزينة:

	ق م 2020	تحيين2020
جملة موارد الخزينة	**11368**	**21728**
1- موارد الإقتراض	**11248**	**21549**
الاقتراض الخارجي	**8848**	**7282**
– قروض خارجية موظفة	849	849
– قروض معاد إقراضها	120	120
– قروض دعم الميزانية	4441	6313
– السوق المالية العالمية	3438	0
الاقتراض الداخلي	**2400**	**14267**
– رقاع الخزينة 52 أسبوع	250	2435.4
– رقاع الخزينة القابلة للتنظير	2150	9217
– القرض البنكي بالعملة	0	2614.6
2- موارد خزينة أخرى	**120**	**179**
– إستخلاص أصل القروض	120	179

على مستوى النفقات

بلغ حجم تكاليف الدولة إلى موفى أوت 2020 ما قدره **28963 م د** مقابل 47227م د مقدرة أي بنسبة إنجاز في حدود 61.3%.

ومن المنتظر أن يبلغ حجم تكاليف الدولة **51699 م د** لسنة 2020 مقابل **47227 م د** أي بزيادة **4472 م د** أو **9.5+%** مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ **9425 م د** أو **22.3+ %** مقارنة بسنة 2019.

ويتوزع المبلغ المذكور بين **نفقات ميزانية الدولة** في حدود **43700 م د وتسديد أصل خدمة الدين** في حدود **7454 م د وقروض وتسبقات الخزينة** في حدود **545 م د.**

1. تكاليف الميزانية

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة في موفى أوت 2020 إلى تسجيل نفقات في حدود **22974 م د** أي تراجعا بـ -311 م د أو -1.3 %مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، و قد بلغت نسبة الانجاز حوالي **58.6%** مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي.

ومن المنتظر أن تبلغ النفقات المحينة لكامل السنة **43700 م د دون** اعتبار القروض وتسبقات الخزينة **(545 م د)** وتسديد أصل الدين العمومي **(7454 م د)**،

وتجدر الإشارة إلى أنه تم برمجة تسوية **متخلدات** الدولة بحوالي **4000 م د**، إضافة إلى النفقات التي تم رصدها إلى حد الآن في إطار الإجراءات المعتمدة لمجابهة وباء "كوفيد-19" والبالغة **حوالي 1100 م د** وذلك على فرضية **عدم إقرار حجر صحي شامل ثان.**

وتتوزع هذه النفقات أساسا كما يلي:

أ- نفقات التأجير:

من المنتظر أن تبلغ نفقات التأجير لكامل سنة 2020 مستوى 19247 م د مقابل 19030 م د مقدرة بقانون المالية الأصلي أي زيادة بـ 217 م د بعنوان تغطية النقص المحتمل في نفقات أجور بعض الوزارات وذلك دون اعتبار الزيادات في الأجور (قسط أوت 2020) والمقدر بحوالي 300 م د المدرجة ضمن قسم النفقات الطارئة وغير الموزعة باعتبار انطلاق تفعيل هذه الزيادات بداية من شهر أكتوبر 2020، وبالتالي الشروع في إسناد اعتمادات إضافية بعنوان هذه الزيادات من باب النفقات الطارئة في ظل غياب رؤية واضحة عن تاريخ المصادقة على مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020.

ب- نفقات التسيير:

من المنتظر أن تبلغ **2040 م د** سنة 2020 أي بزيادة 297 م د بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية ناتجة عن برمجة خلاص قسط من متخلدات الإدارة تجاه مزوديها العموميين، إضافة إلى بعض النفقات الاستثنائية المبرمجة لمجابهة تداعيات "كوفيد-19" (150 م د بعنوان المخزون الاستراتيجي للأدوية).

ت- **نفقات التدخلات** وتهم أساسا:

- **نفقات الدعم**

تم الترفيع في هذه النفقات لتبلغ 6236 م د مقابل 4180 م د مقدرة أي زيادة صافية بـ+2056 م د وتتوزع كما يلي:

- **1600 م د:** لتسوية نفقات الدعم بعنوان المحروقات للسنوات الفارطة.
- **1550 م د: لتسوية** نفقات الدعم بعنوان المواد الأساسية للسنوات الفارطة.
- **100 م د:** كجزء من متخلدات شركات النقل بعنوان الدعم.
- **-1194م د:** اقتصاد في نفقات دعم المحروقات بالعلاقة مع تدني أسعار النفط

- **نفقات لمجابهة جائحة كورونا (935 م د)**

وتهم منح العائلات المعوزة (+330 م د)، منحة البطالة الفنية (+170 م د)، منحة لفائدة صغار الحرفيين (+100 م د)، إحداث برنامج خصوصي للإحاطة بالفئات الهشة (+ 30 م د)، الانعكاس المالي لبرنامج إقرار الجرايات الدنيا (+ 60 م د)، إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى و المتوسطة (150 م د كقسط أول من جملة 300 م د)، تكفل الدولة بفارق نسبة فائدة القروض للمؤسسات الصغرى والمتوسطة (+45 م د)، آلية ضمان القروض المسندة لفائدة المؤسسات والمهنيين الناشطين في قطاع السياحة والصناعات التقليدية المتضررة من تداعيات انتشار فيروس "كوفيد-19" (50 م د كقسط أول من جملة 100 م د)

ث- نفقات الاستثماروالعمليات المالية:

بلغت هذه النفقات 2130 م د في موفى أوت 2020، ومن المنتظر أن تبلغ هذه النفقات 4042 م د نهاية 2020 وذلك باعتبار إدراج مبلغ 255 م د في إطار الإيفاء بتعهدات الدولة تجاه " مقاولي الأشغال العامة".

وتبعا لذلك، وباعتبار نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية بلغت جملة النفقات ذات الصبغة التنموية 3264 م د في موفى أوت 2020 أي نسبة إنجاز في حدود 47 % مرده التأخير الحاصل في انطلاق بعض المشاريع والبرامج نتيجة جائحة كورونا خلال الثلاثي الثاني من2020.

ومن المنتظر أن تبلغ هذه النفقات **6830 م د** نهاية 2020. علما وأن هذا المبلغ يأخذ في الاعتبار اقتصاد في النفقات في حدود 488 م د وبرمجة مبلغ 245 م د يهم لإجراءات المتخذة لفائدة المؤسسات المتضررة من جائحة الكورونا، إلى جانب رصد مبلغ في حدود 300 م د (منها 50 م د ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية) في إطار الإيفاء بتعهدات الدولة تجاه "مقاولي الاشغال العامة ".

ج- النفقات الطارئة وغير الموزعة: (1013 م د) ويتضمن هذا المبلغ:

- **300 م د:** القسط الثالث من برنامج الزيادة في الأجور بداية من أوت 2020.
- **413 م د:** لتسوية قسط من متخلدات الادارة تجاه المزودين العموميين يصرف حسب تقدم إنجاز محاضر اعتراف بالدين.
- **300 م د:** نفقات طارئة صرفت منها إلى غاية 10 أكتوبر 84 م د.

2. تكاليف الخزينة

وتتضمن تسديد أصل الدين العمومي وقروض وتسبقات الخزينة الصافية:

- **تسديد أصل الدين العمومي:**

تم إلى موفى أوت 2020 تسديد مبلغ **5120 م د** بعنوان أصل الدين العمومي مقابل **5211 م د** مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 أي تراجعا بـ **-91 م د**.

ومن المنتظر أن يبلغ تسديد أصل الدين العمومي **7454 م د** إلى موفى سنة 2020 مقابل **7916 م د** مقدرة بقانون المالية الأصلي أي تراجعا بـ **-462 م د**.

- **قروض وتسبقات الخزينة الصافية**

من المنتظر أن تبلغ قروض وتسبقات الخزينة الصافية **545 م د** نهاية 2020 أي بزيادة قدرها **425 م د** مقارنة بقانون المالية الأصلي سيتم تخصيصها لفائدة بعض المؤسسات العمومية قصد الإيفاء بتعهداتها تجاه مقرضيها.

على مستوى الدين العمومي

1. خدمة الدين العمومي:

بلغت خدمة الدين العمومي 7646 م د موفى أوت 2020 مقابل 7568 م د في نفس الفترة من سنة 2019 أي بزيادة 78 م د. ويتوزع بين الفائدة في حدود 2526 م د والأصل في حدود 7916 م د.

وعلى هذا الأساس **ينتظر** أن تبلغ خدمة الدين العمومي **11825 م د** سنة 2020 مقابل 11678 م د مقدرة في قانون المالية الأصلي و9600.6 م د مسجلة سنة 2019 بين الفائدة (نفقات التمويل) في حدود 4371 م د مقابل 3762 م د مقدرة أي بزيادة 609 م د والأصل في حدود 7454 م د مقابل 7916 م د مقدرة أي تراجعا بـ-462م د.

2. حجم الدين العمومي

من المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي في موفى سنة 2020 إلى **99942 م د** مقابل 82554 م د في موفى 2019 أي بزيادة 17388 م د منها 14095 م د نتيجة تمويل عجز الميزانية و2270 م د نتيجة تأثير أسعار الصرف و 1023 م د نتيجة ارتفاع الايداعات بالخزينة العامة.

وبناء على ذلك، يقدر حجم الدين العمومي في موفى سنة 2020 بـ **90.0%** من إجمالي الناتج المحلي مقابل 72.5% مسجلة في موفى سنة 2019.

على مستوى عجز الميزانية وتمويله:

واعتبارا لما سبق ذكره يقدر عجز ميزانية الدولة المحين لسنة 2020 دون موارد الهبات والمصادرة بما قيمته **14936 م د أو -13.4%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بقيمة 3782 م د أو -3.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقدرة بقانون المالية الأصلي، أي تسجيل تدهور لعجز الميزانية بما قيمته 11154 م د أو -10.4 % من الناتج المحلي.

وباعتبار موارد الهبات والمصادرة (1207 م د) ينخفض هذا العجز إلى 13729 م د أو -12.4% من الناتج المحلي الإجمالي، **ومن المنتظر** تمويل هذا العجز باللجوء إلى تمويل داخلي صافي في حدود 9568 م د وتمويل خارجي صافي في حدود 4161 م د.

جدول التوازنات العامة للميزانية

1- موارد الدولة و تكاليفها

		2019	ق م 2020	2020 أوت	ق م ت 2020
	جملة موارد الدولة	**42273.6**	**47227.0**	**28963.3**	**51699.0**
			11.7%	-0.9%	22.3%
1.	موارد الميزانية	32184.6	35859.0	18668.6	29971.0
			11.4%	-10.8%	-6.9%
2.	موارد الخزينة	10089.0	11368.0	10294.7	21728.0
			12.7%	24.3%	115.4%
	جملة تكاليف الدولة	**42273.6**	**47227.0**	**28963.3**	**51699.0**
1.	تكاليف الميزانية	35777.5	39191.0	22974.5	43700.0
2.	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	6496.1	8036.0	5988.8	7999.0

2- جدول عمليات الميزانية

		2019	ق م 2020	2020 أوت	ق م ت 2020
	جملة مداخيل الميزانية	**32184.6**	**35859.0**	**18668.6**	**29971.0**
			11.4%	-10.8%	-6.9%
1.	المداخيل الجبائية	**28900.9**	**31759.0**	**16704.8**	**26107.0**
			9.9%	-10.5%	-9.7%
2.	المداخيل غير الجبائية	**3034.6**	**3800.0**	**1433.7**	**2807.0**
3.	الهبات	**249.1**	**300.0**	**530.1**	**1057.0**
	جملة نفقات الميزانية	**35777.5**	**39191.0**	**22974.5**	**43700.0**
1.	نفقات التأجير	16765.0	19030.0	12642	19247.0
2.	نفقات التسيير	1606.0	1743.0	757	2040.0
3.	نفقات التدخلات	9970.0	9882.1	4920	12987.0
4.	نفقات الاستثمار	4125.0	3791.4	2087	3826.0
5.	نفقات العمليات المالية	107.0	215.6	43	216.0
6.	نفقات التمويل	3204.5	3762.0	2526	4371.0
7.	النفقات الطارئة وغير الموزعة	0.0	766.9		1013.0
1.	النتيجة الجملية باعتبار الهبات الخارجية والمصادرة	-3592.9	-3332.0	-4305.9	-13729.0
	النسبة من الناتج	-3.1%	-2.7%		-12.4%
2.	النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات الخارجية والمصادرة	-937.5	-20.0	-2310.5	-10565.0
	النسبة من الناتج	-0.8%	0.0%	-2.1%	-9.5%
3.	النتيجة الجملية دون اعتبار الهبات الخارجية والمصادرة	-4142.0	-3782.0	-4836.0	-14936.0
	النسبة من الناتج	-3.6%	-3.0%		-13.4%

جدول عمليات تمويل الميزانية (عمليات الخزينة)

	تبويب جديد	2019	ق م 2020	2020 أوت	2020 ق م ت
	جملة موارد الخزينة	**10089,0**	**11368,0**	**10294,7**	**21728,0**
.1	جملة موارد الاقتراض	**9692,5**	**11248,0**	**8485,4**	**21549,0**
	موارد الاقتراض الخارجي	7053,0	8848,0	4093,7	7282,0
	موارد الاقتراض الداخلي	2639,5	2400,0	4391,7	14267,0
.2	جملة موارد الخزينة الأخرى	**396,5**	**120,0**	**1809,3**	**179,0**
	استخلاص أصل قروض	**182,2**	**120,0**	**91,2**	**179,0**
	موارد خزينة أخرى	214,3	0,0	1718,1	0,0

	جملة تكاليف الخزينة	**10089,0**	**11368,0**	**10294,7**	**21728,0**
.1	جملة تسديد أصل الدين	**6396,1**	**7916,0**	**5119,8**	**7454,0**
	تسديد أصل الدين الداخلي	1163,1	3157,0	1642,5	3121,0
	تسديد أصل الدين الخارجي	5233,0	4759,0	3477,3	4333,0
.2	تمويل العجز باعتبار الهبات الخارجية والمصادرة	**3592,9**	**3332,0**	**4305,9**	**13729,0**
.3	قروض وتسبقات الخزينة	**100,0**	**120,0**	**869,0**	**545,0**

مشروع توازن ميزانية الدولة لسنة 2021

1. الأهداف الإستراتيجية للفترة 2021-2023

تنبثق أهم الأهداف الإستراتيجية للفترة 2021-2023 من برنامج أولويات الحكومة للفترة المقبلة وخاصة منها:

- إيقاف نزيف المالية العمومية.
- استعادة نسق الإنتاج الطبيعي في القطاعات الإستراتيجية الداعمة لموارد الدولة ومنها خاصة قطاعي الطاقة والمناجم في إطار خطة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار البعد الاستراتيجي والحيوي لهذه القطاعات مع تنفيذ سياسة اقتصادية واجتماعية دامجة للجهات.
- مواصلة الإحاطة بالمؤسسات المتضررة من "كوفيد-19" والإسراع بتفعيل آليات التمويل لكافة القطاعات المتضررة الى حين تحقيق التعافي من آثار الجائحة إضافة الى تنشيط بقية المنظومات الموجهة لفائدة المؤسسات التي تواجه صعوبات اقتصادية.
- اعتبار اصلاح المنظومة اللوجستية ورقمنة الخدمات والنقل والاتصالات كأولوية وطنية لتحسين نسق الإنتاج والتصدير والضغط على كلفة الخدمات وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني سواء على مستوى التسويق أو استقطاب المستثمرين.
- إحكام التصرف في النفقات من خلال ترشيد نفقات الدولة ومزيد إحكام التصرف فيها والانطلاق في بلورة برنامج شامل بإعادة هيكلة القطاع العمومي من خلال تحديث أساليب العمل والاستفادة مما توفره التكنولوجيا من مزايا في هذا المجال والتدخل العاجل للدعم المالي للمنشآت العمومية الأكثر تضررا والتي شهدت تراجع نشاطها بسبب جائحة كوفيد 19.
- مزيد توجيه الدعم نحو مستحقيه في إطار اصلاح منظومة الدعم واعتماد الإجراءات الظرفية الملائمة لترشيدها بالتوازي مع انطلاق تنفيذ المشروع الجذري

والشامل لهذه المنظومة بتركيز المعرف الوحيد ونظام الإستهداف والإحصاء والرقابة.

- التزام الدولة بحصر تطور الازمة الصحية بحماية الفئات الهشة ومساندتها حتى نهاية الجائحة ومحاربة الفقر في إطار تمشي واقعي يأخذ بعين الاعتبار إمكانيات الدولة بما يسمح بتحسين تدريجي لمؤشرات الفقر باعتماد مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني.

2. إطار الميزانية متوسط المدى للفترة 2021-2023:

تشكل السنوات القادمة مرحلة مفصلية ومحورية في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية لدعم أسس الاقتصاد الكلي والتحكم في التوازنات المالية وسيتم العمل على استرجاع نسق النمو ليرتفع من **-7.3% في 2020 الى 4% سنة 2021 و3%سنة 2022 و3.1% سنة 2023**. وبالتالي دعم الموارد الذاتية للدولة بالاستفادة من الأثر الإيجابي لعودة النمو وتطور الموارد الذاتية بمعدل **8.9**% منها **المداخيل الجبائية** بمعدل **10.4% خلال الفترة 2021-2023**.

كما ينتظر أن تتضافر الجهود في باب الإنفاق لمزيد التحكم في عجز الميزانية وحصره في مستوى 4% في 2023 وذلك من خلال ترشيد النفقات وخاصة نفقات التأجير والدعم ورصد الاعتمادات ذات الصبغة التنموية وفقا للأولويات المرسومة.

3. التوجهات والأهداف الأساسية لميزانية سنة 2021

تعتمد التوجهات المتعلقة بميزانية 2021 على تحقيق الأهداف التالية:

- **دعم الموارد الذاتية للدولة** بالاستفادة من الأثر الإيجابي لعودة النمو المنتظرة نتيجة لاتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف لتنشيط الاقتصاد
- **توفير الموارد الضرورية** لتجسيم سياسة الحكومة في مجالات التحويلات الإجتماعية والبرامج الخصوصية لأهم القطاعات كالصحة والتربية والتعليم
- دعم الإستثمارات العمومية وخاصة برامج التنمية الجهوية ومشاريع البنية الأساسية والتجهيزات العمومية.
- العمل على ترشيد **نفقات التصرف العادي للدولة.**
- **التحكم في عجز ميزانية الدّولة.**

4. فرضيات إعداد ميزانية الدولة لسنة 2021

تعتمد تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2021 بالخصوص على الفرضيات التالية:

- **النتائج المحينة** لكامل سنة 2020 على ضوء النتائج المسجلة خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة.
- **تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية** واعتماد نسبة نمو بـ **4.0% بالأسعار القارة** مقابل **-7.3% محينة** لكامل سنة 2020.
- اعتماد **معدل سعر برميل النفط** الخام من نوع **"البرنت" بـ 45 دولار للبرميل** لكامل السنة واعتماد سعر صرف الدولار بـ 2.800 د باعتبار معدلات الصرف المحينة عند نهاية سنة 2020.
- تطور واردات السلع بنسبة **9.9%** مقابل -19.8% محينة لسنة 2020.

5. توازن ميزانية الدولة لسنة 2021

يقدر حجم ميزانية الدولة لسنة 2021 بـ **52617م د** أي بزيادة بـ 1.8% مقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2020.

- **على مستوى مداخيل الميزانية**

- **تطور المداخيل الجبائية بنسبة 13.9%** لتبلغ **29725 م د** تتوزع كما يلي:
  - **الأداءات المباشرة لحد 12805 م د** أو تطور بـ **10%**.
  - **الأداءات غير المباشرة لحد 16920 م د** أو تطور بـ **16.9%**.
- تعبئة **2484 م د** بعنوان **مداخيل غير جبائية** (دون اعتبار استخلاص أصل القروض) مقابل 2807 م د منتظرة لسنة 2020 موزعة أساسا كما يلي:
  - **667 م د** بعنوان مداخيل **النفط والغاز**.
  - **800 م د** بعنوان **عائدات المساهمات**.
  - **50 م د** بعنوان مداخيل **الأملاك المصادرة**.
- **تعبئة 800 م د** بعنوان **هبات خارجية** مقابل **1057 م د** محينة لسنة 2020.

- **على مستوى نفقات الميزانية**

تقدر **نفقات الميزانية** لسنة 2021 بـ 41016 **م د** أي تراجع بـ -2684 م د أو -6.1% مقارنة بالنتائج المرتقبة لسنة 2020، موزعة أساسا كما يلي:

- **20118 م د** بعنوان **نفقات التأجير** وهو ما يمثل نسبة **16.6%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 19247م د أو 17.3% من الناتج محينة في 2020.
- **3401 م د** بعنوان **نفقات الدعم** بهم:
  - **المواد الأساسية: 2400 م د.**
  - **المحروقات والكهرباء: 401 م د.**

- **النقل:600 م د** وهو نفس المبلغ المحتمل لسنة 2020، ويهم هذا المبلغ دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية.

- رصد **7148م د أو 5.9%** من الناتج المحلي الإجمالي بعنوان **نفقات ذات صبغة تنموية** وتهم نفقات **الاستثمار ونفقات العمليات المالية والتدخلات ذات الصبغة التنموية**.
- تسديد مبلغ **15776 م د** بعنوان **خدمة الدين العمومي: الأصل** (11501 م د) والفائدة أو نفقات التمويل (4275 م د).

على مستوى العجز و التمويل:

يقدر **عجز الميزانية** دون اعتبار الهبات والمصادرة لسنة 2021 بـ **8857 م د أو7.3 %**من الناتج المحلي الإجمالي مقابل **14936 م د أو13.4 %**محين لسنة 2020، وباعتبار مداخيل الهبات والمصادرة (850 م د) ينخفض العجز المذكور إلى 8007 م د أو 6.6% من الناتج وهو ما يستدعي تعبئة موارد اقتراض لتمويل الميزانية لحد **19508 م د** لسنة 2021 منها 2900 م د اقتراض داخلي والبقية باللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

تطورنسبة عجزالميزانية من الناتج المحلي الإجمالي

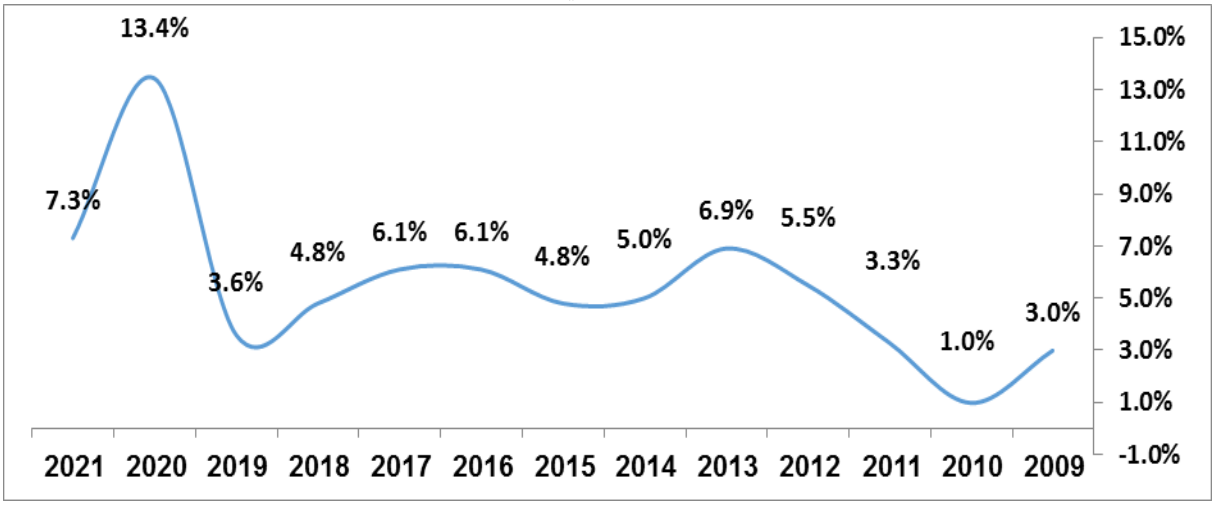

وعلى هذا الأساس، **من المنتظر** أن يبلغ حجم الدين العمومي **92.7%** من الناتج المحلي الإجمالي نهاية 2021مقابل على التوالي 90% منتظرة في موفى سنة 2020 و72.5% مسجل في 2019.

تطورنسبة حجم الدين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي

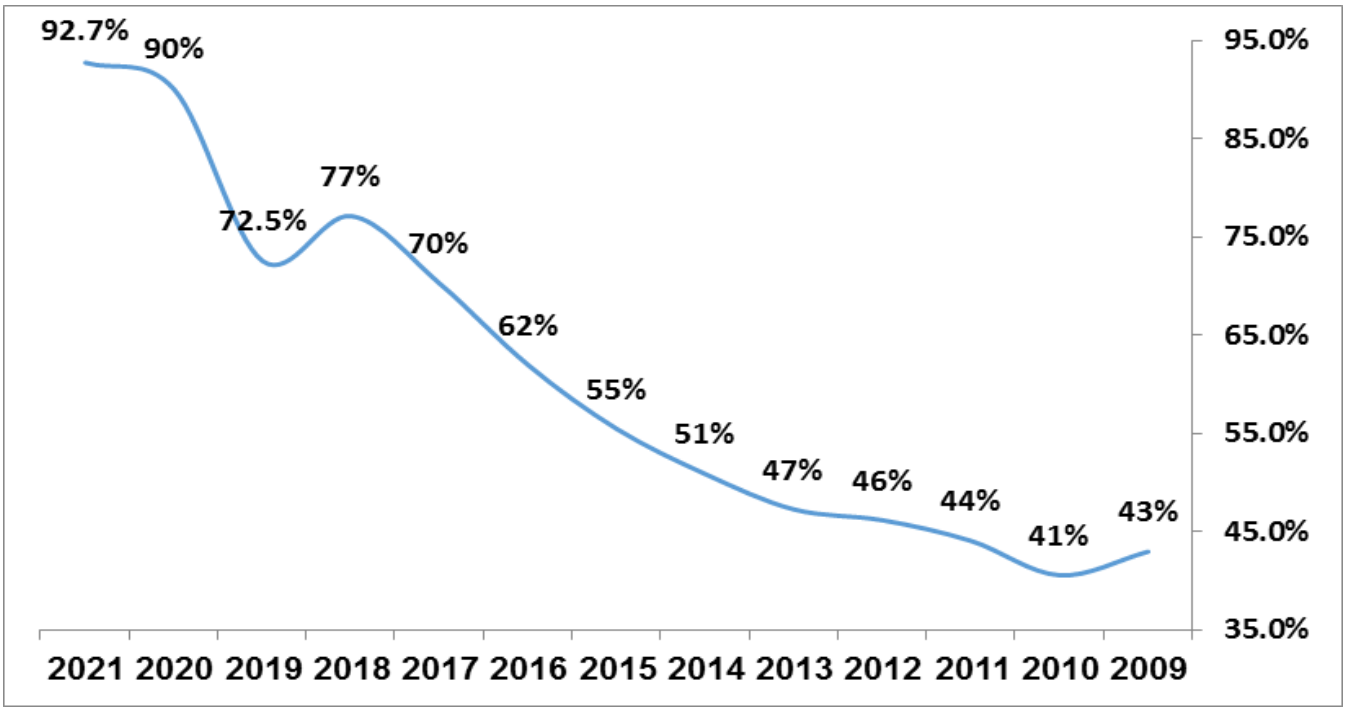

ويحوصل الجدول الموالي تقديرات توازن ميزانية الدولة لسنة 2021 وتطورها وذلك وفق التبويب الجديد للقانون الأساسي للميزانية:

جدول التوازنات العامة للميزانية

1- موارد الدولة و تكاليفها

		ق م 2020	ق م ت 2020	ق م 2021
	جملة موارد الدولة	**47227.0**	**51699.0**	**52617.0**
1.	موارد الميزانية	35859.0	29971.0	33009.0
2.	موارد الخزينة	11368.0	21728.0	19608.0
	جملة تكاليف الدولة	**47227.0**	**51699.0**	**52617.0**
1.	تكاليف الميزانية	39191.0	43700.0	41016.0
2.	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	8036.0	7999.0	11601.0

2- جدول عمليات الميزانية

		ق م 2020	ق م ت 2020	ق م 2021
	جملة مداخيل الميزانية	**35859.0**	**29971.0**	**33009.0**
		9.0%	-6.9%	10.1%
1.	المداخيل الجبائية	**31759.0**	**26107.0**	**29725.0**
		9.2%	-9.7%	13.9%
2.	المداخيل غير الجبائية	**3800.0**	**2807.0**	**2484.0**
3.	الهبات	**300.0**	**1057.0**	**800.0**
	جملة نفقات الميزانية	**39191.0**	**43700.0**	**41016.0**
		7.7%	22.1%	-6.1%
1.	نفقات التأجير	19030.0	19247.0	20118.0
2.	نفقات التسيير	1743.0	2040.0	1900.0
3.	نفقات التدخلات	9882.1	12987.0	9720.0
4.	نفقات الاستثمار	3791.4	3826.0	4033.0
5.	نفقات العمليات المالية	215.6	216.0	302.0
6.	نفقات التمويل	3762.0	4371.0	4275.0
7.	النفقات الطارئة و غير الموزعة	766.9	1013.0	668.0
1.	النتيجة الأولية باعتبار الهبات الخارجية والمصادرة	**430.0**	**-9358.0**	**-3732.0**
	النسبة من الناتج	**0.3%**	**-8.4%**	**-3.1%**
2.	النتيجة الجملية باعتبار الهبات الخارجية والمصادرة	**-3332.0**	**-13729.0**	**-8007.0**
	النسبة من الناتج	**-2.7%**	**-12.4%**	**-6.6%**
3.	النتيجة الجملية دون اعتبار الهبات الخارجية والمصادرة	**-3782.0**	**-14936.0**	**-8857.0**
	النسبة من الناتج	**-3.0%**	**-13.4%**	**-7.3%**

مـوارد ميزانية الدولـة لسـنة 2021

تقدر **جملة موارد الدولة** لسنة 2021 بـ **52617 م د** أي زيادة بـ 918 م د أو 1.8% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2020.

ويحوصل الجدول التالي تقديرات موارد الدولة لسنة 2021 وتطورها بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2020

	2020		2021
	ق م	ق م ت	ق م
المداخيل الجبائية	31 759	26 107	29 725
المداخيل الغير جبائية	3 800	2 807	2 484
الهبات	300	1 057	800
مداخيل الميزانية	**35 859**	**29 971**	**33 009**
موارد الاقتراض والخزينة	**11 368**	**21 728**	**19 608**
موارد ميزانية الدولة	**47 227**	**51 699**	**52 617**
	%11.7	**%22.3**	**%1.8**

ويعود هذا التطور أساسا الى:

- تطور المداخيل الجبائية بـ 3618 م د أو 13.9%.
- تراجع المداخيل غير الجبائية بـ -323 م د أو -11.5%،
- تراجع الهبات بـ -257 م د أو -24.3%،
- تراجع موارد الخزينة بـ -2120 م د أو -9.8%،

تمثل المداخيل الجبائية نسبة 56% من موارد ميزانية الدولة وموارد الخزينة نسبة 37% والبقية بعنوان المداخيل غير الجبائية والهبات.

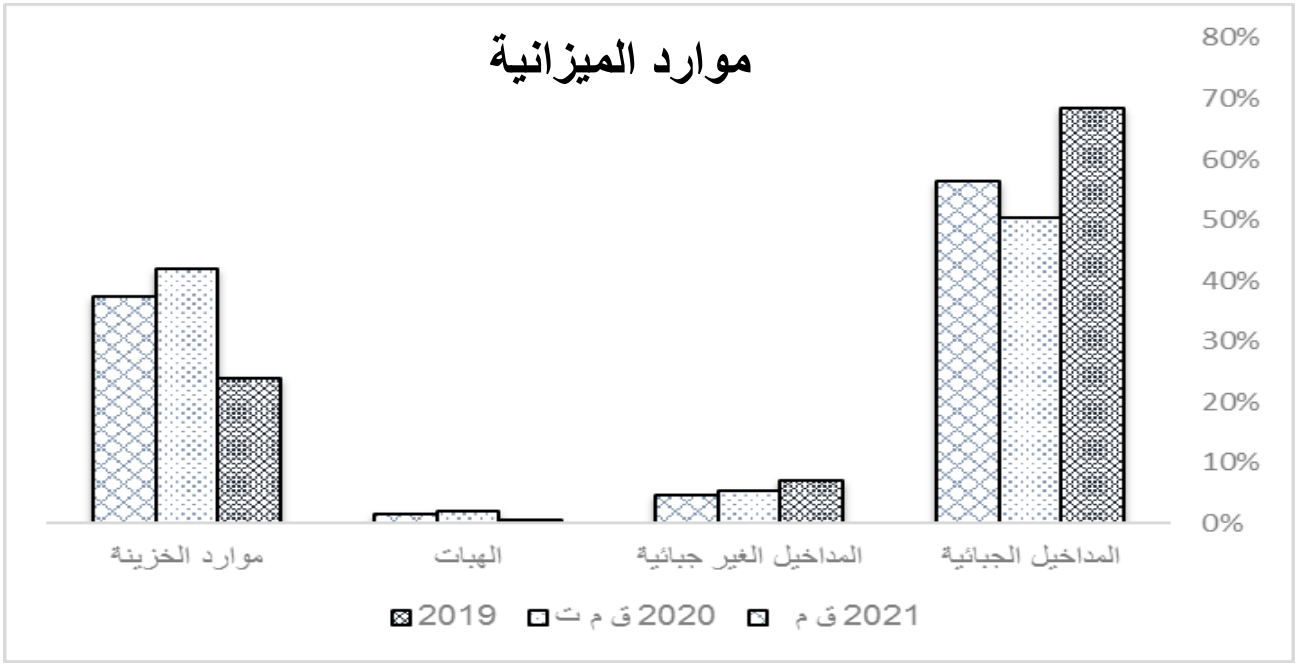

شهد مناب مداخيل الميزانية من جملة موارد الدولة تراجعا ملحوظا خلال سنتي 2020 و2021 حيث بلغ سنة 2020 نسبة 58% مقابل نسبة 76% سنة 2019 في حين من المنتظر أن تبلغ سنة 2021 نسبة 63% كما يبينه الرسم البياني التالي:

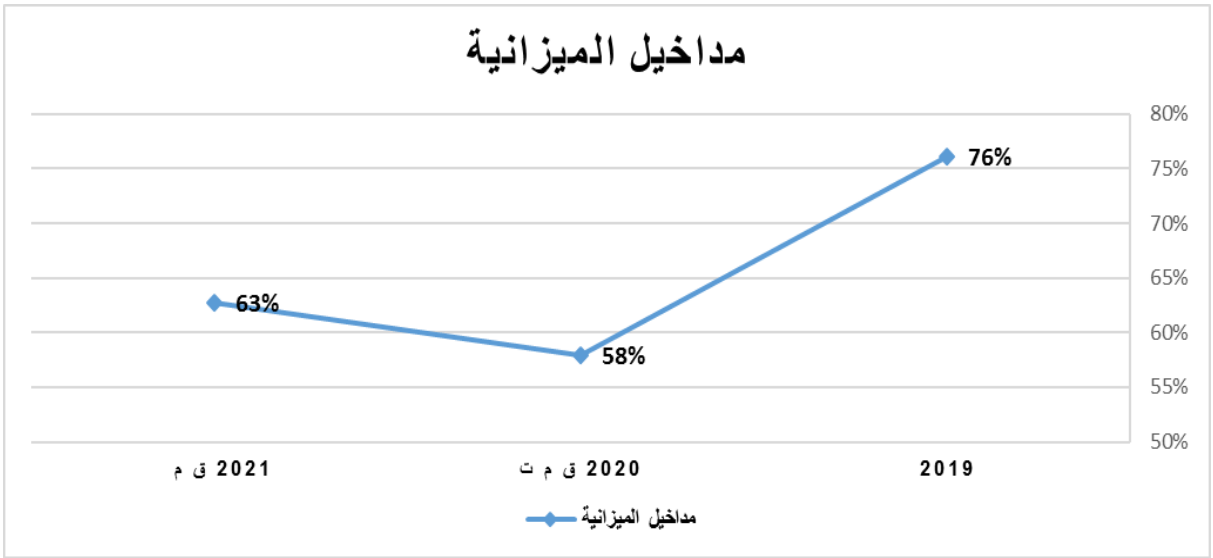

I. مداخيل الميزانية

1. المداخيل الجبائية

قدرت المداخيل الجبائية لسنة 2021 بـ **29725 م د** مقابل 26107 م د محينة لسنة 2020 مسجلة بذلك زيادة بـ 3618 م د أو 13.9% مقابل تراجع محتمل بـ 9.7% لسنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019.

وباعتبار نظام الاستخلاص، تتوزع المداخيل الجبائية لحد 75% إلى مداخيل النظام الداخلي و25% إلى مداخيل متأتية من التوريد.

- يتوقع أن تشهد المداخيل الجبائية بالنظام الداخلي زيادة بـ +**2596 م د** أو **13.3%** خلال 2021، مقابل تراجع بـ -9% محتملة لسنة 2020 وذلك بالعلاقة مع التحسن المتوقع للنمو الاقتصادي.
- يتوقع أن تشهد المداخيل الجبائية المتأتية من التوريد زيادة بـ **1022 م د** أو **15.6%**، مقابل تراجع بـ 11.6% محتمل للسنة السابقة وذلك بالعلاقة مع تطور الواردات التي من المتوقع أن تشهد ارتفاعا بـ 9.2%.

ويحوصل الجدول الموالي تطور المداخيل الجبائية بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2020 ونتائج 2019:

	2019	2020		2021
	نتائج	ق م	ق م ت	ق م
الأداءات المباشرة	12 648,4	13 662,0	11 637,0	12 805,0
	39,5%	9,6%	-8,0%	10,0%
الأداءات غير المباشرة	16 252,5	18 097,0	14 470,0	16 920,0
	5,3%	8,9%	-11,0%	16,9%
الجملة	28 900,9	31 759,0	26 107,0	29 725,0
	17,9%	9,2%	-9,7%	13,9%

❖ **الأداءات المباشرة:** قدرت بـ **12805 م د** مسجلة بذلك زيادة بـ **10%** مقارنة بالنتائج المحتملة لسنة 2020 مقابل تراجع بـ -8% محين لسنة 2020 و تعود هذه الزيادة بالأساس إلى احتساب مردود الإجراءات الجبائية الجديدة المقترحة ضمن قانون المالية.

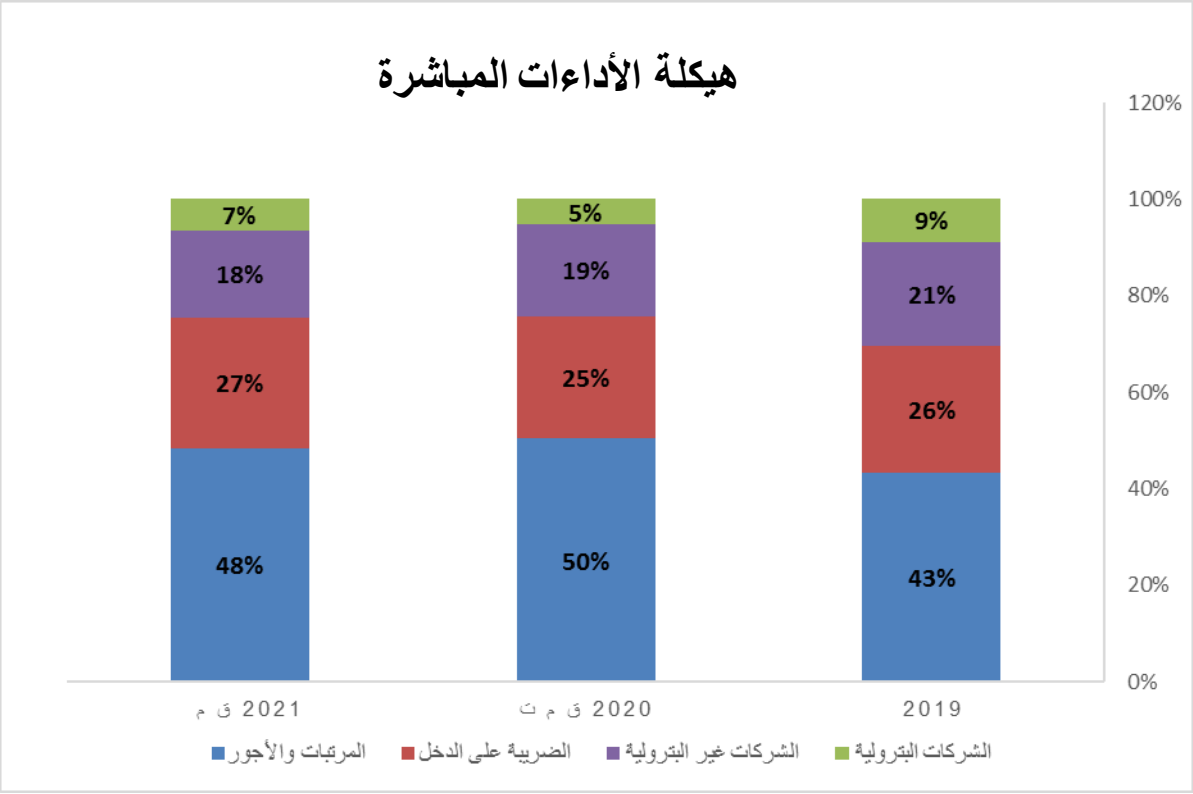

وتتميز الأداءات المباشرة لسنة 2021 بـ:

- ارتفاع مردود **الضريبة على الدخل** بـ 840 م د أو 9.5% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2020 ومقابل تطور محين بـ 0.1% لسنة 2020.
- ارتفاع مردود **الضريبة على الشركات** بـ 328 م د أو 11.7% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2020 ومقابل تراجع محين بـ -26.6% لسنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى تطور مردود الضريبة على الشركات البترولية بالعلاقة مع تطور حجم الإنتاج الوطني من النفط الخام والغاز بحوالي 15%.

❖**الأداءات غير المباشرة:** قدرت بـ **16920 م د** أو تطورا بـ 2450 م د أو 16.9% بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2020 ومقابل تراجع بـ 11% محين لسنة 2020.

يبين الرسم البياني التالي هيكلة وتطور الأداءات غير المباشرة:

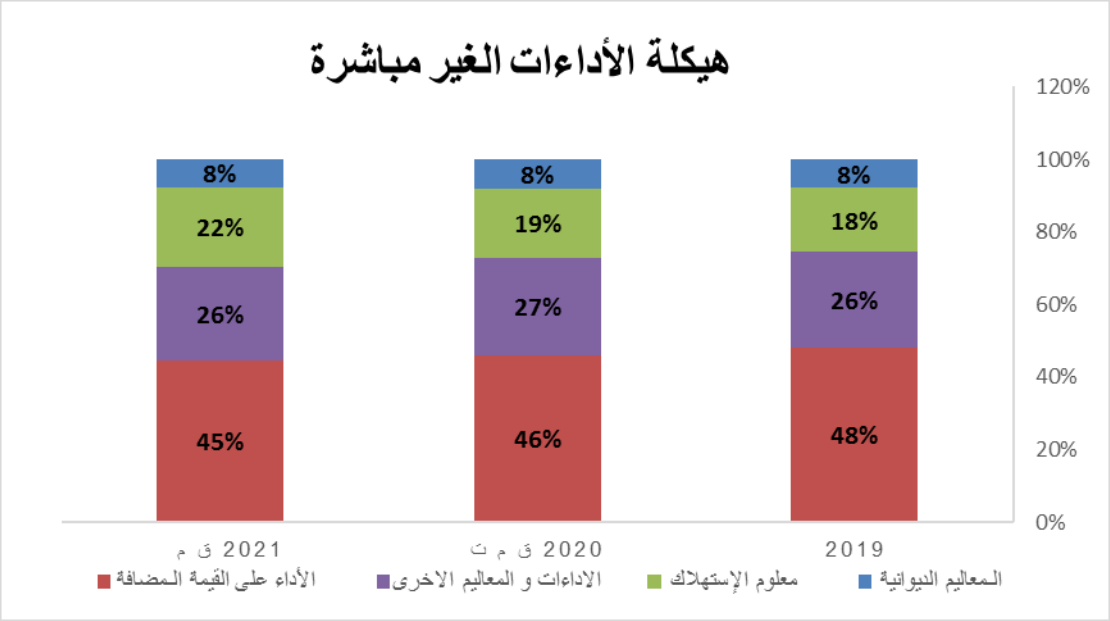

وتميزت تقديرات الأداءات غير المباشرة لسنة 2021 أساسا بـ:

- ارتفاع في مردود **المعاليم الديوانية** بـ 155 م د أو 13.5% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2020 ومقابل تراجع محين بـ 10.6% لسنة 2020 وذلك بالعلاقة مع تطور الواردات التي من المتوقع أن تشهد ارتفاعا بـ 9.2%.
- ارتفاع في مردود **الأداء على القيمة المضافة** بـ 880 م د أو 13.2% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2020 ومقابل تراجع محين بـ 14.4% لسنة 2020 ويعود هذا الارتفاع أساسا الى اعتماد نسبة نمو ا بـ 4% كفرضية عند اعداد مشروع الميزانية لسنة 2021.
- ارتفاع في مردود **المعلوم على الاستهلاك** بـ 917 م د أو 32.8% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2020 ومقابل تراجع محين بـ 2.7% لسنة 2020 ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى الترفيع المرتقب في المعلوم على الاستهلاك الموظف على الخمور والجعة (+150 م د) وعلى المنتوجات البترولية (+73 م د) وإحداث معلوم على السكر (+32 م د).

وتتوزع الزيادة المقدرة بـ 917 م د كالآتي:

- + 397 م د بالنسبة للتبغ والوقيد
- + 160 م د بالنسبة للمنتجات النفطية
- + 220 م د بالنسبة للمشروبات الكحولية
- + 23 م د بالنسبة للسيارات
- + 117 م د بالنسبة للمنتجات الأخرى

2. المداخيل غير الجبائية

تقدر المداخيل غير الجبائية لسنة 2021 بـ **2484 م د** مقابل 2807 م د محينة لسنة 2020 أي بانخفاض قدره -323 م د أو -11.5%.

ويبين الجدول التالي تطور المداخيل غير الجبائية:

	2019	2020		2021
	نتائج	ق م	ق م ت	ق م
مداخيل النفط	532	700	347	361
مداخيل عبور أنبوب الغاز	323	550	279	306
عائدات المساهمات	1 068	1 389	968	800
دفوعات صناديق الضمان	78	88	88	88
مداخيل المصادرة	300	150	150	50
مداخيل أخرى	734	923	975	879
جملة المداخيل غير الجبائية	**3 035**	**3 800**	**2 807**	**2 484**

وضبطت هذه التقديرات على أساس:

- ✓ تعبئة 361 م د بعنوان مداخيل تسويق مناب الدولة من النفط الخام.
- ✓ استخلاص 306 م د بعنوان الأتاوة الموظفة على الغاز الطبيعي الجزائري العابر للبلاد التونسية .وتم ضبط هذه التقديرات على أساس كميات الغاز الجزائري العابرة للبلاد التونسية حيث ستبلغ حوالي 10 مليار متر مكعب.
- ✓ تعبئة 800 م د بعنوان **عائدات المساهمات** الراجعة للدولة.
- ✓ تعبئة 50 م د بعنوان قسط من **الأموال والممتلكات المصادرة**.

3. الهبات

من المنتظر أن يتم خلال سنة 2021 تعبئة مبلغ 800 م د مقابل 1057 م د محينة لسنة 2020 بعنوان الهبات متأتية من الاتحاد الأوروبي حولي 240 مليون أورو.

II. موارد الخزينة

ضبطت تقديرات موارد الخزينة (حسب التبويب الجديد للميزانية) لسنة 2021 بـ 19608 م د. على أساس تمويل عجز الميزانية باعتبار التخصيص وتسديد أصل الدين العمومي لسنة 2021.

وينتظر أن تتم تعبئة هذه الموارد كما يلي:

	ق م ت 2020	ق م 2021
جملة موارد الخزينة	**21 728**	**19 608**
جملة موارد الاقتراض	**21 549**	**19 508**
الاقتراض الخارجي	**7 282**	**16 608**
قروض خارجية موظفة	849	890
قروض معاد إقراضها	120	175
قروض دعم الميزانية	6 313	5 253
السوق المالية العالمية	0	10 290
الاقتراض الداخلي	**14 267**	**2 900**
جملة موارد الخزينة الأخرى	**179**	**100**
استخلاص أصل القروض و تسبقات الخزينة	179	100

الجزء الثالث

نفقات ميزانية الدولة

لسنة 2021

1- يتنزل مشروع ميزانية الدولة **لسنة 2021**، على غرار ميزانية 2020، في إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة الفصول 15 و16 و18 منه، وذلك باعتماد تبويب برامجي يرتكز على مهمات وبرامج تترجم سياسات عمومية تضبط لها أهداف وتقاس درجة تحقيقها عبر مؤشرات لقيس الأداء من جهة، وعلى تبويب ميزانياتي حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة يعتمد على توزيع النفقات بين 7 أقسام من جهة أخرى:

نفقات التأجير،

نفقات التسيير،

نفقات التدخلات،

نفقات الاستثمار،

نفقات العمليات المالية،

نفقات التمويل،

النفقات الطارئة وغير الموزعة.

ويجدر التذكير إلى أنه تم بمقتضى التبويب الجديد للنفقات:

- التخلي عن تقسيم الميزانية إلى عنوان أول وعنوان ثاني وكذلك عن الأجزاء.
- التقليص من عدد الأقسام من 12 قسما إلى 7 أقسام.
- إعادة تصنيف النفقات بما يتماشى مع التصنيفات الدولية، وذلك بالاعتماد على الطبيعة الاقتصادية للنفقة والتخلي عن مصادر التمويل كمعيار لتصنيف النفقات.

2- تمّ ضبط تقديرات نفقات مشروع ميزانية الدولة لسنة **2021** على ضوء التوجهات الواردة بالمنشور عدد 16 المؤرخ في 14ماي 2020 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021، حيث نص المنشور بالأساس على أن ميزانية 2021 تتنزل في إطار مواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الناجمة عن انتشار وباء فيروس

كورونا المستجد، وما لذلك من تداعيات وتأثيرات مباشرة على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العمومية والتوازنات العامة .

ولمجابهة التداعيات السلبية للأزمة والحد من تأثيراتها الجانبية على عدد من القطاعات على غرار السياحة والنقل والصناعات التقليدية والتجارة الخارجية والصناعات التصديرية، تولت الحكومة اتخاذ حزمة من الاجراءات الاستثنائية ذات الطابع الاقتصادي والمالي والاجتماعي.

وتهدف الاجراءات ذات الطابع الاقتصادي والمالي إلى حماية النسيج الاقتصادي الوطني المتضرر بما يمكنه من الحفاظ على مواطن الشغل وضمان حد أدنى من الدخل بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة المتضررة.

أما الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي فهي موجهة أساسا للفئات الاجتماعية الهشة والمعوزة ومحدودة الدخل وذات الاحتياجات الخصوصية.

3- ولمجابهة هذه الوضعية الحرجة، وأمام ضرورة التحكم في مستوى التداين عبر التقليص قدر المستطاع في نسبة عجز الميزانية مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2020، سيتم في سنة 2021 أخذ جملة من الإجراءات والتدابير أهمها:

- إيلاء العناية اللازمة لقطاع الصحة والترفيع في الاعتمادات المخصصة له وذلك لمواصلة تمويل الخطة الوطنية للتوقي ومجابهة جائحة الكورونا المستجد،
- حصر الانتدابات الجديدة في حدود **16.501 خطة** من خريجي مدارس التكوين ولفائدة بعض القطاعات الحساسة (وزارات التربية والدفاع الوطني والداخلية) إضافة إلى بعض الاختصاصات الملحة ذات الأولوية،
- تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة سواء بين الهياكل الوزارية أو المؤسسات العمومية أو بين الجهات،

- مزيد التحكم وترشيد نفقات التسيير وإحكام التصرف فيها مع الحرص على وضع برنامج لتسوية متخلدات الإدارة تجاه المزودين العموميين،
- إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج المتواصلة والمعطلة لاستكمالها، والانطلاق في انجاز المشاريع الجديدة التي تم إقرارها بالإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية لدفع نسق التنمية في الجهات وتحسين ظروف عيش المواطنين.

4- وعلى هذا الأساس، تم ضبط **نفقات ميزانية الدولة لسنة 2021** في مستوى **41 016 م د** مقابل 43 700 م د محينة لسنة 2020 أي بنقص **2 684 م د** يمثل نسبة **-6.1 %** (وزيادة بـ **1 825 م د** أو **4.6 %** مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2020).

5- وتوزع نفقات ميزانية سنة 2021 كالتالي:

بحساب م د

الأقسام	ق م 2020	تحيين 2020	تقديرات 2021
نفقات التأجير	19 030	19 247	20 118
نفقات التسيير	1 743	2 040	1 900
نفقات التدخلات	9 882	12 987	9 720
نفقات الاستثمار	3 791	3 826	4 033
نفقات العمليات المالية	216	216	302
نفقات التمويل	3 762	4 371	4 275
النفقات الطارئة وغير الموزعة	767	1 013	668
المجموع العام	**39 191**	**43 700**	**41 016**

وذلك دون اعتبار تسديد أصل الدين في حدود 501 11م د الذي يصنف طبقا لمقتضيات الفصل 17 من القانون الأساسي للميزانية ضمن **تكاليف الخزينة** في حين تصنف فوائد الدين العمومي ضمن نفقات القسم السادس (نفقات التمويل) من نفقات ميزانية الدولة حسب مقتضيات الفصل 15 من القانون الأساسي للميزانية لتبلغ بذلك جملة تكاليف ميزانية الدولة بعنوان سنة 2021 ما قدره **52 617 م د** (منها 100 م د بعنوان قروض وتسبقات الخزينة).

6- **وتجدر الإشارة إلى أن النفقات ذات الصبغة التنموية ستبلغ في سنة 2021 ما قدره 148 7 م د توزع حسب التبويب الجديد كالتالي:**

بحساب م د

الأقسام	ق م 2020	تحيين 2020	تقديرات 2021
نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)	2 766	2 788	2 813
نفقات الاستثمار	3 791	3 826	4 033
نفقات العمليات المالية	216	216	302
الجملة	**6 773**	**6 830**	**7 148**

7- وتبعا لذلك سيتم توزيع الاعتمادات لسنة 2021 على 34 مهمة عادية و 7 مهمات خاصة تحتوي على 106 برنامج.

8- ويتضمن المبلغ الاجمالي للنفقات (**41 016 م د**) منحا لفائدة المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية بقيمة **2 726 م د** تضاف إليها موارد ذاتية لهذه المؤسسات في حدود **1 188** م د لتبلغ بذلك جملة ميزانيات هذه المؤسسات **3 914 م د**.

ويبين الجدول التالي جملة ميزانيات هذه المؤسسات ومصادر تمويلها وتوزيعها حسب نوعية النفقات :

بحساب م د

النفقات	منحة الدولة		الموارد الذاتية		الجملة	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021
نفقات التأجير	1 071	1 237	293	316	1 364	1 553
نفقات التسيير	638	749	837	838	1 475	1 587
نفقات التدخل	360	740	32	34	392	774
المجموع	**2 069**	**2 726**	**1 162**	**1 188**	**3 231**	**3 914**

9- وقد تم ضبط هذه التقديرات على أساس:

- اعتماد معدل سعر النفط لكامل السنة بـ 45 دولار للبرميل من نوع " البرنت "،
- رصد منحة تقدر بـ **500 م د** بعنوان تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية (مردود المساهمة التضامنية الاجتماعية).
- تخصيص مبلغ **3401 م د** للدعم المباشر يهم :

المواد الأساسية	**2400 م د**
المحروقات والكهرباء	**401 م د**
النقل	**600 م د**

10- وتتوزع الاعتمادات المقترحة حسب مختلف المهمات والمهمات الخاصة لسنة 2021 وفقا للجدول الموالي:

بحساب 1000 دينار

المهمات والمهمات الخاصة		ق م 2020	2020 محين	تقديرات 2021
-1	مجلس نواب الشعب	43 903	43 903	42 839
-2	رئاسة الجمهورية	140 953	140 953	169 000
-3	رئاسة الحكومة	197 855	197 855	207 809
-4	مهمة الداخلية	3 712 321	3 745 111	3 927 000
-5	مهمة الشؤون المحلية و البيئة	1 156 941	1 201 941	1 230 000
-6	مهمة العدل	742 205	732 205	780 000
-7	مهمة الشؤون الخارجية و الهجرة و التونسيين بالخارج	270 543	270 543	287 000
-8	مهمة الدفاع الوطني	3 241 777	3 218 822	3 440 000
-9	مهمة الشؤون الدينية	149 044	149 044	164 000
-10	مهمة الاقتصاد و المالية و دعم الاستثمار			
	1.10 المالية	*913 088*	*1 093 088*	*1 175 000*
	2.10 التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	*889 831*	*679 831*	*890 300*
-11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	73 352	73 352	75 500
-12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1 726 890	1 760 890	1 780 000
-13	مهمة الصناعة و الطاقة و المناجم	2 157 161	2 583 161	679 000
-14	مهمة التجارة و تنمية الصادرات	2 003 707	3 553 707	2 605 500
-15	مهمة تكنولوجيات الإتصال	133 501	113 501	134 000
-16	مهمة السياحة	157 582	177 582	160 000
-17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	1 479 112	1 634 112	1 735 000
-18	مهمة النقل و اللوجستيك	728 650	828 650	829 500
-19	مهمة الشؤون الثقافية	351 000	341 000	358 400
-20	مهمة الشباب والرياضة و الادماج المهني			
	1.20 شؤون الشباب والرياضة	*755 777*	*802 977*	*778 000*
	2.20 التكوين المهني والتشغيل	*917 637*	*962 637*	*968 000*
-21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن	190 379	185 379	196 000
-22	مهمة الصحة	2 544 430	2 864 430	2 885 000
-23	مهمة الشؤون الإجتماعية	1 631 094	2 658 094	1 955 000
-24	مهمة التربية	6 509 948	6 479 948	6 728 000
-25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1 782 591	1 762 591	1 828 000
-26	المجلس الأعلى للقضاء	8 800	8 800	6 865
-27	المحكمة الدستورية	6 140	6 140	6 496
-28	محكمة المحاسبات	20 225	20 225	25 719
-29	الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	25 666	25 666	26 504
-30	نفقات التمويل	**3 762 000**	**4 371 000**	**4 275 000**
-31	النفقات الطارئة و غير الموزعة	**766 897**	**1 012 862**	**667 568**
	الجملة العامة	**39 191 000**	**43 700 000**	**41 016 000**

I - نفقات التأجير :

11- ضبطت نفقات التأجير لسنة 2021 في مستوى **118 20 م د** مقابل**030 19م د** مرسمة لسنة 2020 أي بنسبة زيادة بـ **5.7 %.**

وتمثل هذه النفقات :

- **16.6%**من الناتج المحلي الخام .
- **49.0 %** من نفقات ميزانية الدولة مقابل **48.5 %** بقانون المالية لسنة 2020 و 44.0% محينة لسنة 2020 .

وتوزع الزيادة المقدرة بـ **088 1م د** كالآتي:

- الانعكاس المالي السنوي لبرنامج الزيادة في الأجور قسط أوت 2020 720 م د
- انتدابات 2021 (16.501 خطة) 268 م د
- تعديل الزيادة الخصوصية للعسكريين واتفاقيات قطاعية 100 م د

وتوزع الانتدابات الجديدة والبالغة **16.501** خطة على القطاعات كما يلي :

- ✓ وزارة التربية 6260 خطة
  - ترسيم نواب الابتدائي *2686 خطة*
  - حاملي الإجازة التطبيقية (دفعة 2019) *2574 خطة*
  - ترسيم نواب الاعدادي والثانوي *1000 خطة*
- ✓ وزارة الداخلية (خريجي مدارس التكوين) 6000 خطة
- ✓ وزارة الدفاع الوطني 3344 خطة
  - خريجي المدارس العسكرية *763 خطة*
  - خطط عسكرية *2500 خطة*
  - خطط مختلفة *81 خطة*

✓ وزارة العدل 364 خطة

- قاضي رتبة أولى *244 خطة*
- سجون وإصلاح *120 خطة*

✓ مدارس التكوين 83 خطة

(المدرسة الوطنية للإدارة 50)

(معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي 18)

(خريجي دار المعلمين العليا 15)

✓ خطط مختلفة 450 خطة

هذا، وفي إطار تدعيم القطاع التربوي بالموارد البشرية المختصة وبالإضافة إلى الانتدابات المبرمجة والمذكورة أعلاه، تمت برمجة التعاقد مع 300 مرشد تطبيق للتربية و500 عامل وذلك لتغطية النقص في هذه الإختصاصات بالمؤسسات التربوية.

12- وعملا بمقتضيات الفصل 45 من القانون الاساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة المطة الخامسة منه والمطة الثانية من الفصل 70 ، تم ضبط العدد الجملي للاعوان المرخص فيهم في حدود 872 644 عونا.

ويشمل هذا العدد الأعوان المرخص فيهم بعنوان سنة 2021 لفائدة كل من مجلس نواب الشعب ورئاسة الجمهورية والمجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية ومحكمة المحاسبات ومختلف الوزارات بمصالحها المركزية والجهوية وبالمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة.

II- نفقات التسيير

13- تقدر نفقات التسيير لسنة 2021 بـ**1 900 م د** مقابل **1 743 م د** مرسمة بقانون المالية لسنة 2020 أي بزيادة 157 م د تمثل نسبة 8.3 %.

علما وأن النفقات المحينة لسنة 2020 بلغت 2 040 م د باعتبار ترسيم :

- 150 م د بعنوان تكوين مخزون استراتيجي للأدوية في إطار مجابهة جائحة الكوفيد19،
- 147 م د بعنوان خلاص قسط من مستحقات المزودين العموميين.

14- وتوزع نفقات التسيير لسنة 2021 بين **1 151 م د** بعنوان نفقات تسيير للوزارات و**749 م د** كمنح تسيير تسند لفائدة المؤسسات العمومية.

وتقدر جملة الموارد الذاتية لهذه المؤسسات لسنة 2021 الموظفة لنفقات التسيير، بـ**838 م د** لتبلغ بذلك جملة الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير بميزانيات المؤسسات العمومية **1 587 م د**.

وتتوزع هذه المبالغ بين القطاعات كما يلي :

بحساب م د

المؤسسات التابعة لوزارات	المنحة	الموارد الذاتية	جملة نفقات تسيير المؤسسات
الصحة	234	624	858
التعليم العالي والبحث العلمي	84	37	121
التربية	154	15	169
الفلاحة	28	50	78
العدل	41	6	47
الدفاع الوطني	43	33	76
التشغيل والتكوين المهني	40	5	45
الداخلية	23	6	29
الشباب والرياضة	15	12	27
السياحة	16	1	17
وزارات أخرى	71	49	120
الجملة	**749**	**838**	**1587**

III- نفقات التدخل دون الدعم :

15- تقدر نفقات التدخل دون الدعم لسنة 2021 بـ **6 319** م د مقابل **5 702** م د مرسمة بقانون المالية لسنة 2020 و 6 751 م د محينة لسنة 2020 .

16- وتوزع هذه النفقات بين نفقات تدخلات اعتيادية في حدود 3 326م د ونفقات تدخلات ذات صبغة تنموية في حدود 2 813 م د.

17- وستمكن اعتمادات نفقات التدخلات الاعتيادية أساسا من تمويل تدخلات الدولة بعنوان :

بحساب م د

	تقديرات 2021
النهوض بالفئات محدودة الدخل	833
تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية	500
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	708
المنح والقروض الجامعية	218
برنامج الجرايات الدنيا	100

18-**النهوض بالفئات محدودة الدخل** : تم تخصيص اعتماد يقدر بـ 833.6 م د بعنوان النهوض بالفئات محدودة الدخل لسنة 2021 ، وستوظف هذه الاعتمادات بالأساس كما يلي :

دعم للفئات محدودة الدخل:

- صرف منح قارة بـ 180 د شهريا لفائدة **285 ألف عائلة** محدودة الدخل علاوة على إسناد 10 د شهريا لكل طفل سوي في سن الدراسة (3 أطفال كحد أقصى لكل عائلة) و20 د شهريا للطفل المعاق بمبلغ جملي 645 م د.
- تقديم مساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية بمبلغ **18.5** م د.

- تقديم مساعدات في المناسبات الدينية بمبلغ **52 م د**.
- تقديم مساعدات ظرفية بـ**4 م د** .
- مجانية النقل البري لأبناء العائلات المعوزة : **7 م د**
- تمويل مشاريع صغرى لفائدة الفئات الهشة : **5 م د**

رعاية المعوقين:

- إسناد مساعدات على بعث موارد رزق لفائدة المعوقين بمبلغ 2.9 م د .
- صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بمبلغ 29 م د .
- تسيير مراكز رعاية المسنين والمعوقين ومركبات الطفولة ومراكز أطفال في سن ما قبل الدراسة بتكاليف قدرت بـ 43.9 م د .

وتجدر الإشارة إلى أن الفئات محدودة الدخل تتمتع من جهة أخرى بالتغطية الصحية وتتوزع بين:

- ✓ بطاقات العلاج المجاني في حدود 285 000 .
- ✓ بطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة في حدود 623 000.

19- صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية : تقدر الاعتمادات المخصصة لدعم الجماعات المحلية بـ **708.2 م د** مقابل **645 م د** مرسمة سنة 2020 باعتبار الاعتمادات المرسمة بصندوق التعاون بين الجماعات المحلية ،وذلك لمزيد تدعيم قدراتها المالية لتمكينها من تسيير شؤونها طيقا لأحكام الدستور.

وقد تم ضمن هذا الصندوق الخاص دمج دعم الدولة السنوي للجماعات وصندوق التعاون بين الجماعات المحلية.

و يوزع هذا المبلغ كالآتي :

- **580 م د** بعنوان الدعم العادي لفائدة الجماعات المحلية ،
- **13.5 م د** بعنوان الدعم الاستثنائي لفائدة الجماعات المحلية،
- **25 م د** بعنوان تسوية قسط من مديونية البلديات،

- **100 م د** وهي الاعتمادات المحولة من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية والذي سيتم حذفه بقانون المالية للسنة (2021)

وسيتم توزيع اعتمادات الصندوق الخاص طبقا لأحكام الدستور والمقاييس الصادرة بمجلة الجماعات المحلية وبالنصوص الترتيبية التي سيتم إصدارها.

20- المنح والقروض الجامعية:

سيتم رصد اعتماد بمبلغ **217.8 م د** بعنوان المنح والقروض الجامعية. وتقدر كلفة المنح الجامعية المسندة داخل الجمهورية بـ **156.7 م د**وتشمل **45 %** من الطلبة المقدر عددهم الجملي بـ **233.854 طالبا.**

هذا بالإضافة إلى حوالي **2609 طالبا** سيتمتعون بمنح جامعية بالخارج بكلفة جملية تقدر بـ **38.1 م د**، وذلك بإعتبار مصاريف التأمين والتسجيل واللوازم المدرسية وتذاكر السفر.

وعلاوة على ذلك، سيتم تخصيص مبلغ **4.2 م د** بعنوان قروض جامعية بتونس وبالخارج ومبلغ **1.1 م د** بعنوان منح أبناء التونسيين بالخارج المزاولين تعليمهم بتونس وإعانات لفائدة الطلبة المعوزين.

كما سيتم تخصيص مبلغ **17.5 م د** لفائدة **35 ألف طالب** بعنوان منحة الإندماج في الحياة الجامعية ليتمتع كل ناجح في الباكالوريا منتمي لعائلة ضعيفة أو متوسطة الدخل بمبلغ **500 دينارا.**

21- أما بالنسبة لنفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية والتي تبلغ **813 2م د**، فإنها تهم بالأساس الاعتمادات بعنوان دعم الاستثمار ودعم التدخلات وتسديد القروض ومنح التوازن المالي لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والمؤسسات الدستورية.

22- وتوزع هذه النفقات كما يلي:

	المبلغ (م د)
* التحويلات بعنوان الاستثمار	398
* التشجيعات المباشرة	361
* التدخلات في الميدان الاجتماعي	469
* التدخلات في الميدان الاقتصادي	1393
* التدخلات في ميدان التربية والتكوين	25
* تسديد قروض	60
* منح التوازن المالي	107

IV- نفقات الدعم :

تبلغ التقديرات الاجمالية لنفقات الدعم بعنوان سنة 2021 ما قدره **3 401 م د** وهو ما يمثل:

- **8.3 %** من جملة نفقات ميزانية الدولة
- **2.8 %** من الناتج المحلي الاجمالي.

دعم المحروقات:

تقدر حاجيات التمويل الضرورية لتوازن منظومة المحروقات والكهرباء والغاز في سنة 2021 بحوالي 501 م د تم ضبطها على أساس المعطيات والفرضيات التالية:

– معدل سعر النفط: 45 دولار للبرميل من نوع «البرنت "ومعدل سعر صرف الدولار 2.800دينار للدولار،

علما وأن الزيادة بـ 1 دولار في سعر البرميل تؤدي إلى زيادة في نفقات الدعم بـ 129 م د والزيادة بـ 10 مليمات في سعر صرف الدولار تؤدي إلى زيادة بـ 25 م د في النفقات المذكورة.

– حجم الإنتاج الوطني في حدود 2142 مليون طن من النفط الخام و2.464 مليون طن معادل نفط من الغاز الطبيعي مقابل على التوالي 1.872 مليون طن و2143 مليون طن محتملة لسنة 2020،

– حجم استهلاك الغاز الطبيعي بـ 5.750 مليون طن معادل نفط أي بزيادة بحوالي 4.5% بالمقارنة مع التقديرات المحينة لسنة 2020(5.500 م ط.م.ن)،

– تطور لاستهلاك المنتوجات النفطية الجاهزة بحوالي 8.3 %بالمقارنة مع التقديرات المحينة لسنة 2020 (3.802 مقابل 3.511 مليون طن) ،

– توريد 2.906 مليون طن من المنتوجات النفطية الجاهزة مقابل 2.996 مليون طن محتملة لسنة 2020،

– توريد 3.336 مليون طن من الغاز الطبيعي الجزائري أي بزيادة بحوالي 1.1 % بالمقارنة مع التقديرات المحينة لسنة 2020 (3.301 م ط.م.ن)

ويقترح تمويل هذه الحاجيات (501 م د) على النحو التالي:

أ- 100 م د : ترشيد إستهلاك قوارير الغاز المنزلي وإصلاح مسالك توزيعه.

ب- رصد منحة بمبلغ 401 م د بميزانية وزارة الصناعة و الطاقة والمناجم لسنة 2021 بعنوان دعم المحروقات تخصص لتغطية حاجيات التمويل المتبقية لضمان توازن منظومة المحروقات.

ويبرز الجدول التالي هيكلة تمويل حاجيات منظومة المحروقات:

حاجيات التمويل الصافية (م د)	501
ترشيد إستهلاك قوارير الغاز المنزلي (م د)	100
منحة الدولة (م د)	401

23- **دعم المواد الأساسية**: سيتم في سنة 2021 رصد اعتمادات في حدود 2400 م د مقابل **1 800 م د** مرسمة سنة 2020.

وتتوزع حاجيات الدعم لسنة 2021 كما يلي :

المواد	مبلغ الدعم
الحبوب	1804 م د
الزيت النباتي	290 م د
الحليب	205 م د
العجين الغذائي والكسكسى	86 م د
السكر	10 م د
الورق المدرسي	5 م د
الجملة	**2400 م د**

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم العمل على مزيد ترشيد دعم المواد الأساسية والتحكم فيه وتشديد المراقبة على مسالك التوزيع للحد من ظاهرة التهريب، وذلك في انتظار إرساء منظومة الدعم المباشر لفائدة الفئات الاجتماعية المستحقة.

24- دعم النقل العمومي:

يقترح بالنسبة لسنة 2021 رصد اعتماد في حدود **600 م د** مقابل **500 م د** سنة 2020 بعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضةوكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية (دون إعتبار الأسلاك النشيطة). وذلك أخذا في الإعتبار إنعكاس إرتفاع تكاليف إستغلال شركات النقل المعنية.

ويوزع هذا المبلغ بين شركات النقل كما يلي:

بحساب م د

الشركات	ق م 2020	تقديرات 2021	التطور%
الشركة الوطنية للسكك الحديدية	50	65	*30*
الشركات الجهوية للنقل	290	353	*21.7*
الشركة الوطنية للنقل بين المدن	2.5	3	*20*
شركة نقل تونس : النقل عبر الحافلات	99	114	*15.2*
شركة نقل تونس : النقل عبر الميترو	36	41	*13.9*
شركة الخطوط التونسية السريعة	10	10	
الشركة الجديدة للنقل بقرقنة	12.5	14	*12*
الجملة	**500**	**600**	***20***

V- نفقات الاستثمار والعمليات المالية:

25- تبلغ نفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية لسنة 2021 ما قدره **4 335 م د** مقابل 4 007 م د مرسمة سنة 2020 و 4 042 م د محينة لسنة 2020.

26- وتشمل نفقات الاستثمار المشاريع والبرامج التنموية التي تنجزها الدولة سواء بصفة مباشرة أو عن طريق المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية أو المجالس الجهوية.

أما بالنسبة لنفقات العمليات المالية فتشمل الاعتمادات التي ترصد لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان المساهمات أو القروض.

27- **وفيما يلي أهم مكونات النفقات ذات الصبغة التنموية (نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية ونفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية) المدرجة بمشروع ميزانية سنة2021 موزعة حسب المهمات :**

رئاسة الحكومة

تقدر النفقات ذات الصبغة التنموية لرئاسة الحكومة بعنوان سنة 2021 بـ 8.1 م د دفعا موزعة أساسا كالآتي:

- المصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية :

- 3.1 م د : بعنوان الاستثمارات المباشرة تخصّص لمشاريع وبرامج التنمية للمصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية لرئاسة الحكومة، وتتمثل أهم المشاريع في تهيئة وصيانة المقر الكائن بشارع الحرية بكلفة جملية قدرها 2.6 م د وللغرض سيتم ترسيم إعتمادات دفع قدرها 0.2 م د, إلى جانب إستكمال تهيئة الواجهات الخارجية ومقرات مراقبة المصاريف بالجهات بإعتمادات دفع قدرها 0.4 م د, وكذلك تهيئة مقر رئاسة الحكومة ببرج زوارة ببوشوشة بإعتمادات تقدر بـ 0.2 م د, وفي إطار دعم منظومة السلامة بكامل مقرات رئاسة الحكومة، تم ترسيم إعتمادات دفع قدرها 0.5 م د بعنوان مواصلة

مشروع إقتناء وتركيز منظومة مراقبة متكاملة لقصر الحكومة بالقصبة بكلفة جملية تقدر بـ 2.0 م د.

كما سيتم ترسيم إعتمادات قدرها 0.3 م د لفائدة مؤسسة الأرشيف الوطني لتجهيز وصيانة البناءات والمقرات الراجعة لها. وترسيم إعتمادات قدرها 0.1 م د لفائدة المدرسة الوطنية للإدارة لتهيئة وتجهيز قاعات التدريس وبقية الفضاءات.

- المؤسسات العمومية غير الإدارية والهيئات الدستورية المستقلة والهيئات العمومية المستقلة:

- 5.0 م د: بعنوان التدخل لتمويل مشاريع إستثمار لفائدة المؤسسات العمومية غير الإدارية برئاسة الحكومة والهيئات العمومية المستقلة، حيث سيتم أساسا رصد اعتمادات دفع قدرها 2.8 م د لفائدة مؤسسة التلفزة التونسية تخصص لتجديد التجهيزات التلفزية والنظم والبرمجيات الإعلامية وحفظ ورقمنة التسجيلات التلفزية. بالإضافة إلى تخصيص اعتمادات دفع قدرها 1.7 م د بعنوان تجديد وتعصير تجهيزات الطاقة لمؤسسة الإذاعة التونسية ودعم التجهيزات وصيانة مقرات الإذاعات الجهوية إلى جانب إقتناء معدات إذاعية لمختلف إستوديوات الإذاعة. كما سيتم خلال سنة 2021 ترسيم إعتمادات دفع قدرها 0.2 م د لفائدة المجمع التونسي للعلوم والأداب والفنون " بيت الحكمة" ستخصص بالأساس لتهيئة بناية وفضاءات المقر.

هذا وسيتم تدعيم الهيئات الدستورية المستقلة والمدرجة إعتماداتها بميزانية رئاسة الحكومة والتي هي في طور التركيز (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي والبصري والهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية) بالإعتمادات اللازمة لتمويل مجموعة من المشاريع نذكر بالخصوص ترسيم إعتمادات قدرها 0.1 م د لتطوير المنظومات والشبكات وتهيئة الفضاءات وتجهيز المقرات الراجعة بالنظر للهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي والبصري.

الداخلية

في إطار تعزيز وتطوير قدرة الوزارة على الاضطلاع بمهامها الأمنية ومقاومة الجريمة والإرهاب، سيتم في سنة 2021 تخصيص اعتمادات ذات صبغة تنموية بقيمة **230 م د** لإنجاز أهم البرامج والمشاريع التالية:

- تدعيم التجهيزات الإدارية بالوزارة باعتمادات تعهد إضافية قدرها 19.7 م د واعتمادات دفع حددت بحوالي 24.1 م د.
- دعم المصالح الجهوية عن طريق تهيئة وبناء مقرات الولايات والمعتمديات وتجهيزها وذلك باعتمادات دفع في حدود 2.0 م د.
- تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي باعتمادات تعهد إضافية قدرها 2.5 م د واعتمادات دفع قدرها 28.9 م د لبناء وترميم وتوسيع ثكنات ومراكز الأمن والحرس الوطني.
- تدعيم تجهيزات الأمن الوطني باعتمادات تعهد إضافية قدرها 96.1 م د وباعتمادات دفع في حدود 78.4 م د لاقتناء تجهيزات خاصة وأجهزة إتصالات وإقتناء قطع غيار ومدرّعات لفائدة قوات الأمن الداخلي.
- مواصلة تركيز نظام مراقبة بالكاميرا بين المدن بكلفة جملية تقدر بـ 65 م د وسيتم في سنة 2021 تخصيص اعتمادات تعهد تقدر بـ10 م د واعتمادات دفع تقدر بـ 9.5 م د.
- تمويل برنامج إكساء قوات الأمن الداخلي باعتمادات تعهد إضافية قدرها 21.5 م د وباعتمادات دفع في حدود 33.7 م د.

- اقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة مدارس التكوين والمدرسة الوطنية للحماية المدنية وتوسعتها وتهيئتها باعتمادات تعهد إضافية قدرها 13.1 م د وباعتمادات دفع في حدود 8.1 م د.
- دعم الديوان الوطني للحماية المدنية من خلال اقتناء تجهيزات ومعدات ودعم الهيكل الأساسي بالإضافة إلى برنامج ترميم وصيانة المقرات الجهوية بكلفة تقدر بـ 21.3 م د.
- دعم مركز الاعلامية بوزارة الداخلية بالمعدات والتجهيزات والمنظومات الاعلامية اللازمة للقيام بالمهام المناطة بعهدته وللغرض تم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 19 م د بعنوان سنة 2021.

الدفاع الوطني

في إطار تعزيز وتطوير قدرات الوزارة على الإضطلاع بمهامها وخاصة حماية التراب الوطني وتعزيز أمننا القومي، سيتم في سنة 2021 تخصيص إعتمادات دفع بقيمة 589.5 م د لإنجاز برامج ومشاريع منها:

- تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من خلال برنامج متكامل لتهيئة الثكنات والفضاءات الصحية العسكرية وبناء المساكن العسكرية وصيانتها من خلال تخصيص إعتمادات دفع في حدود 150.8 م د.
- تدعيم التجهيزات الإدارية والإعلامية للهياكل والمؤسسات العسكرية بـ 2.7 م د
- دعم التجهيزات العسكرية بتخصيص إعتماد دفع قدره 364.4 م د للرفع من جاهزية القوات المسلّحة وتطوير أدائها العملياتي.

- دعم مسار البحث العلمي العسكري وإنتاج الخرائط الرقمية وتعزيز الإحاطة الصحية والإجتماعية للعسكريين ومنظوريهم ومعاضدة مجهود الدّولة في تنمية منطقتي رجيم معتوق والمحدث بـ 59.0 م د.

العدل

تدعّمت مجهودات الإستثمار لمهمة العدل منذ المخطط (2016-2020) قصد تحسين جودة الخدمات القضائية وتيسير الولوج إليها وحماية حقوق المتقاضين بإضافة إلى السعي المتواصل لإصلاح المنظومة السجنية تكون ضامنة لحق السجين والعون.

- ✓ **المصالح العدلية**: خصصت إعتمادات دفع قدرها 25.0 م د لتمويل مشاريعها ذات الصبغة التنموية عبر إعطاء الأولوية القصوى لإستكمال المشاريع المتواصلة على غرار تهيئة وتوسعة المحاكم بمختلف درجاتها، بناء مجمعات للأرشيف وإدارات جهوية بكل من نابل والقيروان وصفاقس وبنزرت والمنستير بالإضافة إلى تدعيم النظام المعلوماتي للمحاكم ورقمنة الأرشيف.
- ✓ **المصالح السجنيّة**: تم تخصيص سنة 2021 إعتمادات دفع قدرها 25.0 م د لإستكمال تمويل مشاريعها ذات الصبغة التنموية المتعهد بها في السنوات السابقة والتي تهدف بالأساس لتحسين ظروف إقامة السجين عبر تهيئة وتوسيع الوحدات السجنية وفق المعايير الدولية. كما تضمن تأهيله لإعادة إدماجهم في المجتمع وذلك عبر تشريكه في برامج التكوين متعدد الإختصاصات من بينهم التكوين في المجال الفلاحي من خلال إحياء الضيعات الفلاحية. كما تحمي العون عن طريق تركيز تجهيزات ومعدات أمنية ضرورية.

الشؤون الخارجية

في إطار تدعيم إشعاع تونس دوليا ودعما للعمل الديبلوماسي والقنصلي سيتم تعزيز إمكانيات وزارة الشؤون الخارجية برصد اعتمادات ذات صبغة تنموية في حدود **8.0 م د** ستخصص أساسا في البرامج والمشاريع التالية:

- توفير تجهيزات مختلفة لفائدة الإدارة المركزية بمبلغ قدره 0.4 م د.
- مواصلة مشروع تهيئة وتجديد مقر البعثة بنيويورك 2.8 م د.
- صيانة وتهيئة مقرات المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، حيث تم رصد مبلغ قدره 2 م د بعنوان تهيئة مجموعة من المقرات التي هي على ملك الدولة.
- توفير تجهيزات لفائدة المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج بمبلغ قدره 0.3 م د.
- مواصلة برنامج تحسين المعدات الاعلامية بالخارج 0.3 م د.
- مواصلة أشغال تحضيرية لبناء الأكاديمية الدبلوماسية 0.4 م د.

الشؤون المحلية والبيئة

سيتم خلال سنة 2021 ترسيم اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية في حدود **433.8 م د** ستخصص أساسا لفائدة البرامج التالية:

*** قطاع البيئة**

تبلغ إعتمادات الدفع للمشاريع المقترحة لسنة 2021 ما قدره **248.8 م د** موزعة بالأساس حسب البرامج التالية:

البيئة وجودة الحياة:

سيتم تخصيص **7.7 م د** كإعتمادات دفع بعنوان البرامج السنوية والمشاريع المتواصلة المتعلقة أساسا بـ:

- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية حول التنوع البيولوجي.

- دعم تجهيزات البنك الوطني للجينات.
- المساهمة في إعداد البلاغ الوطني الرابع حول التغيرات المناخية.
- دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي لاستكشاف المحروقات التقليدية وغيرالتقليدية بالمنطقة الشرقية الوسطى.
- مشروع استصلاح وإزالة التلوث لموقع معمل الحلفاء بالقصرين.
- المساهمة في انجاز المشروع المندمج لإزالة التلوث ببحيرة بنزرت.
- تنفيذ الإطار الوطني للسلامة الإحيائية.
- برنامج الحد من الكوارث

التطهير:

سيتم ترسيم إعتمادات دفع في حدود **202 م د** (منها 107 م د بعنوان تسديد أصل الدين) لإنجاز المشاريع التالية:

- توسيع شبكة التطهير بمنطقة حروش بقمرت وتهذيب محطات الضخ بالمرسى وقمرت وقرطاج بكلفة 14.2 م د
- تهذيب شبكة التطهير بجبل الجلود بكلفة 6.2 م د
- تهذيب شبكات التطهير باريانة بكلفة 18 م د
- تهذيب محطات الضخ بولاية بن عروس بكلفة 6.1 م د
- تهذيب وتدعيم شبكات التطهير بمدن ساقية الدائر وساقية الزيت بكلفة 6 م د
- تهذيب وتدعيم شبكات التطهير بولاية قابس بكلفة 7.5 م د
- توسيع شبكة التطهير بتطاوين بكلفة 1.2 م د

كما سيتم الانطلاق في:

- توسيع شبكات التطهير بسكرة وسيدي ثابت بكلفة 33 م د
- انجاز منظومة تحويل المياه المستعملة بسيدي ثابت نحو محطة التطهير الجديدة بكلفة 18 م د
- تطهير حي رؤوس الحرائق بأريانة وحي القربي بدوار هيشر بكلفة 1.4 م د

- تهذيب 12 محطة ضخ بولاية المنستير بكلفة 18.5 م د
- توسيع شبكات التطهير بالحمامات وبني خيار بكلفة 5.4 م د
- تهذيب وتدعيم شبكة التطهير بصفاقس وقبلي بكلفة 47 م د
- توسيع شبكات التطهير بجربة وجرجيس بكلفة 19 م د.

كما أنه وفي إطار توسيع تدخلات الديوان لتشمل المدن الصغرى والمتوسطة والمناطق التي كانت ريفية، سيتم:

- تطهير 5 مدن وهي برج العامري (11.2 م د) والكندار (13 م د) والسبيخة (18 م د) وبن قردان (40.2 م د) والقطار (13 م د)
- تطهير منطقة تلمين من ولاية قبلي
- مواصلة أشغال تطهير 5 مدن وهي دار علوش ومنزل حر وآزمور بولاية نابل (24 م د) وقصر قفصة والمظيلة (27.2 م د)
- الانطلاق في الأشغال التالية : تطهير 17 مدينة وهي الخليدية (26 م د) وتاكلسة (30 م د) وتيبار (10 م د) ووادي الزرقاء (10 م د) وبئر المشارقة (12 م د) وجبل الوسط (30 م د) والناظور (15 م د) وتالة/فريانة/تلابت (40 م د) والسواسي (17.5 م د) وشط مريم (17.5 م د) وملولش (9.5 م د) والعلا (7 م د)والرديف وأم العرائس (59 م د) والصخيرة (23.8 م د) وبئر عي بن خليفة (17.8 م د).

التصرف في النفايات:

سيتم في سنة 2021 ترسيم إعتمادات دفع في حدود **6.9 م د** و لمواصلة إنجاز المشاريع التالية :

- مصب مراقب إضافي للفضلات و مراكز للتحويل بتونس الكبرى.
- برنامج غلق و إعادة تهيئة المصبات العشوائية للفضلات .
- المصب المراقب للفضلات بحوض وادي مجردة .

- المصبات المراقبة للفضلات بولايات قفصة والقصرين وسيدي بوزيد و زغوان والمهدية و توزر و قبلي .
- توسعة المصبات المراقبة للفضلات بكل من ولايات قابس،صفاقس،نابل، مدنين،القيروان والمنستير.

التنمية المستديمة :

ينتظر خلال سنة 2021 مواصلة إنجاز البرامج السنوية كدعم القدرات الوطنية في مجال التنمية المستدامة و المساعدة على تهيئة حدائق و نوادي البيئة المدرسية وقد تم للغرض ترسيم اعتمادات دفع قدرها **1 م د**.

حماية الشريط الساحلي :

سيتم في سنة 2021 تخصيص إعتمادات دفع قدرها **8.2 م د** للقيام بالبرامج السنوية المتمثلة أساسا في تنظيف و تأهيل الشواطئ بالإضافة إلى مشاريع استصلاح الوضعيات البيئية وحماية الشواطئ من الانجراف البحري وحماية كل من شواطئ رفراف وسليمان والشفار وهرقلة .

مقاومة التلوث والعناية بالجمالية:

تم ترسيم اعتمادات قدرها 23 م د بعنوان التدخلات في مجالي مقاومة التلوث والعناية بجمالية المحيط.

<u>الشؤون المحلية :</u>

تقدر الاعتمادات المقترح ترسيمها على الموارد العامة لميزانية الدولة بعنوان سنة 2021 لفائدة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بـ **185 م د** منها 10 م د للشروع في برنامج تأهيل المسالخ.

وسيتم تخصيص إعتمادات قدرها 175 م د أساسا لتمويل المشاريع المدرجة لفائدة الجماعات المحلية وذلك في إطار دفع الإستثمار المحلي وخلق مواطن شغل على مستوى الجهات.

وتوزع الإعتمادات المذكورة بين مختلف الجماعات المحليّة حسب الشروط المنصوص عليها ضمن الأمر عدد **3505** لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 والمتعلق بضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّةفي شكل مساعدات تتخذ صيغة من بين الصيغتين التاليتين:

- **مساعدات إجماليّة غير موظّفة:** تمنح سنويا لفائدة الجماعات المحليّة على أساس مقاييس تأخذ بعين الإعتبار عدد السكان والطاقة الجبائيّة لكل جماعة محليّة بما يضمن التميز الإيجابي وتقليص فوارق التنمية بين الجماعات المحليّة.
- **مساعدات موظّفة:** تخصص لتغطية كامل تكاليف إنجاز البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبيّة ولتمويل البرامج والمشاريع الأخرى ذات الأولويّة الوطنيّة منها أو الخصوصيّة وتسند وفقا للشروط المحدّدة أو التي يضبطها الصندوق لكل برنامج أو مشروع تنمية.

وتتلخص أهم تدخلات الصندوق خلال سنة 2021 أساسا في :

- المساعدات الموظّفة لتمويل البرامج الوطنيّة،

- المساعدات غير الموظّفة لتمويل المشاريع المدرجة بالمخطط،

- برنامج تطوير قدرات التصرّف للجماعات المحليّة.

كما أنه في إطار التعاون مع البنك الدولي والبنك الأوروبي للإستثمار والوكالة الفرنسيّة للتنمية تمّ إمضاء إتفاقيّات قرض لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة للفترة 2016-2019 (برنامج الإستثمار البلدي) وهو ما سيمكّن المجالس البلديّة والجهويّة من المساهمة في مزيد إختيار وتحديد أولويات مشاريعها وبرامجها بما يتماشى مع مبادئ الحوكمة المحليّة.

الشـؤون الدينيـة

يتواصل مجهود الدولة الخاص بالشؤون الدينية حيث تم رصد **2.5 م د** للنفقات ذات الصبغة التنموية ستخصص أساسا للمشاريع التالية:

- التهيئات الكبرى للمعالم الدينية حيث تم رصد مبلغ قدره 0.9 م د بعنوان بناء وتهيئة الجوامع والمساجد،
- برنامج ترشيد استهلاك الطاقة بالمعالم الدينية 0.5 م د،
- اقتناء تجهيزات ومعدات وبرامج اعلامية حيث تم رصد مبلغ 0.2 م د لتجهيز الإدارة المركزية والإدارات الجهويّة.
- تهيئات مختلفة بمقر الوزارة والادارات الجهوية : 0.1 م د
- بناء إدراتين جهويتين للشؤون الدينية بكل من ولايتي باجة والمهدية بإعتماد قدره 0.2 م د
- إقتناء سيارات مصحلة للإدارات الجهوية للشؤون الدينية بإعتماد قدره 0.3 م د .

كما تمّ رصد إعتمادات بمبلغ 15.2 م د بعنوان صيانة وتأثيث وتسيير الجوامع والمساجد موزعة على مختلف مناطق الجمهورية.

الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار

<u>جزء المالية :</u>

سيتم خلال سنة 2021 رصد اعتمادات دفع جملية تبلغ **330 م د** لانجاز برامج ومشاريع والقيام بتدخلات ذات صبغة تنموية موزعة كما يلي:

1) اعتمادات قدرها **68 م د** لانجاز عدد من المشاريع لفائدة البرامج التالية :

-برنامج الديوانة :42.8 م د

- برنامج الجباية :8.1 م د
- برنامج المحاسبة العمومية والاستخلاص : 16.1 م د
- برنامج مصالح الميزانية :0.2 م د
- برنامج التصرف في الدين العمومي :0.017 م د
- برنامج القيادة والمساندة :62.8 م د

وستخصص هذه الاعتمادات لتنفيذ برامج ومشاريع لتحقيق الأهداف المرسومة لمهمة المالية نذكر من أهمها :

- مواصلة برنامج تعصير الديوانة الذي تم برمجة انجازه على 5 سنوات بداية من سنة 2015 وقد تم للغرض رصد اعتمادات دفع لسنة 2020 قدرها 42.8 م د لإنجاز جملة من المشاريع والأنشطة نذكر منها :
  - برنامج إكساء الأعوان الخاضعين للزي النظامي : 8.5 م د
  - بناء وتهيئة مراكز ومحلات لمصالح الديوانة :5.4 م د
  - تجهيز ميدان الرماية بالمدرسة الوطنيةللديوانة : 1.0 م د
  - اقتناء وتركيز القسط الأول من الشبكة الراديوية :1.0 م د
  - اقتناء وتركيز القسط الثاني من الشبكة الراديوية :5.0 م د
  - بناء مقر مركز تكوين ديواني بصفاقس3 : 1.0 م د
  - دراسات متعلقة بالبناءات : 1.8 م د
  - اقتناء معدات خصوصية لمصالح الديوانة : 6.0 م د
- تحسين استخلاص موارد الدولة وتدعيم العدالة الجبائية وتعصير إدارة الجباية ودعم الواجب الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي بالإضافة إلى مسك وتقديم الحسابات العمومية وفق معايير الشفافية والدقة والمصداقية، وقد تم رصد اعتمادات قدرها 24.2 م د (برنامجي الجباية والمحاسبة العمومية) لإنجاز جملة من المشاريع نذكر منه خاصة :

- بناء و تهيئةالقباضات المالية ومكاتب المراقبة (برنامج الجباية :2.4 م د
- بناء وتهيئة القباضات المالية ومكاتب المراقبة (برنامج المحاسبة العمومية) : 11.3 م د
- اقتناء معدات اعلامية (برنامج الجباية) : 1.6 م د
- اقتناء معدات إعلامية(برنامج المحاسبة العمومية) : 1.2م د

2) اعتمادات قدرها 262 م د بعنوان تدخلات الدولة في الميدان الاقتصادي والميدان الاجتماعي حيث سيتم في سنة 2021:

- مواصلة انجاز برنامج تمويل مؤسسات وجمعيات القروض الصغرى الذي تقدر كلفته الجملية بـ 250 م د والذي انطلق منذ سنة 2017, وذلك بترسيم اعتمادات قدرها **40 م د** تعهدا ودفعا.
- تخصيص اعتماد قدره **20 م د** لفائدة "صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار" المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2018.
- تخصيص اعتماد قدره **200 م د** تفيعلا للإجراءات التي أقرتها الحكومة خلال سنة 2020 لفائدة المؤسسات المتضررة من انتشار فيروس كورونا. تتوزع هذا الاعتماد كما يلي:

1.آلية ضمان القروض المسندة لفائدة المؤسسات والمهنيين الناشطسن في قطاع السياحة والصناعات التقليدية المتضررة من تداعيات انتشار فيروس كورونا: 50 م د.

2. إعادة تمويل قروض إعادة الجدولة المسندة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتضررة من تداعيات انتشار فيروس كورونا: 150 م د.

كما تمت برمجة اعتماد قدره **100 م د (تعهدا)** بعنوان **مساهمة الدولة التونسية في برنامج تحدي الالفية** بالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية: وهو ما يمثل نسبة 7.5 % من الاعتماد الجملي قدره 430 مليون دولار المسند لتونس في شكل هبة سيتم

تخصيصه لتحسين مناخ الاستثمار (النقل واللوجستيك والديوانة) وإدارة الطلب على المياه وتحسين الانتاجية (الفلاحة– برنامج المياه).

وفي إطار رقمنة وتعصير النظام المعلوماتي بهدف تطوير أساليب العمل والأداء، سيتم بالإضافة إلى تطوير النظم الإعلامية الحالية إنجاز برمجيات جديدة أهمها:

المشاريع الخاصة بالتصرف المالي:

- إنجاز نظام معلوماتي مندمج للتصرف المالي يشمل الأعمال المتعلقة بإعداد الميزانية وتنفيذها بالتصرف المحاسبي وبالتصرف الفعال في الخزينة والمتابعة الحينية للتدفقات المالية،
- تطوير منظومة معلوماتية وطنية موحدة لمتابعة البرامج السنوية للقدرة على الأداء من خلال ربطها بمنظومة "أمد" لإعداد الميزانية وكذلك بإدراج الوظائف الخاصة بالإعداد الآلي للتقارير السنوية للأداء،
- تطبيق مشروع الفوترة الإلكترونية بالنسبة للعمليات المنجزة مع الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وإنجاز منظومة لفائدة مزودي الدولة تمكنهم من المتابعة الحينية لخلاص فواتيرهم "أدب-مزود"،
- ملاءمة منظومتي "أمد" و"أدب" مع مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية.

المشاريع الخاصة بالجباية والإستخلاص:

- تطوير ووضع حيز الإستغلال للمنظومات الخاصة بالتصرف في البيانات المرجعية والتصرف في المطالبين بالأداءاتوالإنخراط في الخدمات الجبائية عن بعد وبوابة الخدمات الجبائية،
- التجديد التكنولوجي للنظام المعلوماتي "صادق"،
- تجديد تدريجي لباقي التطبيقات المكونة للنظام المعلوماتي "رفيق"،
- إنجاز مشروع "إعتماد جهاز تسجيل العمليات من طرف المؤسسات التي تسدي خدمات الإستهلاك على عين المكان".

- إنجاز مشروع "حوسبة عمليات التعريف بالإمضاء" لمتابعة تسجيل العقود والكتابات المبرمة.
- تقديم الخدمات بواسطة الرسائل القصيرة (sms) والخاصة بالإشعار حول الخطايا المرورية وبالإعلام حول الواجبات الجبائية،
- إعداد المنظومة الخاصة بالتبادل المؤمن للمعطيات الجبائية في إطار تفعيل إتفاقيةالإمتثال الضريبي الدولي للحسابات الأجنبية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (FATCA).
- إعداد المنظومة الخاصة بالتصرف في مطالب تبادل المعطيات لأغراض جبائية،
- توسيع مجال إستعمال "منظومة التصريح الجبائي وإيداع الإضبارة الجبائية عن بعد"،
- تجهيز مصالح مراقبة الأداءات بمعدات وتطبيقات معلوماتية تمكن من إضفاء الفعالية إلى عمليات المراقبة الجبائية على عين المكان،

المشاريع الخاصة بالتصرف الديو اني:

إرساء نظام معلوماتي جديد متطور ومندمج يمكن من تكريس رقمنة ولامادية الأعمال والإجراءات الديوانية وتحديثها.

المشاريع الخاصة بالتصرف في الدين:

- إعادة صياغة منظومة "SIADE" للتصرف في الديون الخارجية للدولة والديون المضمونة من طرف الدولة بالإعتماد على التكنولوجيات الحديثة،
- تطوير منظومة معلوماتية للتصرف في الدين الداخلي تمكن من تأمين شفافية وسرعة المناقصات الخاصة بسندات الخزينة والتصرف فيها ومتابعة خلاصها،
- إنجاز منظومة جديدة للتصرف في نفقات التنمية المنجزة على إعتمادات خارجية (MOUADHFA) بغاية الدمج الفعلي للنظم المعلوماتية "ADEB "

و"SIADE" وإضفاء النجاعة على عمليات التصرف في نفقات التنمية ومتابعة إنجازها.

المشاريع الخاصة بالتبادل البيني المؤمن UXP:

وضع منظومة UXP حيز الإستغلال وتجربتها والعمل على تعميم إستغلال المنظومة بصفة تدريجية.

المشاريع الخاصة بالدفع الإلكتروني:

- تطوير التطبيقات الخاصة بخلاص الخطايا المرورية عن بعد بإستعمال الهواتف النقالة (USSD)، وذلك قبل تعميمها في مرحلة ثانية على عمليات خلاص الأداءاتوالمعاليم الأخرى (التصاريح الجبائية)،
- تجهيز قباضات المالية بأجهزة الدفع TPE،
- تطوير منظومة جديدة للتصرف في عمليات الخزينة بقباضات المالية،
- تطوير منظومة خاصة بالتصرف في عمليات مقاصة الإلكترونية لأوامر السحب (Prélèvements) بالتعاون مع البنك المركزي.

المشاريع الخاصة بالبنية التحتية:

- إعداد سياسة أمن نظم المعلومات (PSSI) وخطة إستمرارية العمل (PCA) لنظم المعلومات والتصرف في المعدات الطرفية (PC) وتأمين إستعمالها،
- تجديد المعدات الخاصة بالنسخ الإحتياطي للبيانات وإسترجاعها عند الحاجة.

<u>جزء التنمية والاستثمار:</u>

سيتم في سنة 2021 رصد اعتمادات نفقات ذات صبغة تنموية دفع بعنوان تدخلات القطاع تقدر بـ **803.0 م د** مقابل **806.1 م د** مرسمة سنة 2020 أي بتخفيض يقدر بـ0.4-% ناتجة عن إستكمال خلاص أقساط بعض المساهمات في رأس مال مؤسسات دولية .

البرنامج الجهوي للتنمية :

سيتم خلال سنة 2021 تخصيصاعتمادات دفع بـ **603.2 م د**ستخصص أساسا لـ :

- **تحسين ظروف العيش:** سيتم خلال سنة 2021 رصد اعتمادات للبرنامج في حدود **350 م د** قصد المساهمة في توفير المرافق الأساسية وتحسين ظروف العيش بالمناطق ذات الأولوية.

- **الحضائر الجهوية:** سيتم تخصيص مبلغ بقيمة **236.2 م د** لمواصلة تمويل برامج الحضائر الجهوية لفائدة 46.800 عامل حضيرة.

- **دعم التمويل الذاتي:** سيتم تخصيص اعتماد قدره **15 م د** لتمويل مساهمة الباعثين في تمويل مشاريعهم في نطاق برنامج "اعتماد الانطلاق 1 و2".

برنامج التنمية المندمجة:

ستشهد سنة 2021 مواصلة إنجاز مكونات مشاريع برنامج التنمية المندمجة للأقساط الثلاثة والشروع في تدعيم القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة وإتمام إنجاز المشروعين النموذجين للتنمية الحضرية المتكاملة بولاية القصرين.

- **استكمال القسطين الأول والثاني**: تبلغ التكلفة المحينة هذا البرنامج **544 م د** وتشمل تدخلاته لفائدة 90 معتمدية، منها 73 بالولايات الداخلية يمول عن طريق:

  - ميزانية الدولة :37,3 %
  - الصندوق العربي للإنماء الإقتصاديوالإجتماعي:38.7 %
  - مصادر تمويل أخرى لتمويل العناصر الفردية (بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن والصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري والجمعيات..) 24 %.

-تدعيم القسطين الأول والثاني لبرنامج التنمية المندمجة: بإعتبار تراجع قيمة الدينار التونسي فإنه من المتوقع أن يتم تسجيل وفورات قدرها 11.9م د كويتي أي ما يعادل 109.0 م د تونسي. سيتم خلال سنة 2021 إستعمال هذه الوفورات في تدعيم مشاريع القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة.

يهدف تدعيم برنامج التنمية المندمجة إلى :

- تحسين الإندماجية لمشاريع التنمية المندمجة في قسطيه الأول و الثاني من خلال ربط بعض مواقع الإنتاج (المناطق السقوية و المناطق الحرفية والمحلات الصناعية) بالمسالك والطرقات المعبدة لفك عزلتها و تيسير التموين و الترويج .
- الرفع من نجاعة وجدوى العناصر المنجزة ضمن المشاريع الأصلية.
- مزيد تحسين الظروف المعيشية بمناطق التدخل المتستهدفة.
- تحسين مناخ الإستثمار بالمناطق المستفيدة.

تقدر التكلفة الجملية لإنجاز برنامج التدعيم 194.0 م د وسيتم خلال سنة 2021 برمجة اعتمادات دفع في حدود **34.6 م** د لهذا التدخل منها 25 م د ممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة.

- **التقدم في تنفيذ القسط الثالث**: ستشهد سنة 2021 تقدما في تنفيذ القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة بعد إستكمال الدراسات التنفيذية لمختلف العناصر ودراسات الجدوى لعناصر البنية التحتية المنتجة وتشمل تدخلاته 100 معتمدية بكلفة جملية تقدر **ب1000م د** موزعة كالتالي:

- ميزانية الدولة :700 م د منها 400 م د قروض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي.
- البنوك ومساهمة المنتفعين : 300 م د .

وسيتم خلال سنة 2021 تخصيص اعتمادات في حدود **30 م د** منها 15 م د ممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة .

<u>الاستثماروالتعاون الدولي :</u>

سيتم خلال **سنة 2021** الإنطلاق الفعلي **للصندوق التونسي للاستثمار** في مباشرة مهامه بعد تركيز "المجلس الأعلى للاستثمار"وهياكل "الهيئة التونسية للاستثمار". وقد تم تخصيص إعتمادات بـ **73 م د** منها مبلغ 72 م د قصد إيفاء الدولة بتعهداتها تجاه

المستثمرين المتحصلين على مصادقة المجلس الأعلى للإستثمار واللجنة الوطنية للحوافز.

وسيتواصل العمل خاصة على:

- تنفيذ إستراتيجية شاملة ومتناسقة لدفع التعاون الدولي بين الجمهورية التونسية والبلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية والنهوض بالشراكة ودعم الاستثمار الخارجي.

- تنمية النهوض بفرص الشراكة والاستثمار الخارجي ومساندة ومساعدة عمليات الاستثمار الخارجي بالبلاد التونسية.

- التركيز على المشاريع الممولة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال الوكالة التونسية للتعاون الفني التي تعمل على توظيف أكبر عدد ممكن من الكفاءات والخبرات التونسية الفردية منها والمؤسساتية لدى مختلف الشركاء من مشغلين أجانب ومنظمات إقليمية ودولية وبلدان مانحة واستكشاف أسواق وميادين من شأنها أن تفتح مجالات تعاون سواء على صعيد توظيف الكفاءات التونسية أو على صعيد دعم التعاون جنوب – جنوب.

- دعم الاستثمار الخارجي من خلال وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التي تعمل على تأطير المستثمرين ومساعدة المؤسسات على تجاوز العراقيل والإشكاليات التي قد تعترضها وخاصة المؤسسات الأجنبية بالإضافة إلى دعم العمل الترويجي لتونس الجديدة كوجهة للاستثمار عبر تثمين المكتسبات المسجلة خلال الفترة الانتقالية وذلك انطلاقا من المناخ السياسي والاقتصادي الجديد الذي يوفر إطارا ملائما للمبادرة والاستثمار والشراكة.

- التأكيد على التوجهات القطاعية المستقبلية في مجال استقطاب الاستثمار الخارجي عبر التركيز بالخصوص على القطاعات والأنشطة الواعدة خاصة في مجالي الصناعة والخدمات التي تكتسي أهمية بالغة لاسيما بالنظر للأولويات التنموية في مجال تشغيل حاملي الشهادات العليا.

- ضبط إستراتيجية دفع الإستثمار الخاص على المدى المتوسط وذلك ضمن أشغال المخطط الخماسي للفترة 2021-2025 .

- تحسين مناخ الأعمال ودفع المبادرة الخاصة من خلال تطوير المنظومة التشريعية للإستثمار عبر ملائمة التطورات المستجدة على المستوى الدولي في ظل إنتشار جائحة كورونا.

-إستكمال منظومة رقمنة الخدمات الموجهة للمستثمرين عبر تعميم المنصة الإلكترونية للهيئة التونسية للإستثمار لتشمل مختلف الهياكل المتدخلة في مجال الإستثمار.

أملاك الدولة و الشؤون العقارية

سيتم في سنة 2021 ترسيم نفقات ذات صبغة تنموية قدرها 12.657 أ د لتمويل جملة من المشاريع الجديدة والبرامج السنوية إلى جانب المشاريع المتواصلة في إطار تنفيذ المهام الموكولة لمهمه وزارة أملاك الدولة وحسب مشمولاتها.

و تتوزع هذه المشاريع على النحو التالي :

✓ البرامج السنوية الجديدة:

- تجهيز الإدارات المركزية والجهوية بوسائل العمل الضرورية،
- تهيئات مختلفة تخص بالأساس الإدارات الجهوية وقد تم برمجة كل من قفصة وباجة و المهدية سنة 2021 ،
- البرنامج السنوي الخاص بالتسجيل و التحديد العقاري خاصة فيما يتعلق بالأحباس و المصادرة و أملاك البايات، و ذلك بالتنسيق مع الديوان الوطني لقيس الأراضي و المسح العقاري،
- مراقبة السيارات الإدارية عملا بمقتضيات الأمر 647 لسنة 2017 المؤرخ في 26 ماي 2017 المتعلق بمراقبة إستعمال السيارات الإدارية عند الجولان على الطريق وقد تم برمجة الإعتمادات الضرورية للغرض.

✓ البرامج الجديدة:

- تقييم الأصول الثابتة
- إحصاء أملاك الدولة

-إنجاز تقاسم مقطعية

وتندرج هذه البرامج في نطاق تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 الذي نص في فصله عدد 27 على مسك المحاسبة العامة للدولة حسب أسلوب القيد المزدوج و وفق مبدأ إثبات الحقوق بهدف حسن التصرف و إدخال هذا الرصيد في الدورة الاقتصادية.

- ✓ بالنسبة للبرامج المتواصلة فتتمثل بالأساس في مواصلة بناء الإدارات الجهوية بكل من توزر و مدنين و تطاوين و القصرين إلى جانب مواصلة تهيئة محلات الأرشيف .

الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

يقترح، في نطاق تدعيم القطاع الفلاحي ومزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية تخصيص اعتمادات بعنوان النفقات ذات الصبغة التنموية في حدود **1001 م د** كدفوعات لإنجاز مختلف المشاريع والبرامج التالية:

برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية :

تقدر الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي **254.8 م د** وستمكن من :

- مواصلة الخطة الوطنية لمكافحة سوسة النخيل الحمراء والفحة النارية للتفاحيات والبقع السوداء للقوارص.
- مواصلة تدعيم تدخلات الديوان الوطني للزيت
- مواصلة القيام بحملات التلقيح والتطهير الصحي للقطيع
- مواصلة تقديم التشجيعات المباشرة لفائدة الفلاحين من خلال دعم مادة الحليب والمحروقات والتمور والبذور الممتازة وتكوين مخزون احتياطي من بذور

الحبوب إلى جانب تشجيع الاستثمارات الفلاحية والتدخلات السنوية لديوان تربية الماشية وتوفير المرعى والمؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل والشركة الوطنية لحماية النباتات.

- تقديم تعويضات على موارد صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية.

- الانطلاق في برنامج إعادة تكوين القطيع الوطني من الابقار بكلفة 15 م د.

- تدعيم مخبر تحليل الأعلاف الحيوانية بالمعدات والتجهيزاتإلى جانب تنفيذ العناصر المتعلقة بالإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية والخاصة بالمشاريع التالية :

- التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا،

- التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان،

- التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت،

- الإدماج الإقتصادي والإجتماعي والتضامني بالقيروان.

برنامج الصيد البحري :

تبلغ الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج حوالي **109.3 م د** والتي ستمكن من :

- مواصلة إنجاز أشغال حماية ميناء الصيد البحري بقابس وإحداث ميناء بسيدي يوسف و ميناء سيدي منصور بصفاقس.

- مواصلة إصلاح ميناء قليبية وتوسيع ميناء طبلبة وقلعة الأندلس وإصلاح وتهيئة ميناء المهدية.

- مواصلة حماية المناطق الساحلية من الصيد العشوائي بصنع ووضع حواجز اصطناعية بالمناطق المهددة بكلفة 12 م د.

- الانطلاق في حماية ميناء الزارات بكلفة 20 م د.

- الإنطلاق في إعداد دراسة حماية الحاجز الحجري سيدي مشرق وحماية ميناء البقالطة ودراسة المخطط المديري اتربية الأحياء المائية.

- مواصلة تشجيع الدولة للإستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وتقديم منح لفائدة البحارة بعنوان المحروقات وتمويل برنامج الراحة البيولوجية.

برنامج المياه :

تقدر الاعتمادات المخصصةلهذا البرنامج ب**455.8 م د**. وستمكن هذه الإعتمادات من :

- مواصلة إنجاز أشغال سد الدويميس ببنزرت ومنشآت التحويل

- مواصلة مشروع سد ملاق العلوي بكلفة تقدر بحوالي 277 م د بمساهمة الصندوق العربي للإنماء الإقتصاديوالإجتماعي (167 م د).

- مواصلة مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة السفلى 2 لوادي مجردة بكلفة محينة تقدر بحوالي 252.7 م د بمساهمة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (196.3 م د).

- مواصلة مشروع إحداث سدود جبلية بكلفة حوالي 46.3 م د بمساهمة صندوق أبو ظبي للتنمية (19.8 م د).

- مواصلة مشروع رفع طاقة خزن سد بوهرتمة وتحديث قنال مجردة - الوطن القبلي بكلفة محينة تقدر بحوالي 313 م د بمساهمة البنك الألماني للتنمية .

- مواصلة إعادة تهيئة قناة نبهانة والمنشآت الملحقة بها بكلفة قدرها 9 م د.

- مواصلة تعلية سد سيدي سعد وتدعيم استقرار مفرغ الفياضانات ومشروع ربط سد سيدي سعد بسد الهوارب.

- مواصلة انجاز مشاريع خزان السعيدة وخزان القلعة الكبرى وقناة التحويل السعيدة-بلي بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الاسلامي للتنمية.

- الانطلاق الفعلي في انجاز سد تاسة وسد خلاد وسد الرغاي بكلفة محينة 376 م د بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

- مواصلة مشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية بالوسط الريفي بكلفة قدرها 33 م د ممول من طرف البنك الالماني للتنمية.

- إحداث 8 آبار عميقة استكشافية و 20 بئرا تعويضية و19بئرا عميقة للماء الصالح للشراب و 6 آبار عميقة للري و 44 بئر مراقبة.

- مواصلة أشغال تعصير المنطقة السقوية للحوض السفلي لوادي مجردة (المرحلة الثانية) وإعادة تهيئة قنال العروسية وأشغال تعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت بتمويل من البنك الالماني للتنمية.

- مواصلة إنجازمشروع التصرف المندمج للموارد المائية بالمنطقة السقوية بمرناق من ولاية بن عروس على مساحة 6500 هك بمساهمة البنك الألماني للتنمية .

- الانطلاق في إعادة تهيئة قناة العروسية الفرع الجنوبي من ولاية منوبة بكلفة 75 م د بتمويل من البنك الالماني للتنمية.

- مواصلة مشروع تثمين المناطق السقوية العمومية بكلفة 131 م د ممول عن طريق البنك الإفريقي للتنمية بولايات الوسط (القيروان والقصرين وسيدي بوزيد). وتتمثل أبرز مكونات هذا المشروع في إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية على مساحة 9000 هك وإعادة تهيئة وتعصير المسالك الفلاحية على طول 32 كم والتركيز على مراحل الانتاج وما بعد الانتاج بما في ذلك التزويد والترويج والتحويل بتشريك كل المتدخلين في القطاع.

- مواصلة مشروع تكثيف المناطق السقوية لإعادة تهيئتها وتحسين استغلالها على مستوى شبكات الصرف والتجفيف وإحداث مسالك فلاحية ممول عن طريق البنك العالمي بكلفة 411 م د ينجز على مدى 6 سنوات (2019-2024) ليشمل 6 ولايات وهي: جندوبة وباجة وسليانة وبنزرت ونابل وصفاقس.

- إحداث 334 هك من المناطق السقوية الجديدة وتهيئة وتجفيف 5654 هك من المناطق السقوية الموجودة.

- مواصلة إنجاز مشروع تثمين استغلال المياه المعالجة في الميدان الفلاحي.

- إنجاز 10 أنظمة مائية جديدة لفائدة 14500 ساكنا، وتهيئة 23 نظاما مائيا قديما لفائدة 50300 ساكنا بكامل ولايات الجمهورية بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية.

- تدعيم وكالة التنقيب عن المياه بإقتناء قطع غيار وفؤوس لحفر الآبار وأنابيب ومصفاة لإكساء الآبار بكلفة قدرها 1.5 م د.

- مواصلة تدخلات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وذلك من خلال البرامج المتعلقة بتزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب على غرار مشروع تزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب الممول من الوكالة الفرنسية للتنميةومشروعي تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب بكل من ولايتي باجة وبنزرت.

- مواصلة المشروع الخاص لتدعيم الموارد المائية بكلفة 237 م د

- مواصلة انجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بالزارات (القسط الأول 50 ألف م3 /يوم)

- مواصلة انجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بصفاقس(القسط الأول 100 ألف م3 /يوم)

- دعم الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه بـ 2 م د بعنوان إحالته بعض المنظومات المائية المعقدة التابعة للمجامع المائية.
- الإنطلاق في صيانة السدود الجبلية لكفلة 3 م د
- مواصلة تقديم الدولة للتشجيعات في ميدان الاستثمار في قطاع المياه.
- مواصلة مشروع صيانة المنظومات المائية في مجال الري والماء الصالح للشراب.
- إدارج القسط الثاني لعملية رأسمالية الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه بإعتمادات تقدر بـ 84 م د
- مواصلة مشروع مرفأ تونس المالي بالحسيان ومشروع تحسين مردودية الشبكات بالوسط والجنوب التونسي عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.
- إلى جانب تنفيذ العناصر المتعلقة ببرنامج المياه والخاصة بالمشاريع التالية :
  - التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا.
  - التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان
  - التنمية الفلاحية المندمجة بولاية بنزرت
  - الإدماج الإقتصادي والإجتماعي والتضامني بالقيروان

<u>برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية :</u>

تقدر الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي **113.6 م د** قصد القيام خاصة بـ :

- مواصلة المرحلة الثانية من مشروع التهيئة المندمجة للغابات الذي يتدخل في 72 منطقة غابية و9 مناطق محمية ويمتد على مساحة 80 ألف هك موزعة على ولايات سليانة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف.

- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية بكلفة 45 م د بمساهمة البنك الدولي الألماني للتنمية (30 م د) ومن أهم عناصره المحافظة على المياه والتربة وتهيئة المسالك الفلاحية والماء الصالح للشراب.

- مواصلة برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة بكلفة 134 م د بمساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية (128 م د)

- مواصلة مشروع حماية مصبات الأودية الذي يشمل 10 ولايات ويمتد على مساحة 2 مليون هكتار.

- إنجاز عناصر التشجير الغابي والرعوي (3726 هك) وصيانة الغراسات وتهيئة وتحسين المراعي (20688 هك) إضافة إلى تهيئة مصبات المياه (22046 هك) والقيام بأشغال الصيانة والتعهد (34926 هك) واحداث 14 منشأة لتغذية المائدة وفرش المياه و بحيرات جبلية وجهر الأودية (10 كلم) واصلاح وتعديل مجاري الأودية (156 كلم).

- انجاز برنامج تدعيمي بكلفة 1.5 م د لفائدة ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي.

- إلى جانب تنفيذ العناصر المتعلقة ببرنامج الغابات والخاصة بالمشاريع التالية:

  - التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا
  - التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان
  - التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت
  - الإدماج الإقتصادي والإجتماعي والتضامني بالقيروان

<u>برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي :</u>

تقدر الإعتماداتالمبرمجة لفائدة هذا البرنامج بحوالي **9.6 م د** ستخصص أساسا لـ :

- تهيئة وصيانة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي

- اقتناء تجهيزات مخبرية وعلمية وبيداغوجية وفلاحية
- مواصلة تهيئة وتجهيز وتحديث مراكز ومعاهد التكوين المهنى في الفلاحة والصيد البحري.
- الإرشاد الفلاحي والتمكين الاقتصادي وتنمية المرأة الريفية بكامل الولايات.

برنامج القيادة والمساندة:

تقدر الإعتمادات المبرمجة له بحوالي **37.9 م د** ستخصص أساسا لـ:

- مواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بالكاف والقصرين وقابس (المرحلة الثانية) وقفصة.
- مواصلة إنجاز مشروع التنمية الزراعية والرعوية بمدنين.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالشريط الحدودي لولاية قفصة.
- مواصلة مشروع التنمية المندمجة بمعتمدياتالحنشة ومنزل شاكر وبئر علي من ولاية صفاقس.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية سليانة.
- مواصلة إنجازمشروع التنمية الفلاحية المندمجة لجنوب ولاية القصرين (المرحلة الثانية)
- مواصلة انجاز عمليات التهيئة وصيانة المباني الإدارية وتدعيم وسائل العمل بالوزارة وهياكلها.
- مواصلة مشروع التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا بكلفة محينة قدرها 178 م د منها 150 م د بمساهمة البنك العالمي.

سيتم في سنة2021 تخصيص نفقات دفع ذات صبغة تنموية تقدر بـ **235 م د** لدعم قطاعي الصناعة والطاقة .

قطاع الصناعة :

- مزيد معاضدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لإستعادة نسق نشاطها والمحافظة على قدرتها التشغيلية ودعم حظوظها في التصدير وذلك بتوفير التمويلات الضرورية من خلال تعزيز إمكانيات صندوق مساعدة ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما يمكن هذه المؤسسات من إستعادة توازناتها المالية.
- المرور من صناعة مبنية على قدرة تنافسية سعرية إلى صناعة ذات قيمة مضافة عالية عبر تطوير الشراكة بين منظومة البحث والتطوير والإنتاج، وذلك بتفعيل دور مراكز الموارد التكنولوجية بالقطب التكنولوجي بكل من بنزرت والمنستير وسوسة التي سيتم التفويض في إستغلالها من قبل المراكز الفنية القطاعية الصناعية بهدف تطوير القيمة التكنولوجية المضافة في المنتوج الصناعي للمؤسسة.
- مواصلة العمل على تدعيم البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية بالجهات الداخلية بهدف إيجاد الظروف الملائمة لدفع الإستثمار وإحداث المؤسسات من خلال :

- تنفيذ جملة من البرامج المتكاملة فيما بينها تشمل تعزيز مجهود الوكالة العقارية الصناعية في مجال تهيئة المناطق الصناعية عن طريق تكليف المركبات الصناعية التكنولوجية بإنجاز عدد هام من المناطق المبرمجة.
- إحداث جيل جديد من الفضاءات الصناعية بالمعتمديات الداخلية التي لا تتوفر بها مناطق صناعية.

قطاع الطاقة :

- تكثيف جهود الإستكشاف والبحث والتطوير لزيادة مستوى الإنتاج المحلي للنفط والغاز من خلال النهوض بالآبار التطويرية وإمكانية مواصلة إستغلالها وللغرض تم التعهد بدراسة تشتمل على التقييم الفني والإقتصادي والقانوني لإمتيازات الإستغلال التي شارف مدة صلوجيتها على الإنتهاء.
- مواصلة تنفيذ المنوال الطاقي الجديد الذي تم إعتماده منذ سنة 2017 والهادف إلى الحد من العبء الذي تشكله الطاقة على الإقتصاد الوطني وتداعياتها على التنمية، في هذا النطاق تم إتخاذ عدّة إجراءات وتدابير من بينها التقليص التدريجي لدعم المواد الطاقية مع وضع برنامج وطني للتحكم في الطاقة بهدف التخفيض في الكثافة الطاقية بـ 3 %سنويا مما سيمكن من إقتصاد 34 % من إستهلاك الطاقة في غضون سنة 2030 والنهوض بالطاقات المتجدّدة لتمثل الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجدّدة نسبة 30 % من إجمالي إنتاج الكهرباء في غضون 2030.

أهم المشاريع والبرامج :

قطاع الصناعة :

- **تهيئة الأقطاب التكنولوجية والمناطق الصناعية المساندة لها :**

وذلك في إطار توجه إستراتيجي يهدف إلى توفير بنية تحتية تكنولوجية مما يساعد على إنجاز مشاريع ذات قيمة مضافة عالية. وستمكن الإعتمادات المقترحة في هذا الإطار والبالغة **5.8 م د** من مواصلة أشغال التهيئة الخارجية للأقطاب التكنولوجية والفضاءات الصناعية المساندة لها.

- **برنامج تطوير البنية التحتية بالمناطق الداخلية :**

يندرج هذا البرنامج في إطار الإستراتيجية الوطنية الهادفة لتوفير بنية أساسية متطورة بالجهات الداخلية من خلال تشجيع القطاع الخاص على إنجاز مناطق صناعية مجهزة وتستجيب لحاجيات المستثمرين وذلك عبر تحمل الدولة كلفة ربط هذه المناطق والفضاءات بالشبكات الخارجية وإنجاز الفضاءات الصناعية

بالمعتمديات الداخلية التي لا تتوفر فيها مناطق صناعية وتقدر الدفوعات في سنة 2021 بـ **4.5 م د**.

- **صندوق دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة :**

من خلال تعزيز الإمكانيات المرصودة لفائدته قصد تمكين المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية من إستعادة نسق نشاطها ودعم حظوظها في التصدير وتبلغ الدفوعات المقترحة في الغرض **64 م د**.

قطاع الطاقة :

- **برنامج إستعمال الطاقة الفولطاضوئية في المباني العمومية :**

يندرج هذا المشروع في إطار عملية دعم الإنتاج الوطني من الطاقة الكهربائية بإعتماد الطاقة الشمسية وربطها بالشبكة ويشمل المباني العمومية خاصة منها المؤسسات العمومية للصحة والمؤسسات الجامعية والمقرات الوزارية وذلك للحد من طلب هذه الهياكل على الطاقة الكهربائية من الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وبالتالي التخفيض في فاتورة إستهلاكها من الطاقة الكهربائية.

وتقدر الحاجيات من الدفوعات المقترحة لسنة 2021**بـ 3.6 م د** تمول بواسطة القرض الخارجي الممنوح من البنك الألماني للتنمية في نطاق قسط أول وقع تشخيصه من الكلفة الجملية للمشروع المقدرة بحوالي **108 م د**.

التجارة و تنمية الصادرات

سيتواصل مجهود الدولة الخاص بالقطاع التجاري حيث تم للغرض رصد نفقات ذات صبغة تنموية إعتمادات دفع قدرها **37.8 م د** ستخصص أساسا للمشاريع التالية:

-مشروع تنمية الصادرات (19.2م د):سيتم مواصلة اسناد الدعم المالي للشركات المنتفعة ببرنامج تصدير وتعزيز قدرات مركز النهوض بالصادرات وتمويل عمليات متابعة المشروع.

- مشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان: 4.4 م د وستخصص هذه الاعتمادات لتمويل عمليات الربط بالشبكات.

- المعارض والتظاهرات (10.0 م د): تتعلق هذه الاعتمادات بمشاركة تونس في مختلف المعارض والتظاهرات بالخارج التي يؤمنها مركز النهوض بالصادرات.

تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي

تندرج استراتيجية قطاع تكنولوجيات الاتصال ضمن توجهات المخطط الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020" والذي شرعت الوزارة في تحيينه قصد بلورة رؤية استشرافية للقطاع في أفق 2025 وقد تزامنت هذه العملية مع بداية أشغال إعداد مخطط التنمية للفترة 2021-2025.

وترتكز الخطة الاستراتيجية للخماسية القادمة 2021-2025 على المحاور الأساسية التالية:

- الاندماج الرقمي والمالي

- العمل على جعل تونس أرضا للرقمنة والتجديد من خلال تطوير مشروع "تونس الذكية"

- رقمنة الإدارة وتبسيط الإجراءات الإدارية

- السعي إلى تحسين تموقع تونس في مجال استخدام التكنولوجيات الحديثة

-التكوين والتشغيل

- وضع آليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني

- ربط المدارس بشبكة الانترنات عالية التدفق لتيسير عملية النفاذ إلى منصات التعليم والتكوين عن بعد والعديد من الخدمات الرقمية ممّا يضمن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجهات

- رقمنة الإدارة وتبسيط الإجراءات من أجل إرساء إدارة عصرية فعّالة وشفافة خدمة للمواطن والمؤسسات الاقتصادية

- التسريع بتعميم منظومة الدفع الالكتروني من أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي والمالي

- تدعيم منظومة التجديد والتشجيع على المبادرة الخاصة للنهوض بالاقتصاد الرقمي
- تطوير مشروع تونس الذكية من أجل مواصلة العمل على التعريف بتونس كوجهة للاستثمار في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال
- تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني وذلك بمشاركة كافة الأطراف المتدخلة

وسيتم في سنة 2021 رصد نفقات ذات صبغة تنموية تقدر بـ 105م د (بعنوان اعتمادات الدفع) لإنجاز البرامج والمشاريع التالية :

برنامج التنمية الرقمية :

✓ محور البنية التحتية الرقمية والخدمات الشاملة :

- مشروع تغطية المناطق البيضاء
- مشروع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة RNIA II 2
- مشروع منظومة مراقبة الشبكة الوطنية الإدارية المندمجةNOC
- مشروع الشبكة الإدارية المندمجة بلديات RNIA III
- مشروع انجاز شبكة ألياف بصرية ولاسلكية خارجية باثنتي عشر مركبا جامعيا وتسعة عشر معهدا عاليا للدراسات التكنولوجية
- مشروع القبول الفني لشبكة الالياف البصرية
- مشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية
- تركيز خدمات ذات قيمة مضافة عبر الشبكات الإدارية المندمجة
- تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية لتوفير السعة العالية10 Edunet
- مشروع الشبكة الإدارية المندمجة عدالة RNIA IV

✓ محور الحكومة الالكترونية :

- تركيز بوابة موحدة للخدمات الالكترونية

- تركيز نظام مدمج للبريد التونسي (Solution Informatique de Gestion Intégrée)
- تركيز البريد الرقمي للمواطن على غرار الخدمات الالكترونية: Lettre recommandée électronique avec accusé de réception -Boite Postale Digitale - Cachet Postal Digital
- تركيز منظومة بوابة العدالة (Portail de la Justice)
- تركيز منظومة السجل العدلي
- تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (E-Visa)
- تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (E-Consulat)
- إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن
- تأهيل منظومة الحالة المدنية
- وضع وتركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية: تمكّن من ضمان التبادل اللامادي والمباشر للمعطيات بين الهياكل العمومية
- تركيز الحوسبة السحابية الوطنية قصد ترشيد الاستثمارات الموجهة لاقتناء المعدات وتركيز البنية التحتية اللازمة لإيواء المنظومات الإعلامية.
- برنامج وطني لإدارة التغيير والاتصال
- إرساء وتركيز منظومة الخلاص الالكتروني للطلب العمومي
- تركيز نظام التصرف في الموارد البشرية للوظيفة العمومية
- صيانة (الصيانة التطويرية) وإيواء منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات "علّيسة" بالإدارة

و ستمول أغلب هذه المشاريع بهذا المحور أساسا من خلال قرض مبرم سنة 2018 مع البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 71.5 م أورو لمساندة المخطط الإستراتيجي "تونس الرقمية 2020" بالإضافة إلى قرض جديد من البنك الدولي للإنشاء و التعمير بقيمة

89.2 مليون أورو سيتم تخصيصه لتمويل برنامج الحوكمة الإلكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية الموجهة للمواطن.

✓ محور تنمية الاقتصاد الرقمي:

مواصلة تحفيز الاستثمار في التجديد والابتكار عبر إطار هيكلي مجدد لتمكين المؤسسات الناشئة من التمويل والمرافقة الملائمتين لحاجياتها بعد إصدار القانون عدد 20 لسنة 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة و تخصيص 10 م د لتفعيل آلية ضمان للبرنامج .

✓ محور تونس الذكية :

مواصلة استقطاب المستثمرين والتشجيع على خلق 6000 موطن شغل جديد عبر البرامج الترويجية وبلوغ نسبة مساهمة بـ 7 % للاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي.

السياحة

ستتواصل الجهود في سنة 2021 لدعم الترويج والإشهار للقطاع السياحي و تطوير قطاع الصناعات التقليدية .وقدتم للغرض رصد اعتمادات في حدود **74.4 م د** تتوزع أهمها بين الديوان الوطني التونسي للسياحة (48.2 م د) والديوان الوطني للصناعات التقليدية(7.1م د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (8 م د) وصندوق حماية المناطق السياحية (10 م د).

تتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة السياحة والصناعات التقليدية في:

-برنامج الدعاية والنشر(44.3 م د) : يختصبالنهوض بصورة تونس السياحية، ويتم ذلك عن طريق مختلف الوسائل الدعائية و خاصة منها الإشهار الوطني وحملات الإشهار المشترك والترويج للمنتوجات ذات القيمة المضافة.

-مشاريع للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية (7.1 م د) : لتطوير المؤسسات الحرفية وتحسين جودة المنتوج وتعزيز نسبة مساهمة القطاع في الصادرات.

-تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (8 م د): برامج إشهارية وترويجية في الداخل والخارج بهدف تحسين المنتوج التونسي

-حماية المناطق السياحية (10 م د): برامج تتعلق بالنظافة والتطهير والعناية بالمحيط السياحي وتجميله.

التجهيز والإسكان والبنية التحتية

سيتم خلال سنة 2021 مواصلة الجهود لدعم نسق إنجاز المشاريع الطرقية والعناية بالمسالك الريفية وبناء الطرقات السيارة. كما سيتم إيلاء الأهمية لصيانة وتعهد الرصيد الطرقي وإعطاء الأولوية لمشاريع حماية المدن وإصلاح الأضرار التي لحقت بها جرّاء الفيضانات بالإضافة إلى برامج السكن الاجتماعي وتهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها.

وستمكّن النفقات ذات الصبغة التنموية المرصودة والمقدرة بـ **1512 م د** من استكمال ومواصلة الأشغال المتعهد بها خلال السنوات الفارطة إضافة إلى الانطلاق في تنفيذ عدّة برامج ومشاريع جديدة :

أهمّ المشاريع والبرامج المتواصلة :

تعطي ميزانية الدولة لسنة 2021 أولوية للمشاريع التي انطلقت خلال السنوات الفارطة قصد إتمامها في الآجال واحترام تعهدات الدولة في هذا المجال وفقا للبرامج التالية :

الطرقات والجسور:

- استكمال إنجاز برنامج تهيئة 325 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 13 ولاية.
- إتمام أشغال برنامج تطوير 141 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 6 ولايات.
- استكمال بناء جسرين بولايتي جندوبة وقفصة.
- استكمال إنجاز الطريق السيارة قابس - مدنين ومدنين - رأس جدير.

- استكمال إنجاز بقية برنامج سنة 2012 للطرقات بتونس الكبرى الذي يشتمل على بناء 2 محولات ووصلة ربط بين الطريق الوطنية رقم 10 والطريق X.
- استكمال إنجاز برنامج سنة 2012 للطرقات المهيكلة للمدن الذي يشتمل على :

- مضاعفة الطريق الوطنية رقم 12 بين سوسة والقيروان (49 كلم) .
- مضاعفة الطريق الوطنية رقم 4 بين سليانة وزغوان (65 كلم).
- مضاعفة الطريق الجهوية رقم 133 بزغوان (22 كلم).

- استكمال الدراسات الخاصة بالطرقات المتعلقة بإنجاز وصلات طرقات سريعة بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي تربط بين هذه المناطق والطريق السيارة وكذلك القيام بدراسة بعض الطرقات المرقمة أو المنعرجات المقترحة من قبل المجالس الجهوية.
- استكمال إنجاز برنامج سنة 2014 المتعلق بتهيئة الطرقات المرقمة على مسافة 344,6 كلم موزعة على 13 ولاية وهي : منوبة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف وسوسة وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وتطاوين وقفصة وتوزر.
- استكمال إنجاز مشروع بناء المحول الرابط بين الطريق X_2 والطريق الوطنية رقم 9.
- استكمال بناء 11 جسرا بطول جملي قدره 1155 مترا خطيا موزعة على 10 ولايات، وهي : بن عروس وزغوان وبنزرت وجندوبة وسليانة وسوسة والمهدية وسيدي بوزيد ومدنين وتطاوين.
- استكمال إنجاز القسط الثاني من مشاريع تهيئة المسالك الريفية بالولايات ذات الأولوية لسنة 2016 وتتمثل في تهيئة 71 مسلكا ريفيا بطول 310 كلم موزعة على 14 ولاية وهي : زغوان وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وتطاوين وقفصة وتوزر وقبلي.
- مواصلة إنجاز برنامج سنة 2016 للطرقات بتونس الكبرى المتعلق بمشروع بناء الطريق X_{20} بين الطريق الجهوية رقم 31 والمخرج الغربي للعاصمة بطول 15 كلم.
- مواصلة إنجاز برنامج سنة 2016 لتهيئة شبكة الطرقات المرقمة المتمثل في تهيئة حوالي 351,3 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 15 ولاية وهي: منوبة وبن عروس

ونابل وزغوان وبنزرت وسليانة وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس وسيدي بوزيد وقابس وتطاوين وقفصة وقبلي.

- مواصلة إنجاز القسط الأوّل من برنامج سنة 2016 لتهيئة 630,2 كلم من المسالك الريفية موزعة على 9 ولايات ذات أولوية وهي : زغوان وسليانة وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وتطاوين وقفصة وتوزر وقبلي.

- مواصلة إنجاز الطريق X_4 بين الطريق X والطريق X_{20} المبرمجة سنة 2016.

- مواصلة برنامج إقتناء أراضي لتحرير حوزة المشاريع الكبرى على غرار :

- الطريق السيارة في اتجاه القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة (قسط تونس-جلمة).
- الطريق الحزامية للعاصمة X_{20}.

- مواصلة إنجاز برنامج سنة 2017 للطرقات المهيكلة للمدن والذي يتمثل في :

- إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 بصفاقس.
- تهيئة المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس بطول 28 كلم.
- تهيئة منعرج جرجيس بطول 20,8 كلم.

- مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بين نابل وقليبية بطول 60 كلم :

القسط الأول : * نابل – قربة بطول 28 كلم.

القسط الثاني : * قربة – منزل تميم بطول 23 كلم.

* منزل تميم – قليبية بطول 9 كلم.

- مواصلة إنجاز مشروع تهيئة المسلك الرابط بين تاجروين والحوض بولاية الكاف بطول 27 كلم.

- مواصلة تهيئة الطريق الوطنية رقم 17 في إطار إنجاز مشروع سدّ وادي الكبير بولاية جندوبة.

- مواصلة إنجاز مشروع سدّ الثغرات بالطريق الوطنية رقم 19 على مستوى **جبل ماطوس** بولاية تطاوين بطول 20 كلم.

- انطلاق إنجاز الجزء الأول من مشروع إيصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة الذي يتمثل في **الطريق السيارة تونس – جلمة** على مسافة 186 كلم بعد تحرير الحوزة العقارية لهذا المشروع قبل انطلاق الاشغال.

ويتضمن هذا المشروع إنجاز :

- 9 محولات
- 22 ممرا تحتيا و66 ممرا علويا.
- 14 منشاة مائية كبرى لتصريف المياه السطحية.
- 4 محطات إستراحة بكل جانب من الطريق السيارة على مستوى مدن الفحص والشبيكة والسبيخة وحاجب العيون.
- مضاعفة 16 كلم من الطرقات لربط مدينة الفحص بهذه الطريق السيارة.

وقصد الإسراع في التنفيذ، تم تقسيم مشروع الطريق السيارة تونس – جلمة إلى 8 أقساط موزعة كما يلي :

- **4 أقساط أولى بطول 87 كلم بين تونس والسبيخة منها وصلة الربط بمدينة الفحص بطول 16 كلم على النحو التالي :**

قسط 1 : تونس – زغوان بطول 26 كلم

قسط 2 : زغوان – الفحص بطول 7 كلم + 16 كلم (2*2)

قسط 3 : الفحص – الناظور بطول 27 كلم

قسط 4 : الناظور – السبيخة بطول 27 كلم

- **4 أقساط ثانية بطول 99 كلم تمّ التعهد بها سنة 2019 وتتمثل في :**

قسط 5 : السبيخة – القيروان بطول 29,0 كلم

قسط 6 : القيروان – حفوز بطول 29,0 كلم

قسط 7 : حفوز – وادي زرود بطول 21,4 كلم

قسط 8 : وادي زرود – جلمة بطول 19,6 كلم

- انطلاق أشغال مشروع بناء جسر بنزرت بكلفة تقدر بـ **774 م د** والذي يشمل المكونات التالية :

- بناء جسر قار بطول 2 كلم وبعلوّ 56 مترا.
- إنجاز وصلة مضاعفة بطول 11 كلم لربط مدينة بنزرت بالطريق السيارة.
- بناء محول على مستوى الطريق السيارة والطريق الوطنية رقم 8.
- بناء محول على مستوى جرزونة الجنوبية والقطب التكنولوجي.
- بناء محول على مستوى جرزونة الشرقية ومنزل عبد الرحمان.
- بناء محول على مستوى الطريق الوطنية رقم 11.

- استكمال الدراسات والشروع في أشغال مشروع ربط مدينة تطاوين بالطريق السيارة $أ_1$ ويتمثل في إنجاز وصلة بطول 55 كلم منها قسط يمر عبر الطريق الوطنية رقم 19.

- الانطلاق الفعلي في الأشغال بعد استكمال الدراسات التنفيذية لمشروع تعصير الطريق الرابطة بين البلديات الشمالية عبر توسيع الجسر على مستوى الطريق الوطنية رقم 1 - Z_4 بطول 3 كلم.

- مواصلة أشغال إنجاز المشروع المرسم سنة 2018 لمضاعفة الطريق الرومانية بمدنين (الطريق الجهوية رقم 117) على مسافة 7,5 كلم باعتبار مضاعفة الجسر الحالي بطول 160 مترا خطيا وذلك بعد استكمال الدراسات التنفيذية.

- انطلاق أشغال بناء منشأة فنية بطول 2,5 كلم على الطريق الجهوية رقم 128 لربط **مدينة قربص** بشبكة الطرقات بعد تحيين تكلفتها المرسمة سنة 2018.

- مواصلة برنامجي 2018 و 2019 لبناء 31 جسرا بطول إجمالي قدره 4260 مترا خطيا موزعة على 20 ولاية.

- مواصلة إنجاز برنامج 2018 لتهيئة 20 مسلكا ريفيا على مسافة 151,7 كلم موزعة على 6 ولايات وهي : باجة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقابس وقبلي.

- مواصلة إنجاز البرنامج المرسم سنة 2018 لتعبيد 28 مسلكا ريفيا بطول 173,1 كلم موزعة على 9 ولايات وهي : نابل وباجة وسليانة وسوسة والمهدية وصفاقس والقصرين ومدنين وتوزر.

- مواصلة إنجاز مشروع تهيئة 22 كلم من **الطرقات بولاية مدنين** موزعة على النحو التالي :

- تهيئة الطريق المحلية رقم 969 بين الطريق الجهوية رقم 108 وسيدي مخلوف بطول 18 كلم.
- تهيئة الطريق المحلية رقم 967 بطول 4 كلم.

- استكمال إنجاز أشغال المشروع المرسم سنة 2018 لتهيئة **الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي** بطول 57 كلم بعد إستيفاء الدراسات التنفيذية.

- مواصلة إنجاز أشغال المشروع المرسم سنة 2018 لربط المنطقة الحرّة للأنشطة التجارية واللوجستية ببن قردان بشبكة الطرقات وبميناء جرجيس والذي يشمل بالخصوص إنجاز **منعرج بن قردان** المتمثل في طريق حزامية مضاعفة حول بن قردان من الجهة الشماليةعلى طول 9 كلم.

- مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى التي تم التعهد بها سنة 2019 والمتمثلة بالخصوص في:

- برنامج **تهيئة شبكة الطرقات المرقمة** على مسافة 321,8 كلم موزعة على 12 ولاية وهي ولايات بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس والقيروان والقصرين وتطاوين وتوزر بتكلفة قدرها **245 م د**.

أما في مجال **الصيانة الدورية لشبكة الطرقات والجسور** فإنه سيتواصل خلال سنة 2021 إنجاز المشاريع المرسمة سنة 2019 والمتمثلة في ما يلي :

- برنامج **صيانة الطرقات المرقمة** بطول 493 كلم موزعة على 24 ولاية منها تغليف 146,2 كلم بالخرسانة الإسفلتية (enrobé) والعناية بتدعيم حواشي الطريق على مسافة 402,1 كلم من الطرقات المرقمة إضافة إلى تثبيت حواشي الطريق على

مسافة 167.8 كلم وتغليف سطحي للطرقات على مسافة 179 كلم من الطرقات بكلفة جملية تبلغ **50 م د**.

- برنامج **الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية** يشمل صيانة 72 مسلكا على مسافة 425,7 كلم موزعة على 18 ولاية بكلفة **50 م د**.

- برنامج خاص يتعلق بالقيام بإصلاح الاضرار الناجمة عن الفيضانات بمختلف الولايات والمناطق المتضررة جراء تهاطل الأمطار بكلفة قدرها **45 م د**، وتشمل هذه الأشغال إصلاح المعابر والمنشآت المائية والجدران الواقية للطرقات إضافة إلى حواشي الطرقات المتضررة.

- القسط السنوي الخاص بسنة 2019 المتعلق **بالبرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا** لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات بتكلفة قدرها **25 م د** والذي يشمل الاختصاصات التالية :

- التشوير وتجهيزات الطريق
- تنظيف الطرقات والحواشي والصيانة العادية للمنشآت المائية
- إصلاح قارعة الطريق
- صيانة الإنارة العمومية
- برنامج الصيانة الدورية للجسور بكلفة 10 م د.
- برنامج **تهيئات السلامة المرورية** والمتمثل في إنجاز التنوير العمومي وممرّات للمترجلين بكلفة قدرها **5 م د**.

كما سيتواصل التعهد بأشغال :

- تهيئة الطريق الحزامية لمدينة الفحص على مسافة 3 كلم بكلفة قدرها **15 م د**.

- برنامج تهيئة المسالك الريفية بطول 24 كلم بهم 4 ولايات وهي جندوبة والكاف وبنزرت والمهدية بكلفة جملية قدرها **8 م د**.

- تهيئة الطريق المحلية رقم 661 بين الجميلات والروحية بولاية سليانة على مسافة 24,5 كلم وبتكلفة قدرها **7 م د**.

- إقتناء أراضي وعقارات وتحويل الشبكات لإنجاز الطريق السيارة تونس - جلمة - قفصة وكذلك تحرير حوزة مشاريع مضاعفة الطرقات المرقمة .
- إعداد دراسات خاصة بمشاريع الطرقات والجسور والمسالك الريفية .

كذلك سيتواصل خلال سنة 2021 إنجاز المشاريع الطرقية المرسمة بميزانية **سنة 2020** والمتمثلة في ما يلي :

- إنجاز عدة مشاريع كبرى مهيكلة على غرار مواصلة الإعداد لإنجاز مشروع الطرقات العرضية المتمثل في مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين الولايات الداخلية بسيدي بوزيد والقصرين والطريق السيارة أ1 على مستوى ولاية صفاقس وسيتم للغرض تحرير حوزة الطريق الوطنية المذكورة قصد مضاعفتها على مسافة 182 كلم باعتبار وصلة الربط بالطريق الجهوية رقم 82 بطول 3 كلم. هذه الطريق ستربط لاحقا بين الطريق السيارة الداخلية تونس - جلمة في اتجاه قفصة والطريق السيارة تونس - صفاقس-رأس جدير وقد تم ترسيم إعتماد قدره **30 م د** لاقتناء الأراضي للغرض.
- مواصلة إنجاز **برنامج تهيئة الطرقات المرقمة** والمتمثل في تهيئة 382 كلم موزعة على 14 ولاية بتكلفة جملية قدرها **385 م د**. وقد تم ترسيم قسط أول إنطلق سنة 2020 في حدود 130 كلم موزعة على 4 ولايات وهي الكاف والمهدية والقيروان وقفصة بتكلفة قدرها **131 م د**.

- مواصلة إنجاز **برنامج تدعيم الطرقات المرقمة** ويتمثل في تدعيم 860 كلم موزعة على 24 ولاية بتكلفة جملية قدرها حوالي **451 م د**. وقد تم ترسيم قسط أول إنطلق سنة 2020 في حدود 198 كلم بتكلفة **104 م د** ويتوزع على 6 ولايات هي نابل والمنستير وصفاقس وقابس وتطاوين وقفصة.

- مواصلة إنجاز **البرنامج الخاص بتهيئة المسالك الريفية** ويتعلق بتهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على جل الولايات بتكلفة جملية قدرها **336 م د**. وقد

تم ترسيم اعتمادات تعهد قدرها **165 م د** سنة 2020 وذلك للشروع في تهيئة حوالي 450 كلم موزعة على 22 ولاية.

- مواصلة إنجاز **مشروع مضاعفة مدركة الساحل** الذي يتمثل في مضاعفة حوالي 37 كلم من الطرقات الرابطة بين ولايتي المنستير وسوسة في اتجاه المهدية عبر مدينة جمال بتكلفة قدرها **75 م د**.

- استكمال إنجاز **برنامج تهيئة مسالك ريفية** ويتمثل في تهيئة مسالك ريفية بولايات :

القصرين	**8 مسالك حدودية**	**بطول 50 كلم**	**بتكلفة 15,0 م د**
جندوبة	6 مسالك	بطول 27 كلم	بتكلفة **9,3 م د**
قفصة	3 مسالك	بطول 80 كلم	بتكلفة **12,0 م د**
باجة	5 مسالك	بطول 7,4 كلم	بتكلفة **2,3 م د**
الكاف	3 مسالك	بطول 9.5 كلم	بتكلفة **1,8 م د**

- مواصلة إنجاز طرقات بمداخل مدن ولاية سيدي بوزيد بتكلفة حوالي **7.5 م د**.

- مواصلة الدراسات الخاصة بالطرقات بتكلفة **10 م د**.

- مواصلة إنجاز البرنامج السنوي الخاص بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك والجسور لسنة 2020 الذي يتمثل في ما يلي :

- **الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية** : يتعلق بصيانة 79 مسلكا ريفيا بطول جملي قدره 429 كلم موزع على 21 ولاية.
- **الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة** : يتمثل في صيانة 1622 كلم من الطرقات منها 784 كلم شحن لحواشي الطريق و564 كلم تغليف بالخرسانة الاسفلتية وتغليف سطحي كما يحتوي البرنامج على تغليف بطبقة مضاعفة لحواشي الطريق على مسافة 274 كلم من الطرقات المرقمة. وتبلغ تكلفة هذا البرنامج **100 م د** مرسمة سنة 2020.
- **الصيانة الدورية للجسر المتحرك ببنزرت** بتكلفة **1.5 م د**.

- **برنامج تهيئة السلامة المرورية** لسنة 2020 الذي يشمل تهيئة وتصريف مياه الأمطار بالطرقات الجهوية التالية :
  - رقم 33 بولاية تونس على مسافة : 2.4 كلم
  - رقم 191 بولاية المهدية على مسافة: 2.5 كلم

- حماية المدن من الفيضانات :

- تخصيص النفقات ذات الصبغة التنموية المرصودة لفائدة برنامج حماية المدن من الفيضانات بعنوان سنة 2021 لإنجاز المشاريع التالية :

- استكمال برنامج حماية المدن من الفيضانات للمدن التالية : الكاف وقصور الساف ونفطة وتالة وجمّال وتونس الغربية وتطاوين وسبيطلة وبنزرت وزرمدين ونفزة وفوسانة والقصرين وجرجيس والرديف وتطاوين والمزطورية وبني حسان ومارث بقابس ومنطقة النزلة الجوفية بمدينة قبلي.
- مواصلة تهيئة وادي المنصورة بمدينة القيروان.
- مواصلة إنجاز برنامج **حماية 7 مدن من الفيضانات** المرسمة سنة 2019 وهي المكنين وسوسة والصمعة بنابل ورأس الجبل ببنزرت وصواف بزغوان وبن قردان بمدنين ومطماطة الجديدة بقابس بالإضافة إلى برنامج الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات. وقد بلغت تكلفة جملة هذه المشاريع **46 م د** منها **11 م د** لفائدة الصيانة الدورية للمنشآت المائية و**2 م د** بعنوان دراسات وإقتناء أراضي...
- كما سيتواصل إعداد الدراسة الإستراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات بتكلفة قدرها **12.0 م د** والتي تهدف إلى :
  - تشخيص الوضعية الحالية لكل منشآت الحماية من الفيضانات.
  - إعداد قاعدة معطيات جغرافية للمنشآت.
  - إعداد خرائط للمناطق المهددة بالفيضانات.
  - وضع إستراتيجية للحد من تأثيرات التغيرات المناخية.
  - وضع خطة حماية وتدخّل قوامها سلم أولويات.

- مواصلة إنجاز برنامج **حماية المدن من الفيضانات** المرسم سنة 2020 بتكلفة إجمالية قدرها **89 م د** ويتمثل في :

- حماية تونس الشمالية والشرقية من الفيضانات وتتمثل الأشغال في حماية مناطق رواد وسكرة والكرم الغربي والبحر الأزرق والمرسى والحوض الساكب لوادي قرب وروريش (النصر والمنازه وحي الخضراء والحي الأولمبي وأريانة العليا إلى البحيرة الشمالية لتونس). وتبلغ التكلفة الجملية لهذا المشروع **154 م د** وتم الانطلاق في الدراسات التفصيلية سنة 2020 بتكلفة **5.9 م د**.
- الإنطلاق في إنجاز حماية وادي بقابس بعد إتمام الدراسات ويتمثل في تهيئة وادي قريعة وانجاز معبرين بتكلفة جملية قدرها **43 م د.** وقد تم ترسيم اعتماد خاص بالدراسة قدره **1.5 م د** سنة 2020.
- حماية مدن ملولش بالمهدية والسبالة بسيدي بوزيد ومدنين وغمراسن بتطاوين ومنطقة الوديان بنفطة (محاسن وبوهلال ودغومس وسبع آبار) من ولاية توزر والمحمدية وفوشانة ووادي الطين بغنوش من ولاية قابس بتكلفة جملية قدرها **29 م د**.
- حماية مختلف مدن ولاية نابل المتضررة من فيضانات شهر سبتمبر لسنة 2018 بعد إستيفاء الدراسات التفصيلية الخاصة بها.

ويتمثل البرنامج في حماية مدن نابل والحمامات وبني خلاد وزاوية الجديدي وبوشراي ودار شعبان الفهري وتاكلسة وقربة ومنزل بوزلفة بتكلفة قدرها **39 م د.**

- حماية السواحل من الانجراف البحري:

تتمثل أهم المشاريع التي سيتم استكمالها خلال سنة 2021 والمدرجة ضمن هذا البرنامج في أشغال حماية السواحل البحرية من الإنجراف البحري بالنسبة لشواطئ المهدية وبني فتايل بجرجيس وجبنيانة وشاطئ حومة السوق جربة وأجيم وشواطئ طبرقة وفلاز المنستير إضافة إلى أشغال فتح المسطح المائي لسبخة بن غياضة بالمهدية.

كما سيتواصل انجاز برنامج **حماية السواحل البحرية من الانجراف البحري لسنة 2019** المتمثل في حماية السواحل ببنزرت وجبنيانة (القسط الثالث) وفلاز المنستير (القسط الرابع) وأشغال استصلاح سبخة بن غياضة (أشغال دعم وحماية القنال الشمالي من التموجات البحرية). وتبلغ تكلفة جملة هذه المشاريع **5,7 م د** بالإضافة إلى الدراسات الخاصة بالهياكل والأملاك البحرية بتكلفة قدرها 1,2 م د.

كذلك سيتواصل إنجاز برنامج **سنة 2020** الخاص **بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري** بتكلفة جملية قدرها **6.4 م د** يتمثل في :

- القيام بمسح هيدروغرافي وطوبوغرافي للمناطق الأكثر تدهورا من الشريط الساحلي.
- حماية جزء من كورنيش بنزرت على مسافة 2.5 كلم.
- حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل على مسافة 260 مترا.
- إعادة بناء الجزء المنهار من رصيف الإرساء بالميناء العتيق بغار الملح على مسافة 170 م.
- حماية شواطىء كاب الزبيب على مسافة 300 م.
- تهيئة الرصيف الخارجي المحاذي للميناء الترفيهي بالمنستير حيث سيتم إعادة بناء الجزء المنهار من الرصيف وترميم الجزء المتبقي.

- قطاع السكن الاجتماعي وتهذيب الأحياء السكنية الكبرى :

يُنتظر سنة 2021 مواصلة العمل على إنجاز المشاريع والبرامج التي تم برمجتها في هذا المجال في السنوات السابقة ومن أهمها :

-البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي الذي يهدف إلى تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق والمتمثل في :

- إزالة المساكن البدائية بكافة الولايات وتعويضها بمساكن جديدة (حوالي 10 000 وحدة).

- توفير مساكن اجتماعية فردية وجماعية موجهة لبعض الفئات الاجتماعية (حوالي 20 000 وحدة).
- تهيئة مقاسم فردية وإجتماعية.
- استكمال المراحل الأخيرة من إنجاز برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 140 حيّا بـ 62 بلدية و13 مجلس جهوي يقطنها قرابة 812 ألف ساكن. وسيمتد إنجازه على مدى سنوات 2012 - 2019.

وتحتوي مكونات البرنامج على العناصر التالية :

تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية وذلك بـ :

- تعبيد حوالي 1347 كلم من الطرقات،
- مدّ حوالي 319 كلم من قنوات المياه المستعملة،
- مدّ حوالي 168 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
- تركيز حوالي 800 24 نقطة إنارة عمومية،
- تحسين حوالي 900 15 مسكنا،
- مدّ حوالي 160 كلم من قنوات المياه الصالحة للشراب.
- التجهيزات الجماعية وتتمثل في :
  - ✓ بناء 67 قاعة متعددة الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي....)،
  - ✓ إنجاز 57 ملعب حي.

-البنية الاقتصادية : وذلك بإقامة 44 فضاء صناعيا أو إقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تم استكمال جميع اجراءات الإنطلاق الفعلي خلال سنة 2020 في**إنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى** قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 146 حيّا بـ 121 معتمدية بكلفة جملية تقدر بـ **635 م د** منها **52,2 م د** في شكل هبة ويمتد إنجازه على مدى سنوات 2020 - 2024.

وتتمثل مكونات البرنامج في العناصر التالية :

- ✓ تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية للأحياء السكنية الكبرى التي تم تحديدها و ذلك عبر :
  - تعبيد حوالي 1245 كلم من الطرقات،
  - مدّ حوالي 243 كلم من قنوات المياه المستعملة،
  - مدّ حوالي 116 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
  - تركيز حوالي 334 28 نقطة إنارة عمومية،
  - تحسين حوالي 516 14 مسكنا،
  - مدّ حوالي 145 كلم من قنوات المياه الصالحة للشراب.
- ✓ التجهيزات الجماعية وتتمثل في :
  - بناء 50 قاعة متعددة الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي....)،
  - البنية الاقتصادية : وذلك بإقامة 16 فضاء صناعيا أو اقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

كما ينتظر سنة 2021 الشروع في **إنجازبرنامج تهذيب وتجديد المراكزالعمرانية القديمة** قصد تهذيبها وتجديدها وتسهيل إدماجها اقتصاديا واجتماعي بتكلفة قدرها **40 م د** ويشمل هذا البرنامج :

- تهذيب البنية التحتية للأحياء العتيقة،
- تحسين الفضاءات العمومية والمسالك السياحية،
- تثمين الموروث الثقافي وتجديد المراكز العمرانية القديمة،
- دفع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والتقليدية،
- تحسين السكن.

- التهيئة العمرانية :

من المنتظر خلال سنة 2021 مواصلة إنجاز برنامج تغطية الأراضي العمرانية بصور جوية رقمية يتم إختيارها وفقا لمعايير فنية منها المساحة وتاريخ إنجاز آخر وثائق خرائطية وسلّم الأولويات ومواصلة إعداد ومراجعة مخططات التهيئة العمرانية.

إضافة إلى ذلك، مواصلة إنجاز الأشغال المتعلقة بالشبكة الجيوديزية التي تعدّ البنية التحتية الأساسية لجميع أعمال التهيئة والتعمير وأعمال رسم الخرائط الطبوغرافية وتشمل الأشغال التالية :

- **شبكةالجيوديزيا :** وتتمثل في إحداث جملة من النقاط الثابتة على سطح الأرض والتي يتم قيس إحداثياتها بكل دقة وتعتبر هذه النقاط مرجعا لجميع المساحات الطبوغرافية. وينتظر مواصلة في إحداث 750 نقطة جيوديزية موزعة على ولايات مدنين وقابس وتطاوين وقبلي إضافة إلى صيانة 150 نقطة.

- **شبكة قيس الارتفاع :** وتهدف إلى قياس البعد الثالث (الارتفاعات) للمعالم الجغرافية على سطح الأرض بالنسبة لمستوى مرجعي. ومن المنتظر استكمال إنجاز 750 كلم مبرمجة سنة 2019 بولايات مدنين وقابس وتطاوين وقبلي والقصرين وتوزر إضافة إلى صيانة 150 كلم.

- **شبكة قيس الجاذبية :** وذلك للاستفادة منها في العديد من المجالات ومنها معرفة تحركات القشرة الأرضية وشكل الأرض وسيتواصل برنامج سنة 2019 المتمثل في إحداث 250 نقطة قيس جاذبية موزعة على ولايات جندوبة وسليانة والقيروان والكاف وباجة والقصرين وسيدي بوزيد.

ويتولّى ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري تنفيذ ومراقبة هذه الأشغال في إطار اتفاقية إطارية مع وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

كما سيتواصل خلال سنة 2021 إنجازبرنامج :

- تحيين مجلة التهيئة الترابية والتعمير بهدف ملاءمتها مع مجلة الجماعات المحلية عبر تنقيح ومراجعة النصوص والأوامر التطبيقية الحالية.
- إعداد دراسة إستراتيجية حول تونس الكبرى في آفاق سنة 2050.

وقد تمّ للغرض تخصيص إعتمادات في حدود تكلفة جملية تقدر بـ **3.9 م د.**

-كما ينتظر مواصلة إرساء منظومة التصرف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية التي تتمثل في إرساء نظام تصرف حديث في الرصيد العقاري مبني على قاعدة معطيات

وبيانات محينة في شكل رقمي يوضع تحت تصرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وجميع الادارات ذات الصلة.

- هذا البرنامج سيتم بالتعاون مع الجانب الكوري حيث تبلغ كلفته 215.4 م د ويمتد على 7 سنوات وقد تم ترسيم اعتماد قدره 8 م د للغرض.

- **في مجال التهيئة الترابية :**

تعتبر التهيئة الترابية من أهم عناصر تنظيم المجال الترابي الوطني إذ تمثل الأرضية الملائمة لتركيز البنى العصرية والتجهيزات العمومية الكبرى لتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة بين الجهات والمناطق.

وقد إنطلقت في سنة 2019 عدة برامج ينتظر مواصلتها السنة القادمة تتمثل في:

- مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية بسليانة وتطاوين وزغوان والمهدية.
- مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا والسفلى.
- دراسة حول التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري.
- دراسة حول التهيئة الترابية والمناطق المهددة بالتغيّرات المناخية.

وتقدر الكلفة الجملية لهذه الدراسات بـ **1,9 م د**.

أهم المشاريع والبرامج الجديدة لسنة 2021 :

ينتظر سنة 2021 الشروع في انجاز عدد من المشاريع الجديدة في مختلف مجالات تدخل وزارة التجهيز والإسكان والتهية الترابية أهمها :

الطرقات والجسور:

الشروع في انجاز عدة مشاريع كبرى مهيكلة وذلك كما يلي :

برنامج الطرقات المهيكلة لسنة 2021 :

يتمثل البرنامج في إتمام أشغال الطريق الحزامية بالقصرين بطول قدره 3 كلم وبتكلفة **10.0 م د.**

برنامج تهيئة وتطوير شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2021 :

يتمثل البرنامج في تهيئة 43.5 كلم موزعة على 3 ولايات بتكلفة جملية قدرها **42.5 م د**, ويتمثل البرنامج في ما يلي :

- تطوير الطريق المحلية رقم 970 بمدنين الرابطة بين الطريق الجهوية رقم 971 والطريق المحلية رقم 115 بطول 30,5 كلم (من ن ك عدد 20 إلى ن ك عدد 50,5) وبتكلفة **30.0 م د** وهي طريق ذات أهمية للربط مع جزيرة جربة عبر مدينة جرجيس.
- تهيئة مدخل المنطقة الصناعية سيدي التومي بني خلاد بولاية نابل بتكلفة **7.0 م د.**
- تهيئة مدخل المنطقة الصناعية بمدينة حاجب العيون والقيام بربطها بالطريق الوطنية رقم 3 بطول 4 كلم وتكلفة **3.5 م د.**
- تهذيب الطريق الجهوية رقم 86 بمدينة حاجب العيون بالقيروان بطول 9 كلم وبتكلفة **2.0 م د.**

برنامج تدعيم شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2021 :

يتمثل البرنامج في تدعيم 13.7 كلم من الطرقات المرقمة بولاية القيروان بتكلفة جملية قدرها **19.0 م د**, ويتمثل في ما يلي :

- تدعيم الطريق الجهوية رقم 99 الرابطة بين الباطن والقيروان بطول 5,7 كلم وبتكلفة قدرها **10.0 م د.**
- تدعيم الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين القيروان ورقادة بطول 8 كلم وبتكلفة قدرها **9.0 م د.**
- مواصلة برنامج تدعيم شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2020.

برنامج تهيئة المسالك الريفية :

يتعلق البرنامج بتهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على جل الولايات بتكلفة جملية قدرها 336 م د. وقد تم ترسيم القسط الثاني من اعتمادات التعهد المطلوبة وقدرها 164 م د سنة 2021 وذلك للشروع في تهيئة 85 مسلك ريفي بطول جملي قدره 440 كلم موزعة على 21 ولاية, بالإضافة إلى ما تم ترسيمه سنة 2020.

تهيئة مسالك ريفية :

-يتمثل البرنامج في تهيئة 85 مسلكا ريفيا بولايات :

تطاوين	4 مسالك	بطول 24 كلم	بتكلفة **9,0 م د**
سيدي بوزيد	1 مسلك	بطول 5 كلم	بتكلفة **0,75 م د**

كما ينتظر انطلاق **البرنامج السنوي الخاص بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك والجسور**لسنة 2021 الذي يتمثل في ما يلي :

- الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية : يتعلق بصيانة 82 مسلك ريفي بطول جملي قدره 472 كلم بـ 23 ولاية وبتكلفة جملية قدرها **60.0 م د**.

- الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة : يتمثل في صيانة 580 كلم من الطرقات المرقمة بـ 24 ولاية منها 1064 كلم شحن لحواشي الطريق و269,4 كلم تغليف بالخرسانة الإسفلتية و310,6 كلم تغليف سطحي وتثبيت الحواشي كما يحتوي البرنامج على تغليف بطبقة مضاعفة لحواشي الطريق. وتبلغ تكلفة هذا البرنامج **125.0 م د**.

- تهيئة السلامة المرورية : يتمثل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته **10.3 م د** في ما يلي :

- تهيئة السلامة المرورية للطريق الجهوية رقم 37 بتونس على مسافة 0,450 كلم وتهيئة رافدعلى مستوى محول الطريق الوطنية رقم 3 - الطريق الجهوية رقم 24 وبتكلفة قدرها **2,5 م د**.

- بناء ممر علوي للمترجلين بتونس بالطريق الجهوية رقم 21 بين محول الطريق الجهوية رقم 21 - الطريق المحلية رقم 539 ومحول الطريق الجهوية رقم 21 - الطريق الوطنية رقم 5 وبتكلفة قدرها **1,5 م د**.
- بناء ممر علوي للمترجلين ببن عروس بالطريق الوطنية رقم 1 ن ك عدد 13 وبتكلفة قدرها **0,7 م د**.
- بناء ممر علوي للمترجلين ببن عروس بالطريق الجهوية رقم 33 ن ك عدد 4,5 وبتكلفة قدرها **0,6 م د**.
- بناء ممر علوي للمترجلين ببن عروس بالطريق الجهوية رقم 33 ن ك عدد 1,5 وبتكلفة قدرها **0,5 م د**.
- صيانة التنوير العمومي وتهيئة بعض النقاط السوداء بالطاقة الشمسية وبتكلفة قدرها **4,5 م د**.

- رصد قسط **للترفيع رأس مال شركة تونس الطرقات السيارة** في حدود **170 م د** وسيخصص هذا المبلغ لإستكمال أشغال الطرقات السيارة التي هي بصدد الإنجاز وهي على التوالي:
  - الطريق السيارة قابس - مدنين بطول 84 كلم.
  - الطريق السيارة مدنين - رأس الجدير بطول 104 كلم.

حماية المدن من الفيضانات :

ينتظر انطلاق برنامج جديد سنة 2021 خاص بحماية المدن من الفيضانات بتكلفة إجمالية قدرها **100.0 م د** يتمثل في :

- الدراسات الخاصة بحماية المدن من الفيضانات واقتناء الأراضي بتكلفة **2.0 م د**.
- حماية مدن دوار هيشر و وادي الليل والجريصة وتاجروين وجمال وقصور الساف وقفصة ونفطة ومرناق ونفزة والمعمورة وبني خيار وجزر قرقنة والثكنة العسكرية والمناطق المجاورة لها بحامة قابس من الفيضانات بتكلفة جملية قدرها **73.0 م د**.
- برنامج الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات بتكلفة قدرها **25.0 م د**.

حماية السواحل البحرية من الانجراف البحري :

ينتظر سنة 2021 الانطلاق في برنامج جديد خاص بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري بتكلفة جملية قدرها **3.5 م د** يتمثل في :

- القيام بإعداد دراسة مثال مديري لأشغال الحماية والصيانة للشريط الساحلي بتكلفة قدرها **1.5 م د**.
- حماية جزء من كورنيش بنزرت على مسافة 2.5 كلم وبتكلفة قدرها **2.0 م د**.

هذا بالإضافة إلى إتمام إنجاز تهيئة المعبر الحدودي بالذهيبة بتكلفة قدرها **2.4 م د**.

التهيئة العمرانية :

تبلغ تكلفة هذا البرنامج لسنة 2021 ما قدره **3.6 م د** وهي تهم أساسا ما يلي :

-مواصلة إرساء منظومة التصرف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية التي تتمثل في إرساء نظام تصرف حديث في الرصيد العقاري مبني على قاعدة معطيات وبيانات محينة في شكل رقمي يوضع تحت تصرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وجميع الادارات ذات الصلة.

هذا البرنامج سيتم بالتعاون مع الجانب الكوري حيث تبلغ كلفته 215.4 م د ويمتد على 7 سنوات وقد تم ترسيم اعتماد قدره 7 م د للغرض سنة 2021 بالإضافة إلى ما تم رصده سنة 2020.

- برنامج إعداد صور جوية رقمية لعدد من المدن بتكلفة قدرها **1.5 م د**.
- برنامج انجاز الاشغال المتعلقة بالنقاط الجيوديزية و قيس الارتفاع والجاذبية بتكلفة قدرها **2.0 م د**.

النقل

نظراللأهمية البالغة التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركة الاقتصادية للبلاد وحرصا على استكمال مشاريع البنية التحتية الحديدية، فإنه سيتم في سنة 2021

تخصيص اعتمادات دفع بالنسبة للنفقات ذات الصبغة التنموية في حدود **203 م د** تهم خاصة مواصلة انجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة ومشاريع الشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة النقل بتونس والشركات الجهوية للنقل البري والديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية والمعهد الوطني للرصد الجوي وشركة ميناء النفيضة.

وفي ما يلي ملخص لأهم المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية لقطاع النقل:

<u>أهم المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية :</u>

الشركة الوطنية للسكك الحديدية

-تجديد الشبكة: تهم أساسا البرامج السنوية لأشغال السكة المتكونة من أشغال الغربلة الميكانيكية, أشغال رحي السكة وأشغال تجديد قضبان السكة للمسارات المنحرفة ذات الشعاع الضيق

-شبكة الاتصالات بين القطار والمحطات

-تجهيزات السلامة

-تهيئة مراكز الصيانة

-تأهيل الخط 6 الرابط بين تونس والقصرين

-مضاعفة خط المكنين المهدية

ولإنجاز هذه المشاريع والبرامج المتواصلة تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **93.2 م د**

شركة النقل بتونس

-تهيئة الهيكل الأساسي لشبكة المترو

-تجديد الهيكل الأساسي لخط تونس حلق الوادي المرسى

-تجديد وصيانة السكة

-تهيئة وتوسيع مستودع تونس البحرية

-تهيئة مستودعي الزهروني والسيجومي

-تهيئة مستودع باب سعدون

ولإنجاز هذه المشاريع والبرامج المتواصلة تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **18.0 م د**

شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة:

تهم أساسا مواصلة إنجاز البنية التحتية للخطين D و E وأشغال تحويل الشبكات وقسط التجهيزات إضافة إلى تسديد القروض **(62,0 م د)**

الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية

تهم أساسا مواصلة انجاز الدراسات الاستراتيجية والهندسية والتنظيمية وأشغال التهيئة والصيانة الكبرى للمعابر والتحوز بالعقارات اللازمة لانجاز أمثلة التهيئة بالمعابر الحدودية**(4.1 م د).**

الشركات الجهوية للنقل البري :10 م د.

الشـؤون الثقـافية

في إطار دعم القطاع الثقافي ومزيد إشعاعه خاصة على الجهات الداخلية، تمّ تخصيص اعتمادات دفع في حدود 71.0 م د للنفقات ذات الصبغة التنموية التي ستتكفل بإنجازها مصالح الوزارة المركزية والجهوية وكذلك المؤسسات تحت إشرافها.

ويجدر التذكير إلى أن سنة 2020 مثلت نقلة نوعية على مستوى دفع الإستثمار العمومي بالقطاع الثقافي بتكلفة قدرها 119.0 م د غير أنه لم يتسنّ القيام بمجملها نتيجة جائحة الكوفيد 19 التي حالت دون الشروع في أغلبها وينتظر الانطلاق في إنجازها سنة 2021. وتتمثل أهم هذه المشاريع والبرامج في :

التكلفة

- إنقاذ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية 2.5 م د
- برنامج ترقيم المخزون السمعي البصري 2.0 م د

- بناء وتهيئة وتجهيز دور الثقافة 29.3 م د
- بناء وتهيئة وتجهيز مراكز الفنون الدرامية والركحية 8.5 م د
- تهيئة وتجهيز مدارس الموسيقى والرقص 1.8 م د
- إقتناء كتب تونسية 2.6 م د
- إقتناء كتب لفائدة المطالعة منها براي 3.0 م د
- بناء وتهيئة وتجهيز المكتبات العمومية والمنشآت الثقافية 8.5 م د
- تمويل قطاع السينما والإنتاج 9.0 م د
- برنامج مدن الفنون والحضارات والتظاهرات الخصوصية 15.0 م د

كما نذكر أنه تمّ إعطاء عناية خاصة بالتراث ودعم مختلف الآليات للمحافظة عليه وصيانته وتثمينه حيث تمّ تخصيص إعتماد قدره 12.5 م د للغرض تهم البرامج والمشاريع التالية :

- الحفريات والدراسات وإنقاذ معالم أثرية،
- إقتناء مجموعات من التحف الأثرية،
- صيانة موقع قرطاج الأثري وقصر الجمعة ترميم وصيانة القصور والقرى الجبلية بالجنوب التونسي،
- صيانة الموقع الأثري بدقة وضواحيها،
- تأمين سلامة وحراسة المعالم التاريخية والمواقع الأثرية وحماية المخازن الأثرية،
- إنجاز مشاريع ذات صبغة تاريخية على غرار :

  - متحف الزعيم فرحات حشاد
  - المشروع الخاص بالتراث ما قبل التاريخ بقفصة

- متحف الحركة الوطنية بالحامة.

وفي جانب آخر تواصل إعطاء عناية خاصة بدار الكتب الوطنية قصد دعم عملها في حماية التراث المكتوب حيث يتكون رصيد دار الكتب الوطنية من 2 مليون كتاب يعود أقدمها إلى القرن السابع عشر و43 ألف مخطوط يعود أقدمها إلى أواخر القرن التاسع ميلادي و16 ألف مجموعة دوريات يعود أقدمها إلى أوائل القرن التاسع عشر ورصيد هائل من الصور الفوتوغرافية والبطاقات البريدية والبوستارات يعود أقدمها إلى أوائل القرن العشرين.

وقد تمّ سنة 2020 الشروع في إنجاز المشاريع التالية :

المكتبة الإفتراضية : وهي نوع مستحدث من أنواع المكتبات التي تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة، حيث تعتبر مكتبة حاسوبية تمتلك قاعدة بيانات تحتوي على نسخ الكترونية من الكتب والمجلات والمخطوطات والمراجع المختلفة.

التراث التونسي المكتوب : حيث تتميز أرصدة المكتبة الوطنية بمجموعة كبيرة من المخطوطات منها ما هو نادر ومنها ما هو مذهب ومزخرف ويعبر عن خصائص المدرسة التونسية في فنّ الخطّ والتزويق وتتطلب الحماية من الإندثار.

- حماية المكتبة الوطنية من الحرائق
- إعادة نشر وترجمة كتب قديمة أو مفقودة
- رقمنة التراث المكتوب.

مشروع متحف التراث المكتوب (ميضأة السلطان) : يهدف هذا المشروع إلى الخروج من الفضاء الأكاديمي المتخصص إلى الجمهور الواسع قصد إطلاعه على ما لا يقل عن 1200 صفحة مختارة من النفائس ستساهم في ترويج هذا التراث المكتوب وهو أول

متحف رقمي بالبلاد سينشأ في ميضأة السلطان الحفصي أبو عمر عثمان والتي تعود إلى سنة 1450 ميلادي.

وإضافة إلى كل ما سبق، سيتمّ رصد تعهدات جديدة سنة 2021 في حدود 65 م د ستخصص إلى المشاريع والبرامج السنوية العادية على غرار برامج الصيانة والتجهيز وتهيئة المقرات الثقافية بمختلف أنواعها (مكتبات، دور ثقافة، مندوبيات ...) وكذلك الشروع في برامج خصوصية جديدة أبرزها :

البرنامج الوطني للإستثمار في ثقافة الأطفال واليافعين: ويهدف البرنامج إلى تعزيز المحتوى الثقافي الموجه للطفل واليافع وتطويره و مراجعة مناهجه و محامله و أدواته من أجل ترسيخ الشعور الوطني و تنمية الحس الثقافي على أن يكون ذلك في إطار برنامج وطني.

البرنامج الوطني لدعم الإستثمار في التراث: ويهدف إلى استنباط آليات و طرق عمل مواكبة لمتطلبات العصر في إطار مخطط يرمي إلى النهوض بقطاع التراث المادي وغير المادي و تثمينه و ترويجه.

البرنامج الوطني لتدعيم اللامركزية و النفاذ إلى الثقافة وتأهيل المؤسسات الثقافية: ويهدف إلى تكريس مبدأ الحق في الثقافة و تنمية قدرات الهياكل اللامركزية وتعزيز دورها في تصور و إنجاز البرامج و المشاريع الثقافية و إبراز الخصوصيات الثقافية للجهات و تثمين التنوع الثقافي في البلاد.

الشباب والرياضة والادماج المهني

جزء الشباب والرياضة

سيتم في سنة 2021 مواصلة إنجاز مشاريع البنية الأساسية والبرامج الخصوصية لفائدة قطاع الشباب والرياضة، وقد تم للغرض تخصيص نفقات ذات صبغة تنموية بقيمة 100.0 م د وذلك للقيام بالتدخلات التالية:

1- قطاع الرياضة والتربية البدنية :

سيتم رصد اعتمادات بقيمة 73.0 م د وذلك لإنجاز جملة من المشاريع الرياضية أهمها :

✓ **قطاع الرياضة:**

رصدت اعتمادات دفع تقدر بـ40.9 م د لقطاع الرياضة وذلك لانجاز المشاريع التالية :

- مواصلة برنامج تعهد وصيانة وتوسعة وتنوير وتعشيب المنشآت الرياضية للمحافظة على جاهزيتها لإحتضان مختلف الأنشطة الرياضية.
- مواصلة بناء مسابح بكل من توزر والقصرين وجندوبة وسليانة والكاف ومنوبة وقبلي،
- مواصلة إنجاز المسبح الأولمبي بسوسة،
- تهيئة وتوسعة الملعب الأولمبي بسوسة،
- تهيئة وتأهيل الملعب الأولمبي بالمنزه ودراسة تأهيل الملعب الأولمبي برادس وملعب الطيب المهيري بصفاقس،
- تجهيزات لفائدة المنشآت الرياضية،
- مواصلة تأهيل مسبحي المنزه وتطاوين،
- مواصلة إحداث 5 ملاعب بلدية بكل من بلطة بوعوان والهبيرة وعمدون والبرارجة ومنزل مهيري ودراسة 3 ملاعب جديدة،

✓ **قطاع التربية البدنية:**

رصدت اعتمادات دفع تقدر بـ 23.5 م د لقطاع التربية البدنية وذلك كما يلي :

- مواصلة تهيئة الفضاءات الرياضية والبيداغوجية بالمعاهد العليا للراضة والتربية البدنية بكل من قفصة وقصر سعيد وصفاقس والكاف،

- مواصلة دعم قطاع التربية البدنية والرياضة بتخصيص 17.0 م د.

✓ **القيادة والمساندة والحي الوطني الرياضي:**

رصدت اعتمادات دفع تقدر بـ 4.2 م د لبرنامج القيادة والمساندة لمواصلة تهيئة وتجهيز المصالح المركزية والجهوية، بالإضافة إلى رصد اعتمادات دفع تقدر بـ 4.4 م د لمواصلة تهيئة وصيانة المنشآت الرياضية بالحي الوطني الرياضي،

2- قطاع الشباب :

رصدت بعنوان سنة 2021 اعتمادات دفع قدرها 27.0 م د لدعم قطاع الشباب وستخصص أساسا لإنجاز البرامج التالية :

- بناء وتأهيل وتهيئة جملة من دور الشباب وذلك بمختلف المعتمديات،
- مواصلة تأهيل مراكز الشباب على غرار مراكز الشباب بسيدي بوزيد وسليانة ومنوبة وعين دراهم ورجيش ،
- إحداث دور شباب بكل من منزل سالم والمتلوي والساحلين ودخيلة توجان،
- مواصلة تجهيز المؤسسات الشبابية،
- إحداث دور شباب متنقلة بالمناطق النائية وذلك ضمانا لمبدإ تكافؤ الفرص بين الشباب.

<u>جزء التكوين المهني والتشغيل</u>

سيمول مشروع جزء التكوين المهني والتشغيل لسنة 2021 المبادرات من أجل التشغيل على غرار "عقد الكرامة" وتكوين جيل جديد من الباعثين والمقاولين الجدد الذين سيتم التعاقد معهم في إطار إنجاز صفقات أشغال عامة وعناية بالبيئة. كما سيتم خاصة دعم التمويل الذاتي للمشاريع في نطاق الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى ومساندة منظومة التمويل الصغير ودعم منظومة التكوين والتدريب باعتبار الأولويّة التي يحضى بها القطاع على المستوى الوطني.

وقد تم للغرض ترسيم إعتمادات للنفقات ذات الصبغة التنموية تناهز **525 م د** بميزانية قطاع التكوين المهني والتشغيل.

ويرتكز مجهود القطاع على مواصلة دعم منظومة وآليات التشغيل كما يلي:

آليات معالجة سوق الشغل:

ستتواصل مجهودات الدولة خلال سنة 2021 لدعم الصندوق الوطني للتشغيل بإعتمادات تبلغ 510 م د تمول خاصة التدخلات التالية:

- برنامج **"عقد الكرامة"** لفائدة 25 ألف حامل شهادة عليا بإعتماد قدره 140 م د.
- برنامج عقد الاعداد للحياة المهنية في صيغته الجديدة :175 م د.
- تمويل المشاريع الصغرى من طرف البنك التونسي للتضامن :70 م د تخصص لتمويل القروض الصغرى والتمويلات الصغيرة.
- جيل جديد من الباعثين :25 م د .

وستمكن هذه الاعتمادات من تمويل بعث حوالي 260 مشروعامن قبل الشبان من حاملي شهادات عليا وتمكينهم من صفقات بالتراضي من قبل وزارات التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية ووزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة التربية لمدة 3 سنوات.

- برنامج مرافقة المؤسسات الصغرى ودعم الباعثين الشبان في نطاق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني :15 م د.
- برنامج دعم الإستثمار في الإقتصاد الرقمي بإعتماد قدره 2 م د.

تمويل المشاريع الصغرى:

- سيموّل مشروع ميزانيّة الدولة لسنة 2021 في نطاق الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى حوالي 5000 مشروعا بتكلفة تقدر بحوالي66 م د (بمعدل اعتماد قدره 13.000 د للمشروع الواحد)، وقد تم للغرض ترسيم إعتماد قدره 9 م د للمساهمة في التمويل الذاتي.

- تتحمّل الدولة في هذا المجال مبلغا يتّم استرجاعه بعد خلاص القرض (60% من تكلفة المشروع) يتراوح ما بين 32% و36% من قيمة الاستثمار ومنحة استثمار بـ 6% تحتسب على أساس قيمة المشروع.
- يساهم الصندوق الوطني للتشغيل بمبلغ يقدر بـ70 م د لتمويل المشاريع الصغرى والتمويلات الصغيرة (30 م د قصد المساهمة في إسناد 50 ألف تمويل صغير و30 م د لإسناد 10آلاف مشروع صغير).

التكوين المهني:

التكوين المهني الأساسي:

- تمّت برمجة إعتمادات بـ 15 م د قصد مواصلة بناء وتحديث مراكز تكوين وتدريب مهني والشروع في إحداث فضاءات جديدة للتكوين والتدريب.
- ستمكن هذه الاستثمارات من بلوغ طاقة تكوين حوالي 70.000شاب (تكوين مقيس) وحوالي 30.000خريج.
- استقطاب 700 مستفيد بكامل الولايات في نطاق برنامج صك التكوين المهني بإعتماد يبلغ 2 م د.

التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات

يمول صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني أنشطة التكوين المستمر بـ 6 م د وخاصة في إطار برنامج حقوق السحب بمبلغ قدره 5.0م د لتمويل دورات تكوين قصيرة لتبلغ عدد المشاركات حوالي170 ألف مشاركة تستفيد منها حوالي4000 مؤسسة. وستبلغ الاعتمادات حوالي 50 م د منها 45 م د في نطاق نظام التسبقة على الأداء سيتم انفاقه من قبل المؤسسات على انشطة التكوين.

شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

سيتم في سنة 2021 تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية لفائدة القطاع بقيمة **28.6 م د** وستوظف أساسا لإنجاز المشاريع والبرامج التالية:

برنامج المرأة:

سيتم تخصيص إعتمادات دفع لبرنامج المرأة في حدود **10.6 م د** وذلك لمواصلة إنجاز المشاريع والبرامج خاصة منها:

- البرامج الخاصة بدفع المبادرة الاقتصادية النسائية.
- تجهيز أقطاب الإشعاع.
- دراسات ودورات تكوين بمركز البحوث والتوثيق والدراسات حول المرأة.
- البرامج الخاصة لمرصد مناهضة العنف ضد المرأة.

كما سيتم الشروع في إنجاز المشاريع الجديدةالتالية:

	التكلفة
- الخطة الوطنية لدفع المبادرة الإقتصادية	5.0 م د
- الخطة الوطنية للتمكين الاجتماعي والإقتصادي للمرأة بالريف	3.0 م د
- الخطة الوطنية للنهوض بالأسرة	0.5 م د
- التنمية الاجتماعية للمرأة	0.6 م د
- إحداث فضاءات مندمجة للأسرة	1.5 م د
- النهوض بالأسر ذات الوضعيات الخاصة	2.0 م د
- دراسات لإحداث فضاءات لاستقبال وأيواء النساء المعنفات	0.5 م د
-المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة	0.6 م د

2- برنامج المسنين :

سيتم تخصيص إعتمادات دفع لفائدة هذا البرنامج في حدود 2.5 م د لمواصلة إنجاز المشاريع التالية :

- تهيئة مراكز رعاية المسنين بكل من سوسة قفصة والقيروان وقرنبالية وسيدي بوزيد وإعادة بناء مركز باجة.
- تجهيز مراكز رعاية المسنين.

- تركيز الألواح الشمسية في مركز رعاية المسنين بقمرت

كما سيتم الشروع في إنجاز المشاريع الجديدةالتالية :

	التكلفة
- دراسة تركيز الالواح الشمسية بدور المسنين	0.5 م د
- تهيئة مراكز رعاية المسنين بجندوبة والقيروان	0.45 م د
- تجهيز مراكز المسنين	0.7 م د

3- برنامج الطفولة :

سيتم في سنة 2021 رصد إعتمادات دفع في حدود **13.0 م د** وذلك لمواصلة إنجاز المشاريع المتواصلة والشروع في إنجاز المشاريع الجديدةالتالية :

	التكلفة
برنامج النهوض بالطفولة المبكرة	4.5 م د
تهيئة و تجهيزالمراكز المندمجة للشباب والطفولة	2.5 م د
تهيئة مركباتالشباب والطفولة	3.0 م د
تهيئة نوادي أطفال	4.7 م د
تجهيز مؤسسات الطفولة	3.4 م د
إقتناء 4 نوادي أطفال متنقلة	0.6 م د
تهيئة وتجهيزالمعهد الأعلى لإطارات الطفولة بدرمش	0.87 م د
تجهيز المراكز الجهويةللإعلامية موجهة للطفل	1.4 م د
تهيئة وتجهيز المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل	1.8 م د
تجهيز مركز إصطياف وترفيه الطفل بجرجيس	1.0 م د
بناء وتجهيز مركز اصطياف وترفيه الطفل بالحمامات	0.95 م د

الصحة

تمّ ضمن مشروع ميزانية وزارة الصحّة لسنة 2021 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة **415.0 م د** لفائدة المشاريع والبرامج المدرجة بقسم الاستثمار موزّعة بين 249.4 م د مشاريع بصدد الإنجاز و165.6 م د مشاريع جديدة.

ومن أهمّ المشاريع بصدد الإنجاز:

بيان المشروع		اعتماد الدفع
الطبّ الوقائي	:	45.5 م د
البرنامج الخصوصي لدعم قطاع الصحة	:	12.0 م د
تطوير المنظومة المعلوماتية للصحة	:	12.0 م د
بناء 8 مستشفيات جهوية صنف "ب" بقروض خارجية موظفة	:	27.6 م د
تهيئة أجنحة العمليات والإنعاش	:	2.3 م د
بناء وتجهيز المستشفى الجامعي الجديد بصفاقس	:	8.0 م د
تجهيز المستشفيات الجامعيّة (برنامج 2020)	:	7.0 م د
تجهيز المستشفيات الجهوية (برنامج 2020)	:	2.0 م د
عمليات التهيئة والتهذيب	:	3.0 م د
تجهيز مراكز تصفية الدم	:	2.0 م د
اقتناء 10 طاولات رقمية بالأشعّة	:	2.0 م د
صيانة التجهيزات الثقيلة	:	2.6 م د
تجديد المصاعد بالمؤسسات الجامعية	:	1.1 م د
اقتناء آلتي مفراس لفائدة معهد الأعصاب ومركز الحروق البليغة ببن عروس	:	1.0 م د

أمّا بخصوص المشاريع الجديدة، فقد تمّ ترسيمها أخذا بعين الاعتبار جملة التوجهات التالية:

- في إطار التوقي ومجابهة جائحة الكورونا، تمّ إحداث حساب أموال المشاركة عدد 6 المسمّى "حساب التوقي ومجابهة الجوائح الصحية" خلال سنة 2020 وذلك قصد تمويل تدخلات الدولة المتمثلة أساسا في المساهمة في :

-اقتناء الأدوية والكواشف والأمصال والمستلزمات الطبية الموجّهة للتوقي ومجابهة الجوائح الصحية،

- تهيئة وتجهيز الفضاءات والأقسام الطبية المعتمدة في التكفل بالأشخاص المشتبه بإصابتهم أو المصابين،

- المساهمة في برامج التحسيس والتكوين الصحي ومشاريع البحث العلمي الرّامية للتوقي ومجابهة الجوائح الصحية،

- خلاص المتعاقدين من قدامى المتربصين في الطب الذين أنهوا فترة تربصهم وأطباء الصحّة العموميّة والأعوان شبه الطبيين، وذلك في إطار عقود إسداء خدمات متعلقة بالتوقي ومجابهة الجوائح الصحيّة،

-التحويلات لفائدة المجالس الجهوية بعنوان التكفّل بمصاريف إيواء الأشخاص الخاضعين للحجر الصحي الإجباري.

- إيلاء الأولويّة للطب الوقائي وذلك من خلال مواصلة دعم البرامج الوطنية على غرار البرامج المتعلقة بالتلقيح ومكافحة التهاب الكبد الفيروسي واللقاح ضد جرثومة المكوّرات الرئوية،

- دعم مشاريع البحث والتجديد في المجال الطبي عبر تمويل المشروع الوطني للجينات ومشروع بنوك العينات البيولوجية ومشروع البحوث السريرية،

- تدعيم المؤسسات الصحية بالتجهيزات الطبية المتطورة خاصّة في مجالي التصوير الطبي ومعالجة الأمراض السرطانيّة مع مواصلة دعم البرامج السنوية المتعلقة بتهيئة وتهذيب الهياكل الصحيّة وصيانة التجهيزات الطبية الثقيلة،

ولهذا الغرض، تمّ ترسيم إعتمادات قدرها 357.8 م د تعهدا و165.6م د دفعا. وتتمثّل أهمّ المشاريع والبرامج فيما يلي:

(بحساب م د)

بيان المشروع		التعهد	الدفع
الطبّ الوقائي	:	71.6	38.5
البرنامج الخصوصي لدعم قطاع الصحة	:	75.0	65.0
البرنامج الخصوصي لدعم طب الاختصاص	:	16.0	15.0
برنامج دعم البحث العلمي في المجال الطبي	:	3.0	1.5
تطوير المنظومة المعلوماتية للصحة	:	10.0	6.0
عمليات التهيئة والتهذيب (برنامج 2021)	:	10.0	1.0
بناء وتجهيز مراكز الصحة الأساسية (برنامج 2021)	:	1.5	1.0
تجهيز المستشفيات الجهوية (برنامج 2021)	:	12.0	2.0
تجهيز المستشفيات المحلية (برنامج 2021)	:	5.0	1.0
تجهيز المستشفيات الجامعية (برنامج 2021)	:	10.0	3.5
تجهيز المراكز المختصة (برنامج 2021)	:	1.5	0.3
اقتناء آلتي مفراس لفائدة مستشفى شارل نيكول وفطومة بورقيبة بالمنستير	:	4.0	2.0
اقتناء 3 آلات للتصوير بالرنين المغناطيسي لفائدة مركز الحروق البليغة ومستشفى الأطفال بتونس والمستشفى حبيب بورقيبة بصفاقس	:	10.5	3.5
اقتناء 2 معجل خطي لفائدة معهد صالح عزيز مستشفى سهلول بسوسة	:	10.0	2.0
صيانة التجهيزات الثقيلة (برنامج 2021)	:	4.0	1.5
اقتناء أراضي وعمارات	:	2.0	2.0
اقتناء وسائل نقل	:	1.5	0.75

الشؤون الاجتماعية

في إطار دعم المجال الإجتماعي والعناية بالفئات الضعيفة والهشة وكذلك بالعلاقات التشغيلية وتدعيم ظروف العمل اللائق، إضافة إلى الإحاطة بالتونسيين بالخارج سيتم في سنة 2021 تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها **66.4 م د** توظف أساسا لـ:

أهم المشاريع المتواصلة :

بناء مقر المعهد الوطني للشغل والدراسات الإجتماعية : 3.5 م د

بناء مركب إداري بمدنين :0.5 م د

بناء وحدات محلية للنهوض الاجتماعي : 0.3 م د

أهم المشاريع والبرامج الجديدة :

إعتمادات للدراسات :1.8م د

إقتناء تجهيزات إدارية :2.0 م د

تهيئة ةتجهيز وحدات محلية للنهوض الاجتماعي :0.8 م د

تهيئات مختلفة :2.8 م د

إقتناء وسائل النقل : 0.35 م د

اقتناء تجهيزات إعلامية : 0.4 م د

تهيئة المركز الاجتماعي لملاحظة الأطفال بمنوبة : 0.6 م د

بناء مطبخ بمركز الرعاية الاجتماعية للأطفال بالزهروني : 0.6 م د

تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي :52.0 م د

التربيـة و التعليم

ستتواصل الجهود خلال سنة 2021 لدعم قطاع التربية وذلك لبلوغ جملة من الأهداف الكمية والنوعية التي تم تحديدها حسب الأولويات وللغرض تم رصد إعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها **324.6 م د**.

و تتمثل أهم المشاريع و البرامج المدرجة بمهمة التربية في :

- ✓ تدعيم عمليات التعهد والصيانة للمباني والتجهيزات الموجودة بالمؤسسات التربوية حيث خصصت لبرامج التعهد والصيانة اعتمادات تعهد قدرها 158.3 م د وإعتمادات دفع قدرها 63.4 م د تضاف إليها إعتمادات تعهد قدرها 4.2 م د لبناء 114 مجموعة صحية بالمؤسسات التربوية واقتناء 26 مجموعة صحية جاهزة الصنع.
- ✓ **تأهيل المؤسسات التربوية** حيث يرتكز العمل بالأساس على :

- دعم البنية الأساسية والتجهيزات من خلال إحداث 20 مدرسة إبتدائية و 5 مدارس إعدادية و 3 معاهد ثانوية ورصد برنامج توسعات بمختلف المراحل التعليمية وذلك للتخفيف من الاكتظاظ ومجاراة التطور العمراني للمدن،

- تحسين ظروف الإقامة بالمبيتات المدرسية وخاصة بالجهات التي تعتبر الإقامة بها عنصرا أساسيا لمواصلة الدراسة،

- مواصلة دعم المطاعم المدرسية من خلال توسيع شبكة المدارس الابتدائية المنتفعة وتحسين الخدمات للمنتفعين وذلك لضمان توفير الأكلة المدرسية بالابتدائي والإعدادي والثانوي حيث تم رصد اعتمادات دفع بميزانية ديوان الخدمات المدرسية بـ68 م د سيتم تخصيص 46 م د منها لتلاميذ المرحلة الابتدائية و 22 م د لتلاميذ المرحلة الإعدادية والثانوية المقيمين بالمبيتات وأنصاف المقيمين. كما تمت برمجة تعهدو صيانة للمبيتات و المطاعم المدرسية بـ10 م د بالشراكة مع البنك الأوروبي للإستثمار و في نفس الإطار تمت برمجة اقتناء 54 حافلة ذات 22 مقعد و 3 وحدات لصيانة العربات المعطلة سيتم تخصيصها للنقل المدرسي وذلك بالشراكة مع الجانب الإيطالي.

✓ **تحسين مكتسبات التلاميذ:**

- تعميم السنة التحضيرية بالتعاون مع القطاع الخاص وتركيز مجهود الدولة على الجهات الأقل حظا من خلال برمجة بناء 96 فضاء للأقسام التحضيرية بالشراكة مع البنك الدولي .

- العناية بالمؤسسات التربوية التي تسجل نسب نجاح دون المعدل الوطني.

- توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة للانتفاع بحق التعليم مثلغيرهم من الأطفال من خلال تطوير شبكة المدارس الدامجة.

✓ **توظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناهج التربوية:**

- تجهيز المؤسسات التربوية بالتجهيزات الإعلامية وربطها بشبكة الأنترنات،

- إدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم،

وقد تم في هذا الصدد إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصلة وذلك لاستكمال أشغال التهيئة والتوسعة للمؤسسات التربوية والانطلاق في انجاز المشاريع بالجدول التالي:

المرحلة الإبتدائية :

	التعهد (م د)	الدفع (م د)
بناء 110 قاعة عادية	5.5	1.4
بناء 96 فضاء للاقسام التحضيرية	11.52	2.26
بناء و تهيئة 114 مجموعة صحية	3.42	0.7
بناء أسيجة	1	0.5
بناء 10 مكاتب مديرين	0.2	0.2

بناء 5 مطابخ مركزية	10.8	4.6
إقتناء 52 قاعة عادية جاهزة الصنع	1.82	0.5
إقتناء 26 مجموعة صحية جاهزة الصنع	0.78	0.39

المرحلة الإعدادية:

	التعهد (م د)	**الدفع (م د)**
بناء 70 قاعة عادية	3.5	0.25
إقتناء 10 قاعات عادية جاهزة الصنع	0.35	0.35
إقتناء 10 مجموعة صحية جاهزة الصنع	0.3	0.3
بناء 12 مخبر تقني و تكنولوجي و علمي	3	1.5
بناء 5 قاعات مراجعة	0.45	0.1
بناء 5 قاعات إعلامية	0.225	0.1

المرحلة الثانوية:

	التعهد (م د)	**الدفع (م د)**
بناء 70 قاعة عادية	3.50	0.25
بناء 10 مخابر تقنية وتكنولوجية و علمية (البنك الإفريقي للتنمية)	2.70	1.25
بناء 6 قاعات مراجعة	0.56	0.10
بناء 5 قاعات إعلامية	0.23	0.10

كما تمت برمجة الدراسات للانطلاق في إنجاز مشاريع جديدة تتمثل في:

-بناء المدرسة الإعدادية ديار بن محمود تونس 0.26 م د

- بناء المدرسة الإعدادية حدائق المنزه المنيهلة 0.26 م د

-بناء المدرسة الإعدادية السعادي العامرة صفاقس 0.26 م د

- بناء المدرسة الإعدادية الرواضي بومرداس المهدية 0.26 م د

- بناء المدرسة الإعدادية حي الوفاء نابل 0.26 م د

هذا بالإضافة إلى برمجة الدراسات لإنجاز 3 معاهد ثانوية بجنان جعفر رواد أريانة وسيدي بو علي سوسة و بئر بورقيبة الحمامات نابل ، حيث تم رصد اعتمادات في حدود 0.84 م د إضافة إلى برمجة بناء 2 مركبات رياضية وثقافية حيث تم رصد 8 م د بميزانية 2021.

التعليم العالي و البحث العلمي

تبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لمصالح التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان سنة 2021 ما قدره **175 م د** .

وستخصص الاعتمادات المشار إليها أساسا لتمويل البرامج التالية:

برنامج التعليم العالي :

- مواصلة انجاز البرامج المتعلقة ببناء أقساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي أو القيام بعمليات توسعة ببعض المؤسسات بإعتمادات تقدر بـ 9.0 م د .
- القيام بأشغال تهيئة وترميم بعض المؤسسات التي تقادمت مقراتها بإعتمادات تقدر بـ 14.3 م د.
- تجهيز مؤسسات التعليم العالي باقتناء تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لفائدتها بإعتمادات تقدر بـ 16.7 م د.

برنامج الخدمات الجامعية :

- مواصلة بناء و توسيع مؤسسات الخدمات الجامعية (مبيتات و مطاعم جامعية ومركبات رياضية وثقافية)وخاصة تلك التي تم إنجازها بالأقطاب التكنولوجية والممولة بالتعاون مع البنك الأوروبي للتنمية بإعتمادات تقدر بـ 9.0 م د.
- تهيئة بعض مؤسسات الخدمات الجامعية وتجهيزها بإعتمادات تقدر بـ 13.9 م د.

برنامج البحث العلمي :

- مواصلة تجهيز مراكز البحوث بكل من صفاقس و سوسة وبرج السدرية وصيانة تجهيزاتها العلمية الكبرى بإعتمادات تقدر بـ 7.2 م د.
- مواصلة تمويل مدارس الدكتوراه باعتمادات قدرها 4.0 م د.
- دعم البحوث التنموية وخاصة البحوث المتعلقة بوباء "كوفيد 19" باعتمادات جملية قدرها 7.0 م د.
- مواصلة تجديد وإحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث عبر البرامج الوطنية للبحث العلمي لسنوات 2017 و2018 و 2019 بإعتمادات تقدر بـ 21.5 م د وتمويل وحدات ومخابر بحث أخرى في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي لسنة 2020 بإعتمادات 3.1 م د.
- تمويل منحة التشجيع على الإنتاج العلمي بقيمة 10.0 م د ويتمثل الإنتاج العلمي المعتمد في المقالات العلمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة والكتب العلمية المنشورة بتونس و بالخارج وبراءات الإختراعات الوطنية والدولية.

- تمويل الشبكة الموحدة للبحث العلمي : من خلال إقتناء إشتراكات إلكترونية في مجلات ودوريات علمية و وضعها على الخط على ذمة كافة الباحثين على الصعيد الوطني بإعتمادات تقدر بـ 12.0 م د .

- دعم التعاون العلمي من خلال تمويل إتفاقيات البحث في إطار التعاقد الثنائي ومتعدد الأطراف والتعاون مع الإتحاد الأوروبي بمبلغ 8.0 م د.
- دعم تثمين نتائج البحث القابلة للاستغلال باعتمادات جملية قدرها 3.1 م د.

VI- النفقات الطارئة وغير الموزعة :

تم تخصيص مبلغ قدره 668 م د دفعا و 505 1 م د تعهدا لمجابهة بعض النفقات المتأكدة التي يمكن أن تطرأ خلال سنة 2021 وسيتم توجيهها بالاساس لخلاص متخلدات الدولة تجاه المزودين العموميين ونفقات الانتخابات الجهوية والبلدية عند الاقتضاء.

خدمة الدين العمومي

لسنة 2021

1. خدمة الدين العمومي:

تقدر خدمة الدين العمومي لسنة 2021 بـ **15776 م د** مقابل 11825 م د متوقعة لسنة 2020 أي بزيادة 3951 م د أو ما يعادل تطور بـ 33.4%. وتتوزع خدمة الدين العمومي لسنة 2021 كما يلي:

(م د)	نتائج 2019	تحيين 2020	تقديرات 2021	التطور %
الفائدة	**3204.5**	**4371**	**4275**	***%2.2-***
الدين الداخلي	1621.7	2789	2434	*%12.7-*
الدين الخارجي	1582.8	1582	1841	*%16.4*
الأصل	**6396.1**	**7454**	**11501**	***%54.3***
الدين الداخلي[1]	1163.1	3121	4995	*%60.0*
الدين الخارجي	5233.0	4333	6506	*%50.2*
خدمة الدين العمومي	**9600.6**	**11825**	**15776**	***%33.4***
الدين الداخلي	2784.8	5910	7429	*%25.7*
الدين الخارجي	6815.8	5915	8347	*%41.1*

مع الإشارة وأن الزيادة في أسعار الصرف بـ **0.01 دينار** للدولار وللأورو و**0.1 دينار** لـ 1000 ين ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة الدين العمومي لسنة 2021 كما يلي:

م د	الأورو	الدولار الأمريكي	اليان الياباني
أصل الدين العمومي	6.5	16.0	0.7
فائدة الدين العمومي	2.9	2.2	0.6
خدمة الدين العمومي	**9.4**	**18.2**	**1.3**

[1]وتجدر الإشارة أنه نظرا لتأخر السحوبات على القروض الخارجية المنتظرة خلال سنة 2020 تم إصدار رقاع خزينة قصيرة المدى (13-26 أسبوع) بمبلغ صافي 2010 م د ويحل آجال تسديده خلال شهر ديسمبر2020 سيتم إعادة تمويله برقاع خزينة قصيرة المدى 52 أسبوع ذات أجل ديسمبر 2021

وتتمثل أهم التسديدات بعنوان أصل الدين العمومي لسنة 2021:

- قسط من الاكتتاب القطري **250 م دولار**(أفريل 2021)
- قرض السوق المالية بضمان الحكومة الأمريكية **500 م دولار** (جويلية 2021)
- قرض السوق المالية بضمان الحكومة الأمريكية**500 م دولار**(أوت 2021)
- أقساط من القرض البنكي بالعملة بمبلغ **203 م أورو و 52 م دولار**
- رقاع الخزينة القابلة للتنظيرجانفي 2021 بمبلغ 700.5 م د
- رقاع الخزينة القابلة للتنظير جوان 2021 بمبلغ 425.0 م د
- رقاع الخزينة القابلة للتنظير نوفمبر2021 بمبلغ 376.7 م د
- قسط من الاكتتاب الوطني بمبلغ 166.6 م د
- رقاع الخزينة قصيرة المدى 52 أسبوع بمبلغ 2435.4م د

2. تطورحجم الدين العمومي

من المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي إلى 112339م د في موفى سنة 2021 مقابل 99942 م د متوقعة في موفى 2020 أي بزيادة 12397 م د، نتيجة التمويل الصافي لعجز الميزانية و تأثير أسعار الصرف و ارتفاع الايداعات بالخزينة العامة.

وبناء على ذلك، يقدر حجم الدين العمومي في موفى سنة 2021بـ **92.7%** من إجمالي الناتج المحلي مقابل 90.0% منتظرة في موفى سنة 2020 و 72.5% مسجلة في موفى سنة 2019.

و يحوصل الجدول الموالي هيكلة الدين العمومي حسب المصدر:

(م د)	نتائج 2019	تحيين 2020	تقديرات 2021
حجم الدين العمومي الداخلي	**23949.3**	**36395**	**34634**
المناب	%29.0	%36.4	%30.8
حجم الدين العمومي الخارجي	**58605.1**	**63547**	**77705**
المناب	%71.0	%63.6	%69.2
مجموع حجم الدين العمومي	**82554.4**	**99942**	**112339**
النسبة من إجمالي الناتج المحلي	**%72.5**	**%89.97**	**%92.69**

تتوزع هيكلة حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات الرئيسية كما يلي:

	نتائج 2019	تحيين 2020	تقديرات 2021
الأورو	%52.8	%54.7	%54.9
الدولار الأمريكي	%23.6	%20.2	%22.3
اليان الياباني	%10.2	%9.5	%8.5
حقوق السحب الخاصة	%9.1	%11.5	%10.6
عملات أخرى	%4.3	%4.1	%3.7

ويقدر تأثير ارتفاع أسعار الصرف على حجم الدين العمومي نتيجة الزيادة بـ **10 مليم** لسعري الدولار والأورو و **100 مليم** لسعر 1000 يان ياباني كما يلي:

م د	الأورو	الدولار الأمريكي	اليان الياباني
الزيادة في حجم الدين العمومي 2021	138.8	70.6	25.8

وإجمالا إن ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار بـ**1%** مقارنة بما هو متوقع في موفى 2021 يترتب عليه زيادة في حجم الدين العمومي بحوالي 815 م د أي **0.67%** من إجمالي الناتج المحلي.

تقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2021

ملحق 01